

4. الصراع والانتعاش والإهمال: فهم التفاوتات في الرفاهية حسب التقسيم الجغرافي

ليس هناك شك في إن إرث الصراع العنيف في العراق له تأثير كبير في الرفاهية والنتائج ذات الصلة من خلال القنوات المتعددة: من خلال الطريقة المباشرة التي تتمثل بالخسارة في الأرواح وسبل العيش وتهجير الناس ومن خلال الطريقة غير المباشرة والتي تتمثل بدمار البنى التحتية والأسواق ومحدودية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية و الخدمات الأساسية الأخرى ذات الجودة العالية بالإضافة الى التأثير السلبي لسيادة القانون والحوكمة والتقييد الصارم للنشاط الاقتصادي.

لم يكن الأمن والاستقرار النسبي الذي تم تجربته كافياً لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، حيث أن أماكن التهجير والضحايا المدنيين خلال المدة 2007-2012 قد تركزت في بغداد وشمال العراق وبعض محافظات الوسط. وقد تضمن غياب السلام والأمن تغييراً بسيطاً في الرفاهية في بغداد وشمال العراق حيث تكثف العنف بعد عام 2003، فقط في المنطقة الوسطى من العراق حيث رافق الأمن والاستقرار الى حد ما التحسن في النشاط الاقتصادي وحيث تفوق نمو العمل على النمو في نسبة السكان للذكور الذين بلغوا السن المناسبة لممارسة العمل. وبينما كانت المناطق الجنوبية و إقليم كردستان خاضعتين الى الحكم الصارم لنظام صدام فإن هذه المناطق بقت غير متأثرة نسبياً بأحداث العنف التي تلت سنة 2003 بل على النقيض فهي بدت وكأنها تتخذ مسارات معاكسة.

قد يكون السبب للتفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي للرفاهية هي الاختلاف في مواهب رأس المال البشري عبر الأجزاء المختلفة للعراق، حيث تقلصت المواهب التاريخية والمميزات النسبية في رأس المال البشري في العراق على نحو متواصل كنتيجة لحوالي 30 سنة من العنف وبعض من هذه التأثيرات واضحة عبر الفئات العمرية. وبينما كانت المنطقة الجنوبية و إقليم كردستان تقبعان خلف بقية مناطق البلاد فيما يخص التحصيل العلمي للأشخاص البالغين السن لممارسة العمل في سنة 2007، فقد أصبحت هذه المناطق الآن تتخذ مسارات معاكسة، ففي كردستان فإن النتائج التي يقدمها الشباب تتحسن بشكل كبير ونشاطهم يتوسع الى بقية مناطق البلاد. ومن ناحية أخرى فبينما كان هناك بعض التحسن في التحصيل العلمي في المنطقة الجنوبية بيد أن الفجوة مع بقية مناطق البلاد في ازدياد مستمر.

ويوجد هناك أيضاً تدهور طويل الأمد في النتائج الصحية ففي منتصف السبعينيات كان الذكور العراقيين يتمتعون بمعدل عمر أطول مقارنة بأقرانهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنذ عام 1980 حين بدأت الحرب العراقية الإيرانية أصبحوا متأخرين عن بقية أقرانهم، وفي سنة 2011 أصبح معدل الوفيات للأطفال الرضع العراقيين الأكبر في المنطقة باستثناء اليمن.

قد يكون السبب المباشر للفقر هو التوظيف والقدرة المطلوبة لكسب الدخل وتمويل الاستهلاك. وللعراق أدنى مستوى من التوظيف بالنسبة الى عدد السكان البالغين مقارنة مع دول المنطقة وإن نسب الذكور والاناث الذين يحصلون على التوظيف و المشاركة في اليد العاملة هي منخفضة وراكدة. إن نسبة الذكور المشاركين في اليد العاملة هي حوالي 74 في المائة ونسبة الاناث المشاركات في اليد العاملة هي 11.5 في سنة 2012 ولم تزداد نسبة توظيف الذكور مع ازدياد النسبة السكانية للذكور الذين بلغوا السن لممارسة العمل في المنطقة الجنوبية. وفي الحقيقة فإن التوظيف لكلا الجنسين قد إنخفض في بغداد، وعلى النقيض من ذلك فإن نمو التوظيف في كردستان والمنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى للعراق قد تفوق على نمو نسبة الذكور الذين بلغوا السن لممارسة العمل مع وجود فجوة كلما كان هناك اقتراب نحو المنطقة الوسطى. أما فيما يخص المحافظات الجنوبية باستثناء البصرة فيبدو إن السنوات الخمس الأخيرة قد فاقمت من إهمال الفترة الماضية مع وجود إنخفاض في توظيف الرجال والمشاركة في الأيدي العاملة والأنخفاض في توظيف الاناث في الزراعة مع وجود إنخفاض أكبر في مشاركة الشباب في رأس المال البشري.

إن كل من حجم وتركيب الأسرة والتعليم و نتائج سوق العمل تلعب دوراً في تحديد حجم الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل الأساس لقياس الفقر وكما هو الحال في المجالات الأخرى فإن هناك عوامل معينة يمكنها أن تحدد الحصول على (أو عدم الحصول على) الخدمات وفرص التوظيف والأسواق. إن من أكثر الروابط القوية للفقر وأقواها علاقة هو توفير التعليم لمعيل الأسرة، بالإضافة إلى ذلك تتوفر أدلة بان هناك فراغ في السوق نتيجة للعنف وإنعدام الأمن المستمر. وبينما يكون الأفراد قادرين على التنقل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في المحافظات المجاورة من أجل الحصول على العوائد المالية التي يحتاجونها، فإن التنقل عبر محافظات البلد يبقى أمراً صعباً ولذلك فإن الأشخاص الذين يمتلكون المؤهلات نفسها يحصلون على مستويات من الرفاهية مختلفة إتماداً على الأماكن التي يقطنونها ونتيجة لذلك فإن فقدان التكامل الداخلي قد قلص الإمكانية للتنمية والحصول على تحسينات مستمرة للرفاهية بشكل كبير.

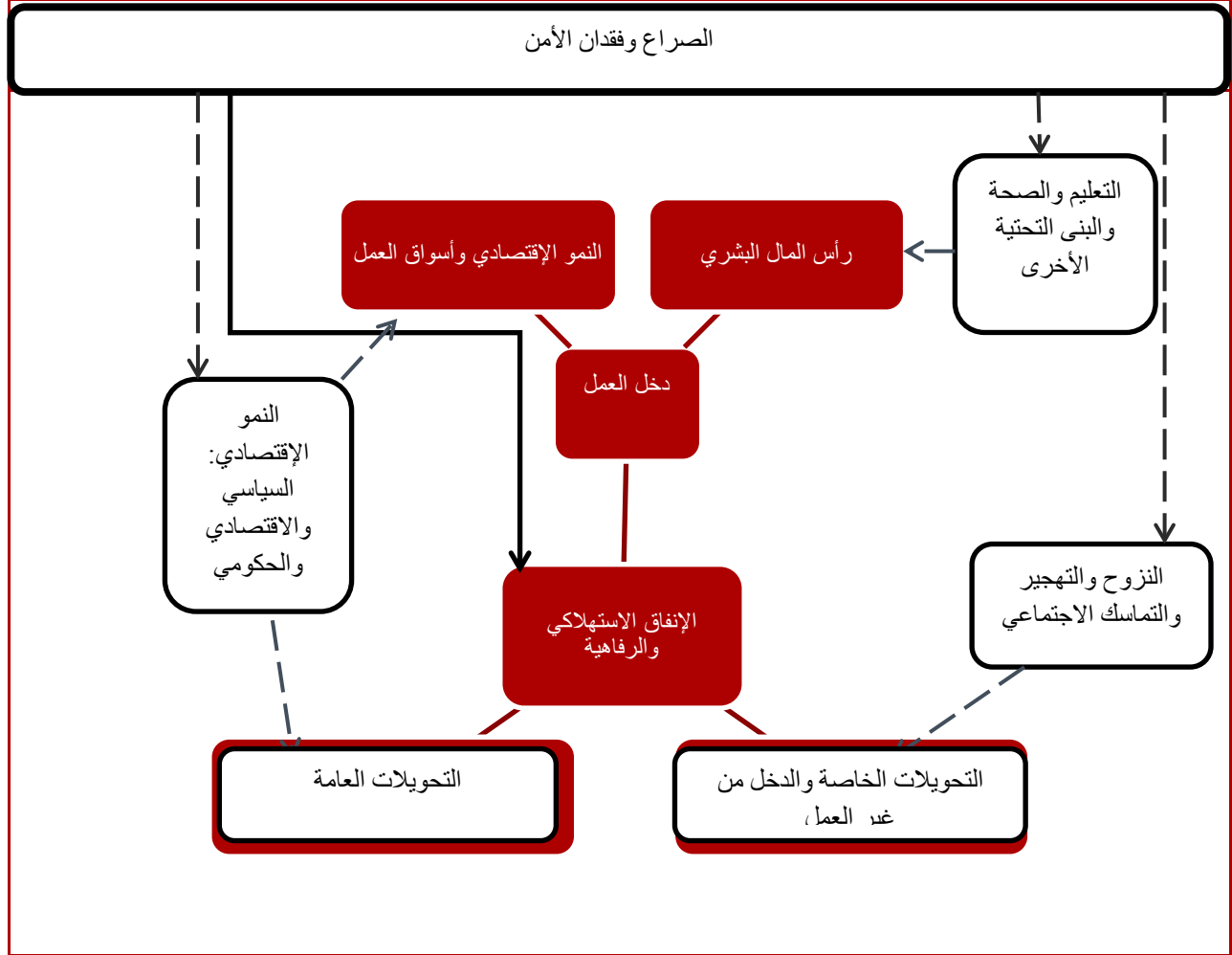
يحاول هذا الفصل أن يشرح الفوارق المكانية للرفاهية التي تم ملاحظتها ويحاول على وجه الخصوص أن يبحث التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لثلاثة عقود من العنف والصراع وفقدان الأمن على الرفاهية ووفق المعلومات الموجودة فإن الفقر يُحدّد من خلال مستوى الإنفاق الاستهلاكي ولذلك فإن النمو غير المتكافئ في الإستهلاك عبر المنطقة الجغرافية وعبر الوقت يمكنه أن يؤثر بشكل مباشر على معدلات الفقر الاتجاهات والأنماط المكانية للرفاهية. ويحصل الفقراء في أكثر الدول النامية على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى بشكل محدود أو يحصلون على هذه الخدمات لكنها تكون متدنية الجودة وهذا يشير الى وجود رأس مال بشري رديء نسبيا وقابلية محدودة في الإنتفاع من الفرص الإقتصادية. وكذلك يحدد الحصول على العمل والمكاسب المالية القدرة على الإستهلاك وإكتساب الأصول والإستثمار كما هو الحال مع التحويلات سواء من الحكومة أو من المواطنين.

ليس هناك شك في إن إرث (وإستمرار) الصراع العنيف في العراق له تأثير كبير على الرفاهية والنتائج ذات الصلة من خلال القنوات المتعددة: من خلال الطريقة المباشرة التي تتمثل بالخسارة في الأرواح وسبل العيش وتهجير الناس ومن خلال الطريقة غير المباشرة والتي تتمثل بدمار البنى التحتية والأسواق و محدودية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية و الخدمات الأساسية الأخرى ذات الجودة العالية بالإضافة الى التأثير السلبي لسيادة القانون والحوكمة و التقييد الصارم للنشاط الإقتصادي (ينظر 87)، ونبحث في هذا الفصل بعض من هذه القنوات من حيث توفر البيانات.

عندما نسلط الضوء على المدة 2007-2012 نتوقع بان العقد الحالي من العنف وفقدان الأمن هو العامل المباشر الذي يفسر الأبعاد المكانية للرفاهية في العراق. وبعبارة أخرة فإن الرفاهية توقفت في المناطق التي تآثرت على وجه الخصوص بالعنف بعد عام 2003، بينما أن هناك نتائج جيدة في المناطق التي تحسنت فيها الظروف الأمنية وعادت الى الحياة الطبيعية. ونحن نبين في أدناه إن في حالة وجود إهمال طويل الأمد لبعض أجزاء البلاد ووجود إنتعاش حالي في النشاط الإقتصادي في أجزاء أخرى من البلاد فسيكون لدى هذا الأمر دور مهم في تفسير التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي للرفاهية في وقتنا الحالي.

إن أكثر أماكن التهجير والقتلى من المدنيين خلال المدة 2007-2012 كان في بغداد والمنطقة الشمالية (الموصل وكركوك وصلاح الدين) وبعض محافظات الوسط (الأنبار وديالى). وبينما كان هناك ركود نسبي في إنتعاش النشاط الإقتصادي في بغداد والمنطقة الشمالية كان هناك بالمقابل شهد في وسط العراق نموا كبيرا في توظيف الرجال الذين يشكلون القسم الأكبر من القوة العاملة بشكل أسرع من زيادة نسبة السكان من هذا العمر وهذا يشير الى تحسن مهم في النشاط الإقتصادي خلال المدة بين 2007 و 2012. وخلافا لسنوات ما قبل 2003 التي يسودها الإهمال والتسلط خلال الحكم السابق لنظام صدام حسين فإن مناطق كردستان والمحافظات الجنوبية التي بقت غير متأثرة نسبيا بالعنف بعد سنة 2003 تبدو الآن وكأنها تسير وفق مسارات مختلفة. فبينما نجد تحسنا محدودا في معدلات التعداد لإقليم كردستان الذي إستطاع أن يحقق تحسينات مهمة في مجالات الصحة والتعليم والنشاط الإقتصادي فيستمر بالمقابل الإهمال في المنطقة الجنوبية، بإستثناء البصرة، والتي لطالما كانت متخلفة، وادى استمرار الإهمال الى تدهور الرفاه الاجتماعي للسكان المعرضين للخطر. وإنخفاض بالفعل الإستهلاك و دخل العمل التابعة للـ 10 في المائة من الأشخاص الأكثر فقرا وازدادت نسبة الرجال في سن العمل الذين لم يحصلوا على توظيف في المناطق الجنوبية بنسبة 15 بالمائة.

الشكل 87: فهم تفاوتات الفقر في العراق



1. العنف وفقدان الأمن

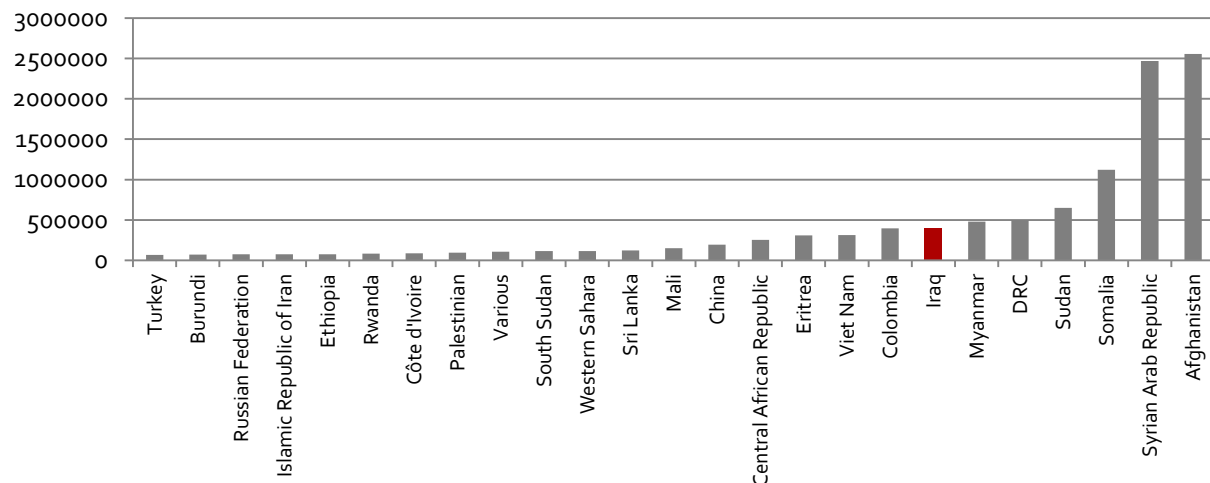
إن أحداث الصراع وفقدان الأمن ونزوح الأهالي في العراق تسبق فترة الغزو الذي قاده الولايات المتحدة في العراق فقد نتجت فترة ما يقارب عقدا كامل من حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في الثمانينات بمقتل الآلاف من المدنيين وإنخفاض في الدخل المحلي الإجمالي لكل فرد والتقزم. وفي تموز في سنة 1990، غزا صدام حسين الكويت حيث إندلعت حرب الخليج الثانية ومن ثم حدثت الانتفاضة التي لم تنجح ضد صدام حسين في جنوب العراق وإقليم كردستان وهذا أدى الى الحكم الذاتي لإقليم كردستان حيث كان هذا سبب للفارق الاقتصادي الكبير بين الإقليم وبقية مناطق البلاد. وأصبح العراق خاضعا الى سلسلة من القرارات الصارمة للأمم المتحدة والتي تضمنت عقوبات اقتصادية قاسية و دور مباشر للأمم المتحدة في توفير الغذاء وخدمات الصحة. والأمر المهم الآخر هو أن نظام صدام كان بمقدوره أن يستخدم القوة العسكرية المتبقية له داخل العراق وخارج إقليم كردستان ما عدا استخدام القوة الجوية وهذا كان على حساب جنوب العراق على وجه الخصوص فبين سنة 1990

و سنة 1998 إنخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص من 2836 دولار الى 466 دولار او الى سدس مستواه السابق ولم تتوفر المعلومات عن الناتج الاجمالي المحلي لكل شخص في السنوات الفاصلة وحتى الوقت الحالي.

أطاح الغزو في سنة 2003 بحكومة صدام حسين وأوثق الحكم الذاتي لأقليم كردستان لكنه كان أيضا بداية لصراع عنيف وطويل بين الجماعات المختلفة التي تبحث عن السلطة، وأدى هذا الصراع الداخلي إلى عدد هائل من الضحايا فمنذ سنة 2003 قتل أكثر من 110,000 مدنياً كنتيجة لهجمات العنف ونزح الملايين من الناس داخل العراق وآخرين هاجروا الى بلدان أخرى (خصوصا الأردن وسوريا) وكان أكثر عدد للضحايا ما بين عامي 2006 و 2007 والتي تزامنت مع إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الأول (IHSES-I). وخلال وقت إجراء المسح الثاني في 2012 فإن أعداد القتلى جراء العنف كان أكثر من 4000 مدنيا في السنة.

ويعد حجم العنف خلال العقد الأخير بين أسوأ أحداث العنف في العالم للأونة الأخيرة حيث دفع المدنيين ثمناً باهضاً فيما يخص النزوح وفقدان الأرواح. ويعتبر اللاجئين العراقيين من بين اللاجئين الأكثر عددا في العالم ومصنفين بعد قلة قليلة من نازحي البلدان الأخرى (الشكل 88 يبين عدد اللاجئين وبلدانهم الأصلية في سنة 2012 والبلدان المختارة مع أكثر من 50000 لاجئ لأكثر من 200 بلد وفق قاعدة البيانات الاحصائية للسكان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2014). وعلى حد سواء فإن عدد النزوح الداخلي كان كبيرا أيضا ففي تموز 2014 قدر عدد الاشخاص النازحين داخل العراق بـ 2.3 مليون أو بعبارة أخرى 6 في المائة من عدد سكان العراق وهذا العدد أقل فقط من النازحين في سوريا ونيجيريا وكولومبيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية (أنظر الشكل 8g). وقد أدى التمرد المسلح في المحافظات الشمالية في وقت كتابة هذا التقرير الى نزوح أكثر للسكان، فيقدر مركز رصد النزوح الداخلي عدد النازحين منذ كانون الأول الماضي لسنة 2013 بأكثر من 1.2 مليون شخص الذين تركوا منازلهم في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين وديالى.

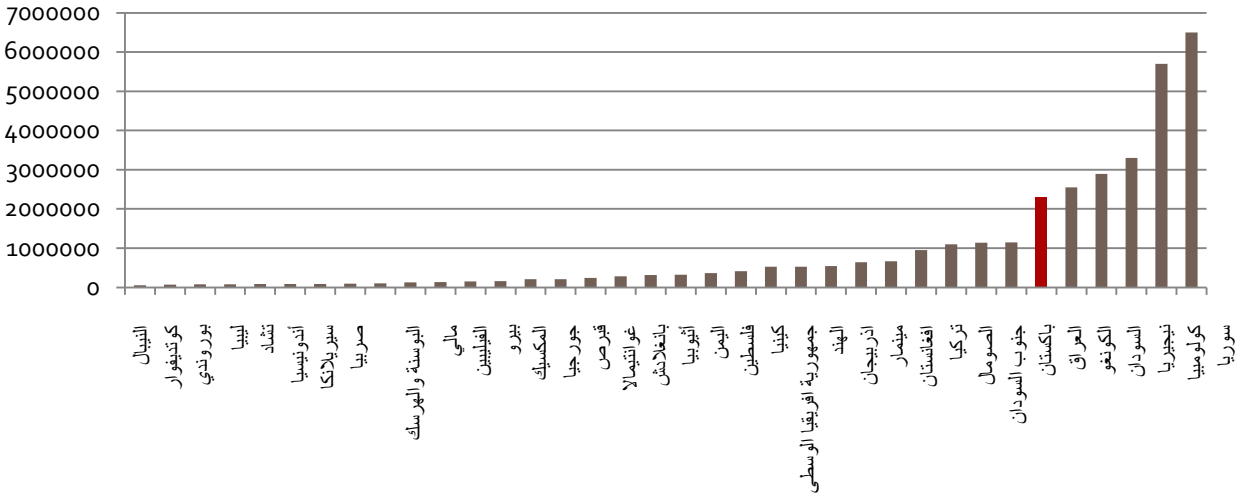
الشكل 88: اعداد اللاجئين لبلدان المختارة (50000 شخص)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاء السكان التابع للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2013 وتم إقتباسه في 29 من تموز

2014

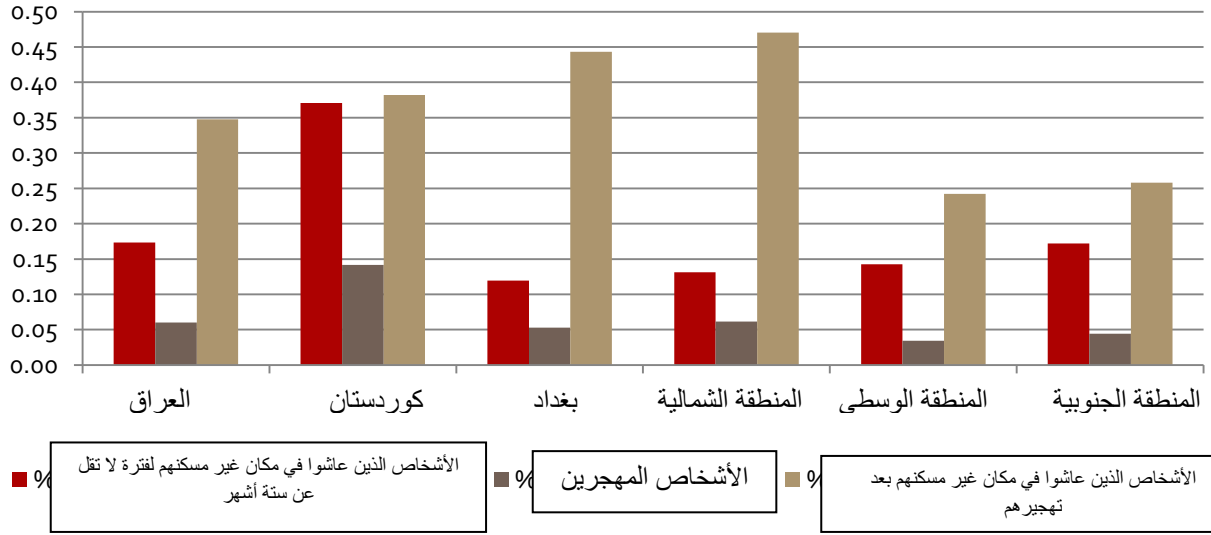
الشكل 8: اعداد النازحين لبلدان المختارة (50000 شخص)



المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي، قاعدة البيانات العالمية تم تحميلها من الشبكة بتاريخ 29/ تموز/ 2014 من الموقع [http://www.internal-displacement.org/8025708Foo4CE9oB/\(httpPages\)/22FB1D4E2B196DAA802570BB005E787C?OpenDocument](http://www.internal-displacement.org/8025708Foo4CE9oB/(httpPages)/22FB1D4E2B196DAA802570BB005E787C?OpenDocument)

على وفق بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2012 فإن 6 في المائة من الأشخاص قد عاشوا لمدة لا تقل عن ستة أشهر بعيدا عن سكنهم بسبب التهجير القسري أو كانوا عائدين من تهجير قسري أو إنتقلوا لدواعي أمنية نتيجة للصراع المسلح التقليدي أو الصراع الاهلي. وتشير هذه الإحصائية الى حجم النزوح الداخلي نفسه المقدر من قبل مركز رصد النزوح الداخلي أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتشير أيضا الى تنقلات تمتد لعدة عقود من الزمن. ويشكل هؤلاء النازحين نسبة 35 في المائة من مجموع الأشخاص الذين عاشوا مدة ستة اشهر أو أكثر بعيدا عن مساكنهم في كردستان عاش أكثر من ثلث السكان في اماكن غير مسكنهم لمدة لا تقل عن ستة أشهر (ويشار اليهم من الان وصاعدا بالنازحين) وإعتبر أكثر من ثلث هؤلاء أو تقريبا 15 في المائة من نسبة السكان أنفسهم مهجرين أو راجعين من تهجير قسري (ينظر الشكل 90). وفي المقابل تمتلك بغداد والمنطقة الشمالية المعدلات الأقل للسكان النازحين لكن هناك نسبة 45 في المائة من هؤلاء المهاجرين كانوا قد تعرضوا للتهجير القسري أو قد عادوا من تهجير قسري.

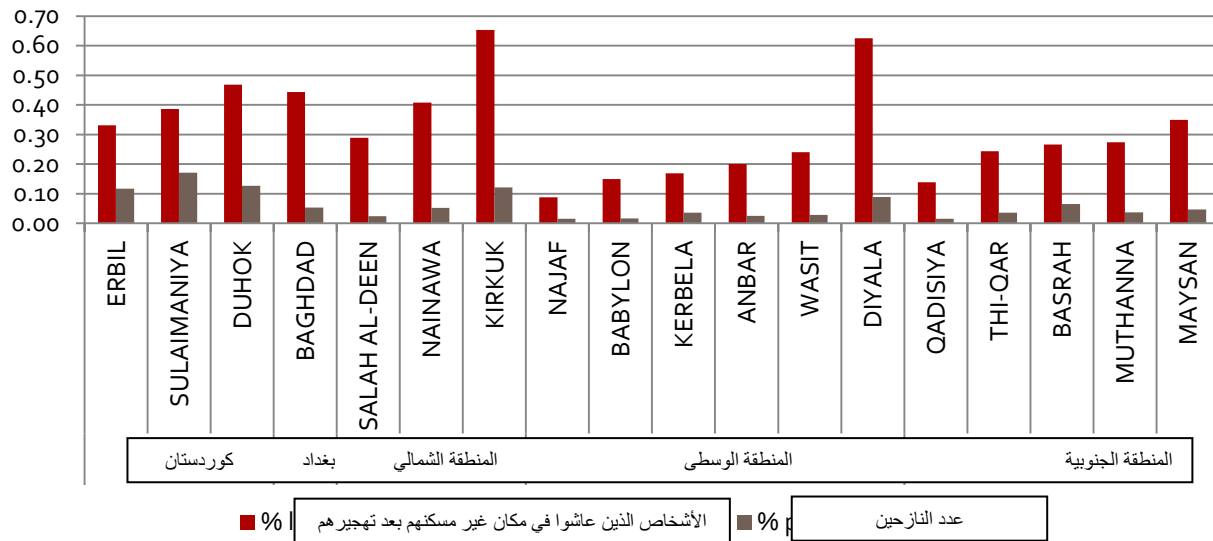
الشكل 90: تقديرات الهجرة والتهجير على وفق المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (2012)



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

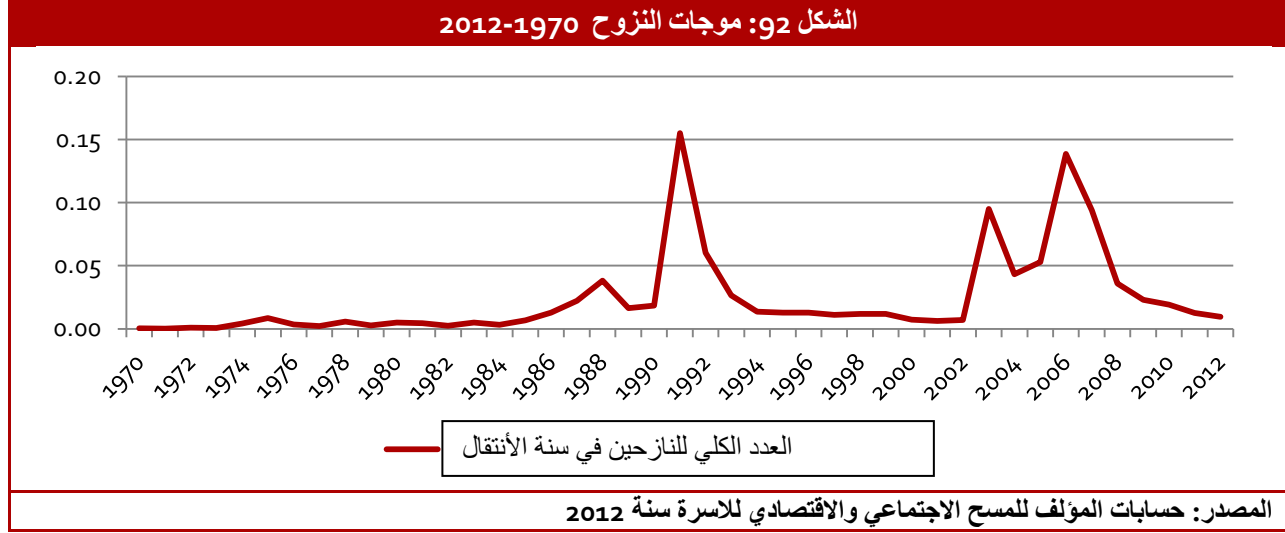
تشير هذه التقديرات الى تنوع مهم داخل الاقسام الجغرافية فعلى سبيل المثال هناك 12 في المائة من سكان المنطقة الشمالية قد تعرضوا للتهجير القسري أو قد رجعوا من تهجير قسري وهؤلاء الأشخاص يشكلون 60 في المائة من مجموع السكان النازحين (ينظر الشكل 91). وبينما تكون المعدلات الاجمالية للتهجير منخفضة نسبيا في وسط العراق فهذا يقابله نسبة 10 في المائة من سكان ديالى الذين قد تعرضوا للزوح والذين يشكلون نسبة 60 في المائة من مجموع النازحين. و تكون أقل نسبة للتهجير (2 في المائة من إجمالي عدد السكان) في محافظات النجف و بابل والقادسية وصلاح الدين.

الشكل 91: تقديرات النازحين على مستوى المحافظة كنسبة من أولئك الذين عاشوا في أماكن غير لمدة تزيد عن ستة أشهر



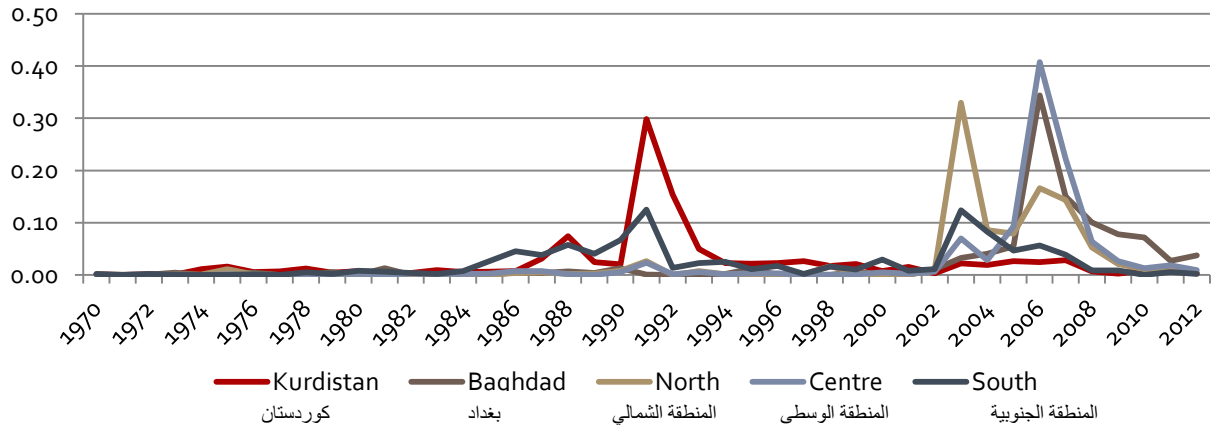
المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

تتركز تقديرات النزوح هذه في حقيبتين منفصلتين وهي: حول بداية التسعينيات وبين عامي 2003 و 2007 (ينظر الشكل 92). وحدثت أكثر من 20 في المائة من عملية التهجير بين عامي 1991- 1992 و 10 في المائة في 2003 و 14 في المائة في 2006. وتتزامن هذه الفترات الزمنية مع غزو صدام حسين للكويت و غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة للعراق في 2003 وأثناء قمة العنف الداخلي بين السنين 2006 و 2007.



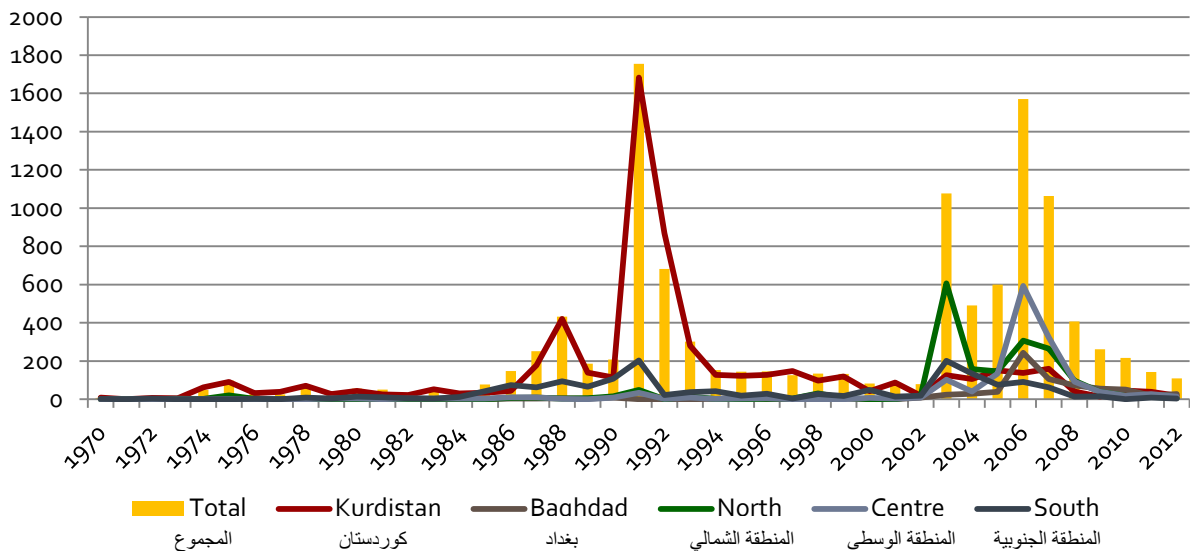
اثرت هذه الفترات الزمنية المختلفة بأجزاء معينة من البلاد دون غيرها وبين الشكل 93 الفرق للسكان النازحين داخل كل منطقة في السنة التي تم فيها النزوح ويبين أيضا تنوع حجم التنقل بصورة كبيرة عبر الزمن وارتفاع عدد الأشخاص النازحين الى أعلى مستوياته في سنة 1991 ومن ثم في سنة 2006 ويرافقها مستوى تهجير كبير ما بين عامي 2003 و 2007. وفي إقليم كردستان فإن الجزء الأكبر من النازحين قد أنتقل قبل غزو العراق عام 2003 بينما أنتقل 60 في المائة من عدد النازحين في المناطق الجنوبية قبل 2003. وتتزامن هذه التنقلات مع الانتفاضات الكردية والشيعية عام 1991، حيث تلت هذه الانتفاضات تكثيف تجفيف الأهوار أسفل نهري دجلة والفرات في الجنوب وتنفيذ الترحيل القسري للعرب الساكنين في الأهوار وبعدها تم تأسيس مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه الى جانب تأسيس حكومة إقليم كردستان. وكما أننا سوف نحاول أن نبين بان منذ ذلك الوقت شهد إقليم كردستان تحسنا مستقرا عبر عدة مؤشرات لكن الأمن النسبي والاستقرار المتحقق في الجنوب لم يصاحبه اي تحسن ملموس في النتائج.

الشكل 93: تقديرات عدد النازحين في كل منطقة جغرافية في سنة النزوح 1970-2012



المصدر: حسابات المؤلف لمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

الشكل 94: تقديرات النازحين في كل قسم في سنة التنقل 1970-2012



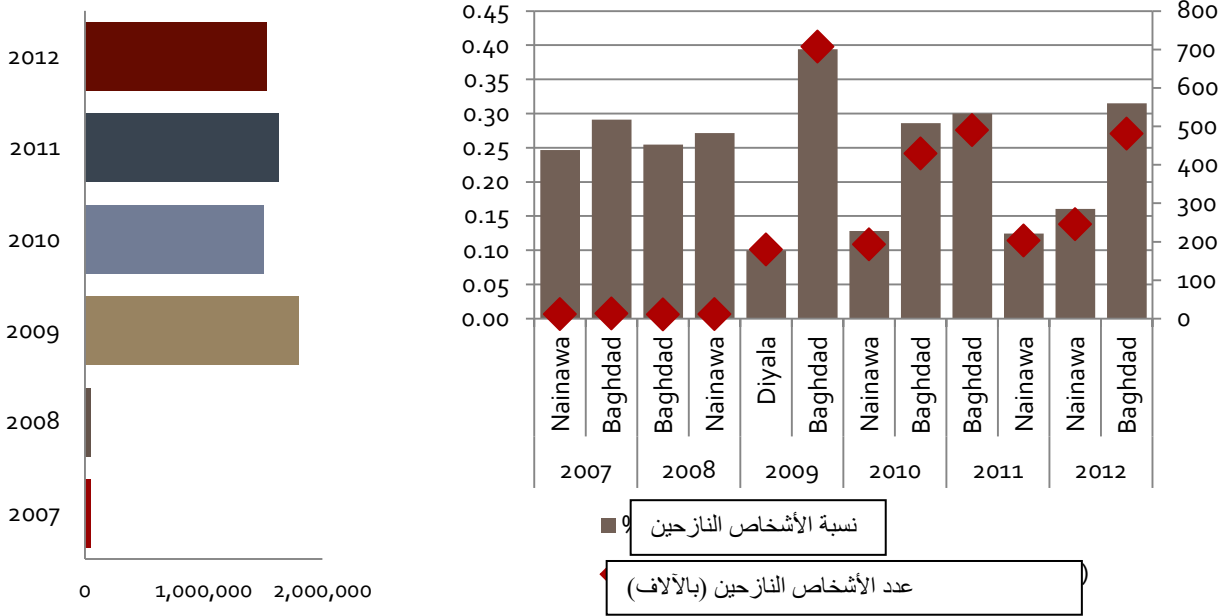
المصدر: حسابات المؤلف لمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

وبالمقابل ففي الاقسام الثلاثة الأخرى (الشمال والوسط وبيداد) فإن ما يقارب 95 في المائة من النازحين أنتقلوا بعد عام 2003 وهذا النزوح أرتفع إلى أعلى مستوياته في الاعوام 2003 و 2006-2007 تزامنا مع غزو العراق وما لحقه من زيادة في العنف داخل العراق. وفي غضون المدة التي اعدّ فيها هذا التقرير فإن تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للأشخاص النازحين داخل العراق قد إزدادت بشكل ثابت منذ سنة 2007 وبقت عالية منذ أن وصلت ذروتها في سنة 2009 لعدد يقارب الـ 1.8 مليون شخص (ينظر الشكل 95). ويأتي الجزء الأكبر لهؤلاء السكان من الأشخاص النازحين بصورة رئيسة من بيداد ومحافظات نينوى وديالى (ينظر الشكل 96) لكل من السنوات ما بين 2007 و 2012، وإثنان من هذه المحافظات قد شملت نسبة نازحين لأكثر من 40 في المائة من كل الأشخاص النازحين في العراق.

الشكل 95: الأشخاص المعينين 2007-

الشكل 96: الأشخاص المعينين في بغداد و نينوى و ديالى

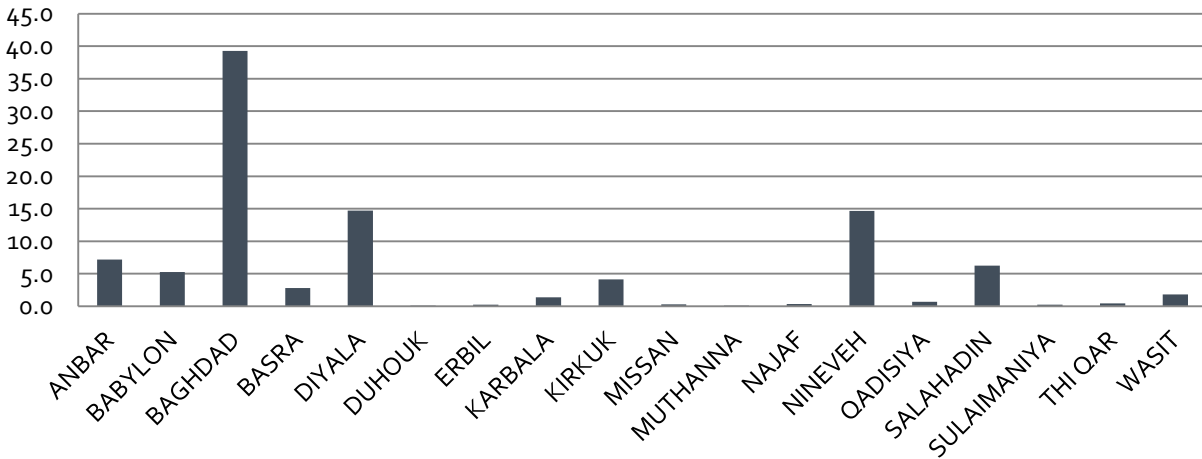
2012



المصدر: قاعدة بيانات إحصاء السكان التابع للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

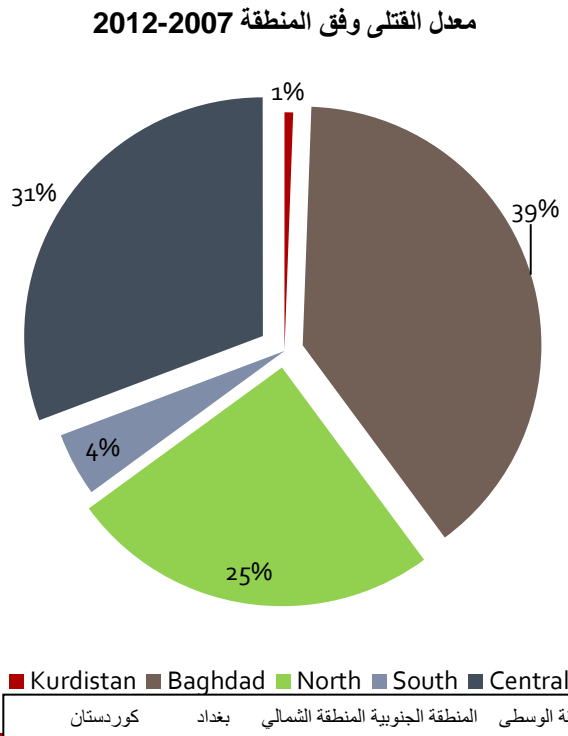
وتبين البيانات عن الضحايا المدنيين للمدة نفسها التي تعدها قبل منظمة إحصاء القتلى في العراق (Iraq Body Count) تركيز مماثل للعنف وإنعدام الأمن في بغداد و ديالى و نينوى التي يقع فيها 70 في المائة من القتلى (ينظر الشكل 97). ويبين الأحصاء الكامل على مستوى التقسيم الجغرافي وخلال المدة 2007-2012 والتي رصدت من قبل المسوحات بأن عدد الضحايا في بغداد ووسط العراق وشماله بلغ 95 في المائة من مجموع أعداد القتلى من المدنيين (ينظر الشكل 98). وفي المنطقة الوسطى فإن ثلاثة أرباع الضحايا كانوا من محافظتين هما الأنبار وديالى. وبينما إنخفض العنف الداخلي منذ سنة 2007 فإن نمط التركيز المكاني للعنف قد بقي سمة دائمة (ينظر الشكل 99). ووفق المسح الذي أجرته منظمة البارومتر العربي في العراق سنة 2011 فإن 40 في المائة من الخاضعين للمسح عبروا عن عدم شعورهم بالأمن حول ممتلكاتهم وعوائلهم ومن جهة أخرى فقد عبّر 60 في المائة من أولئك الذين يعيشون في بغداد عن الشعور بالقلق نفسه وهذا ما يظهر المخاطر العالية نسبياً.

الشكل 97: معدل الضحايا المدنيين للمحافظة من 2007 الى 2012

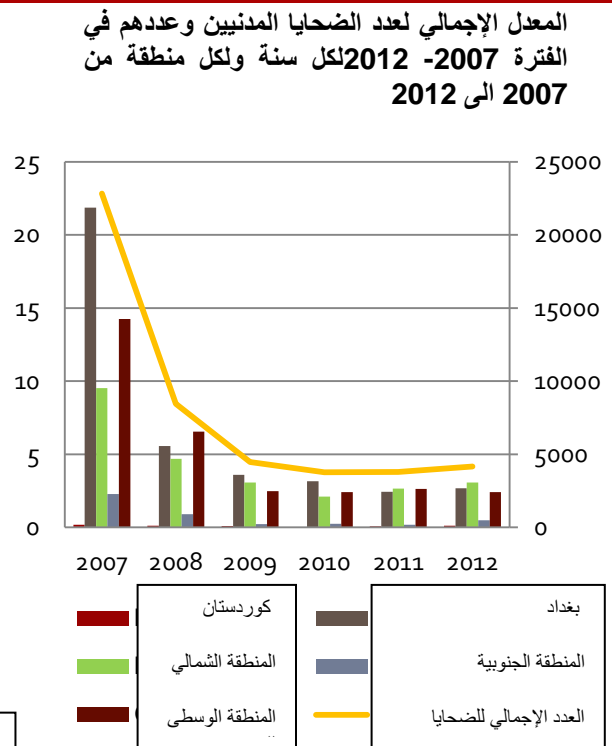


المصدر: منظمة إحصاء القتلى في العراق 2013

الشكل 98: النسبة المئوية لعدد القتلى وفق المنطقة 2007-2012



الشكل 99: المعدل الإجمالي لعدد الضحايا المدنيين وعدد القتلى حسب الأقسام 2007-2012



المصدر: منظمة إحصاء القتلى في العراق 2013

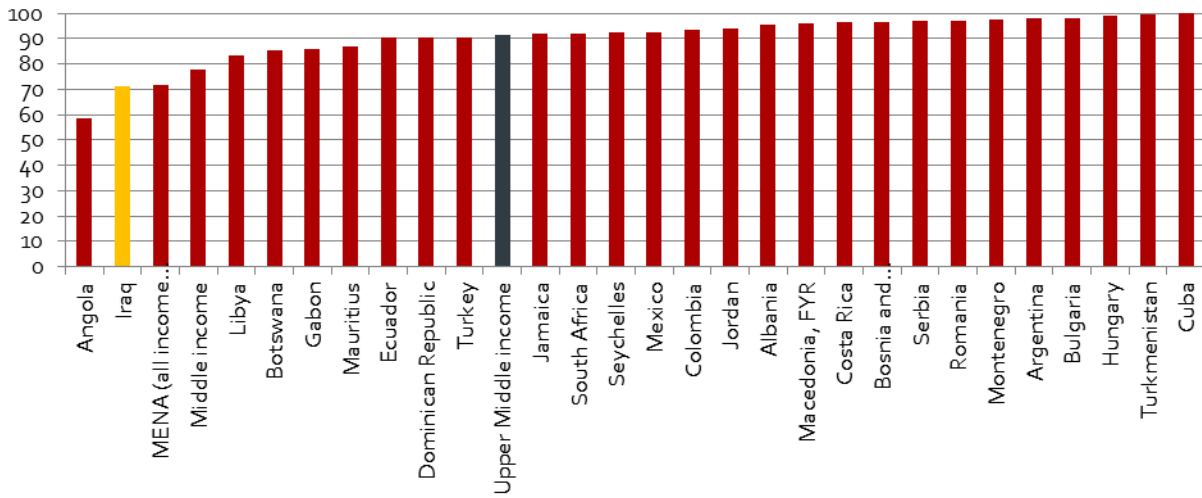
وبدون أدنى شك فإن الحرب والعقوبات وإنعدام الأمن الكامل في العراق كان له تأثيرات بعيدة المدى وكبيرة على البلد برمته وعلى الرغم من ذلك فإن التوزيع المكاني للعنف وإنعدام الأمن خلال المدة التي غطتها المسوحات تشير الى أن مناطق كردستان وجنوب العراق لم تتأثر نسبياً على الأقل على وفق هذه المقاييس. وبينما قد يكون السبب المباشر لمستويات ونزعات الفقر في الجنوب هي العوامل البنوية أكثر من

أسباب العنف للعقد الأخير فإن العنف كان له السبب الرئيس في محدودية التحسن في الرفاهية في بغداد وشمال العراق خلال السنوات 2007-2012 وكان السبب أيضا في إنتشار الفقر في نينوى على وجه الخصوص.

II. التنمية البشرية والحصول على الخدمات الأساسية

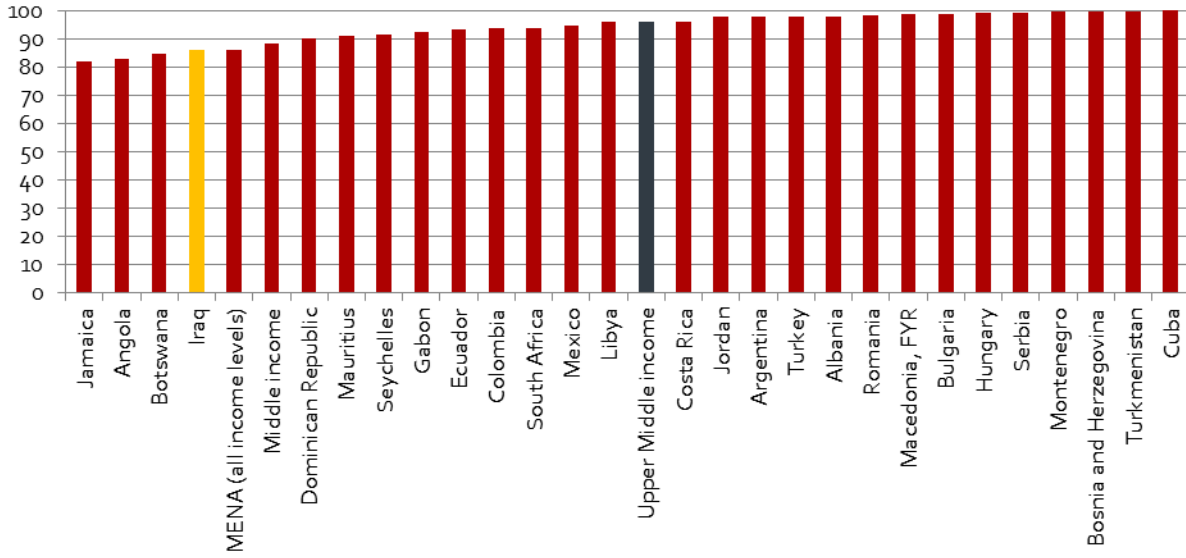
وقد يكون من أسباب التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي للرفاهية هي الإختلافات في مهارات رأس المال البشري عبر مناطق العراق المختلفة. ومن المعروف جدا أن العراق كان يمتلك واحدة من أفضل الأنظمة التعليمية في المنطقة وضمن الدستور المؤقت في سنة 1970 حق حرية التعليم على كل المستويات لكل مواطني البلد و نص الدستور بأن التعليم مجاني لكل مراحل. وفي سنة 1978 شنت الدولة حملة لمحو الأمية والتي ألزمت كل المواطنين العراقيين بين الأعمار 15-45 أن ينضموا الى هذه الحملة، ودَعَمَ البرنامج المشاركين حتى ينجحوا الى المستوى الرابع من القراءة والكتابة والرياضيات. لكن أدت الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الأولى) والعقوبات اللاحقة وعقود العنف التي تلتها الى حجم كبير من الدمار والتدهور في البنى التحتية والنقص الكبير للمعلمين الأكفاء. أما اليوم فمعدلات المتعلمين من الرجال والنساء البالغين في العراق هو أدنى من معدل المتعلمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقل بكثير من معدل المتعلمين في الدول ذات الدخل المتوسط المشابهة (ينظر الشكل 100 و الشكل 101).

الشكل 100: النساء البالغات (بعمر 15 سنة فأكثر) المتعلمات في العراق والدول الأخرى



المصدر: مؤشرات النمو العالمي ، 2012

الشكل 101: الرجال البالغين (بعمر 15 سنة فأكثر) المتعلمين في العراق والدول الأخرى

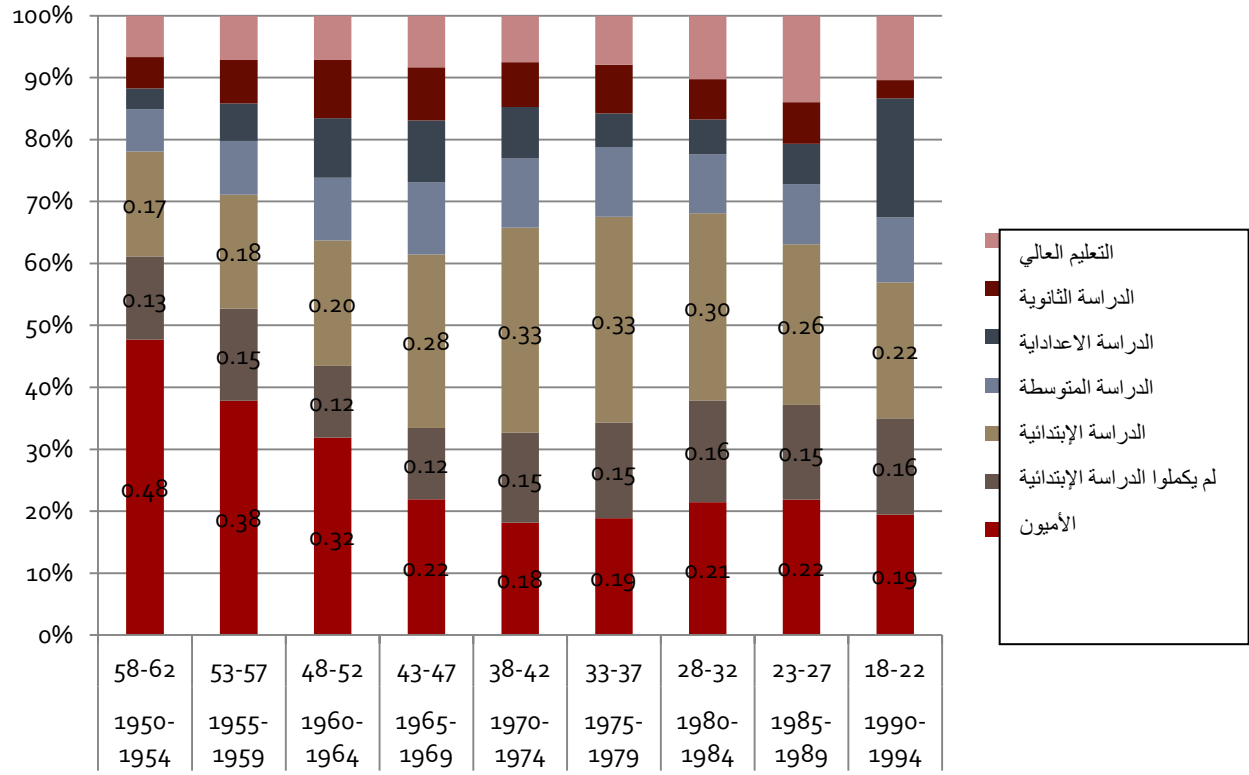


المصدر: مؤشرات النمو العالمي ، 2012

في الوقت الذي لا تتوفر فيه بيانات لتعقب الاثر طويل الاجل للنزاعات على النظام التعليمي فان البيانات من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة توفر بعض الأدلة لتأثير الصراع طويل. ويبين الشكل 102 مجموع الأشخاص الذين لديهم تحصيل علمي معين لفترة خمسة سنوات في سنة 2012. وبصورة عامة فإن حالة الأمية تتخفف كلما أنتقلنا للفئات العمرية الأصغر لكن بالنسبة لأولئك الذين هم في منتصف عمر الثلاثينيات أو أقل في سنة 2012 فهناك زيادة نسبية في معدل الأمية مقارنة مع أولئك في أواخر الثلاثينيات. إن تاريخ ولادة هذه الفئات هي بعد 1975 حيث كان سن الالتحاق بالمدسة يتزامن مع الحرب العراقية الايرانية أو يأتي بعدها حيث كان من الصعب تنفيذ حملة محو الأمية الإلزامية. إن نسبة 12 في المائة من أولئك الذين ولدوا في الثمانينيات والذين كانوا في المرحلة الابتدائية أثناء حرب الخليج الأولى هم من الأميين في سنة 2012، وبالنسبة للعراقيين على مستوى كل الأعمار فإن المستوى التعليمي الأكثر شيوعاً هي إكمال الدراسة الابتدائية أو أقل فهناك نسبة 60 في المائة من الفئات العمرية بين سن 18 و 27 سنة لا يملكون سوى الشهادة الابتدائية، ومن المتوقع أن تتخفف نسبة الأمية و عدم إكمال الدراسة الابتدائية عندما تزداد نسبة إنهاء الدراسة الابتدائية. وهناك نزعة في العراق تسير في الإتجاه المعاكس حيث أن هناك زيادة نسبية في عدم إكمال الدراسة الابتدائية مقارنة مع إكمال هذه الدراسة وفق العمر المحدد فيعتبر الأشخاص الذين هم في سن الثامنة عشر في العراق و الذين أكملوا الدراسة الأبتدائية هم حالهم حال الذين يكبرونهم بثلاثين سنة.

إن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 الى 22 سنة والذين أكملوا الدراسة الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية هي 30 في المائة والنسبة نفسها تنطبق على أولئك الذين هم في الاربعينيات من العمر. وعلى الرغم من إن هذه النسبة تكون مقلقة بحد ذاتها على وفق الفئة العمرية المذكورة إلا أن نسبة خريجين الدراسة الإعدادية تبقى منخفضة مع وجود بعض التحسينات في التعليم العالي الواضحة بين فئات الشباب. وبصور عامة فإن هذه النزعات تشير الى وجود بطئ في التعليم واحتمالية بروز نتائج سيئة لبعض الفئات العمرية.

الشكل 102: النتائج التعليمية الحالية حسب العمر في 2012 وسنة الولادة ومن الأعمار بين 18-62



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

هل ترتبط التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي في التعليم مع أنماط الفقر في العراق؟ يبين الجدول 19 نسبة السكان في سن العمل في العراق لكل مستوى تعليمي لسنتي 2007 و2012 ويتبعها بالنسبة المئوية للإختلاف في المستويات التعليمية عبر الأشخاص في سن العمل لكل تقسيم جغرافي لسنة 2007 وسنة 2012 بالنسبة لمعدل عمر العراقيين. وبصورة عامة فإن أكثر من 80 في المائة من العراقيين في سن العمل لديهم شهادة الدراسة الإعدادية أو أقل وإن هناك زيادة في هذه النسبة مع وجود نسبة للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية تتراوح بين 34 في المائة إلى 40 في المائة في سنة 2012. وهناك منطقتان فقط تتأخران عن متوسط مستوى التعليم في البلد ففي جنوب العراق حيث إنخفضت نسبة الفقر، نجد أن هناك زيادة بنسبة 3 إلى 4 في المائة من الأشخاص في سن العمل (15-64 سنة) الذين لديهم أقل من الشهادة الابتدائية مقارنة مع أقرانهم في البلد وهناك نسبة أقل من أولئك الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو ما فوقها. وفي كردستان فإن نسبة الأشخاص في سن العمل الأميون أو الحاصلون على أقل من شهادة الدراسة الابتدائية أكثر بكثير من أقرانهم في الجنوب في سنة 2007، فعلى سبيل المثال فإن نسبة البالغين سن العمل في كردستان في سنة 2007 الذين لديهم أقل من الشهادة الابتدائية هي أكثر بنسبة 23 في المائة من المعدل العام للبلد الذي يبلغ 34 في المائة وبالرغم من ذلك فإن هذه النسبة في تحسن دائم عبر مرور الوقت ويجري سد العجز تدريجياً. ويبدو أن الفجوة مع هذا المعدل في مناطق شمال العراق ووسطه قريبة جداً. وعلى الرغم من أنه ليس هناك إختلاف في نسب التعداد فإن البالغين لسن العمل في بغداد لديهم نسبة التحصيل العلمي الأعلى في البلاد ولكن يبدو وكأنهم يفقدون تدريجياً هذا الأمتياز النسبي ما عدا المستويات العليا للتعليم.

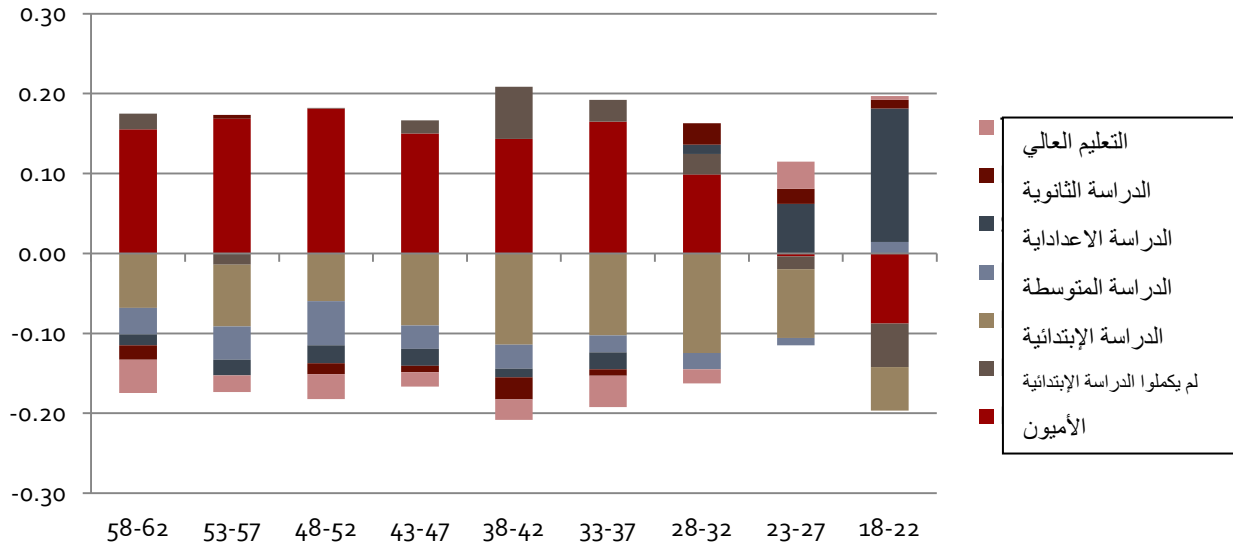
الجدول 19: مستوى اكمال التعليم للأفراد بعمر 15-64 بحسب التقسيم الجغرافي نسبة الى الوطني 2007 و 2012

المستوى التعليمي (نسبة السكان في سن العمل) في كل العراق										
2012		2007								
0.4		0.34								الأميون أو الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية
0.45		0.47								أكملوا الدراسة الابتدائية والدارسون في المدارس الثانوية
0.15		0.16								الحاصلون على اشهادة الاعدادية أو أكثر
المنطقة الجنوبية مقارنة مع العراق		المنطقة الوسطى مقارنة مع العراق		المنطقة الشمالية مقارنة مع العراق		بغداد مقارنة مع العراق		كردستان مقارنة مع العراق		
2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	
3.35	4.27	4.07	3.51	3.6	4.85	12.5	13.0	17.8	23.0	الأميون أو الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية
-	-	-	-	-	-	1	1	-	-	أكملوا الدراسة الابتدائية والدارسون في المدارس الثانوية
1.75	-4	3.91	0.11	1.18	2.18	7.29	12.6	14.2	19.0	الحاصلون على الشهادة الاعدادية والتعليم العالي
-	-	0.12	2.62	-2.4	2.13	5.24	1.75	-3.56	-5.92	

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة سنة 2012

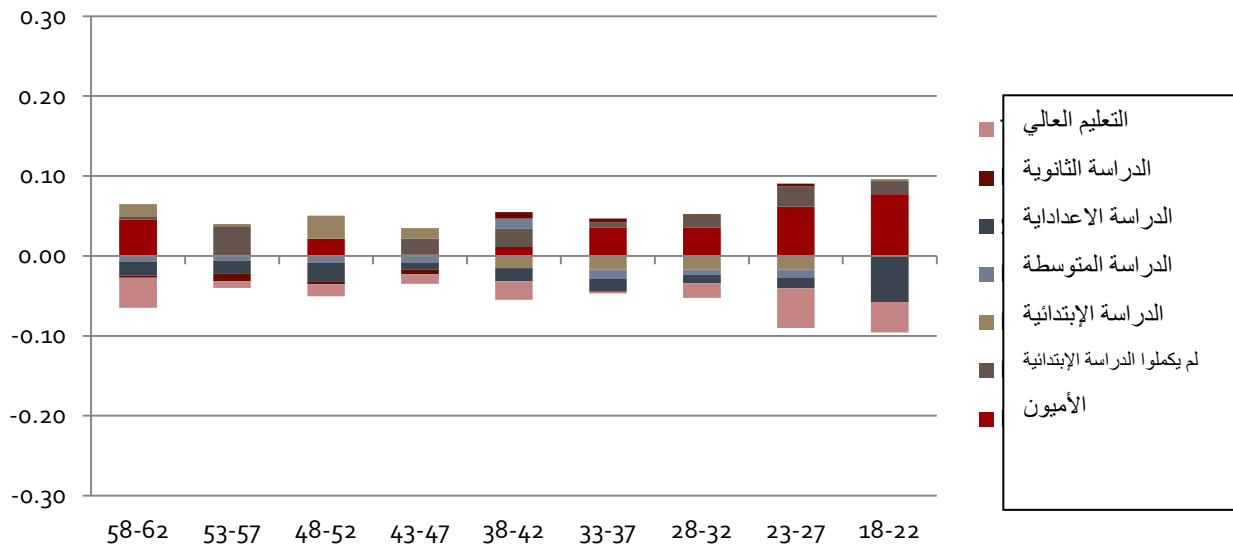
وبينما تأخرت مناطق كردستان وجنوب العراق خلف بقية مناطق البلاد فيما يخص التحصيل العلمي للأشخاص البالغين لسن العمل في سنة 2007 فإن هاتين المنطقتين يسيران الآن في اتجاه مختلف، ففي كردستان تتحسن النتائج بصورة كبيرة بالنسبة للشباب وهم يواكبون التقدم مع بقية أقرانهم في مناطق البلاد الأخرى. ومن ناحية أخرى فبينما أن هناك تحسن في التحصيل العلمي عبر الفئات العلمية المختلفة في المنطقة الجنوبية فإن الفجوة مع أقرانهم في بقية مناطق البلاد تتسع. ويبين الشكلان 103 و 104 كيف أن العمل مدة 5 سنوات لكل فئة في كردستان وفي المنطقة الجنوبية على وفق مستويات التعليم هي أكثر أو أقل نسبياً مقارنة مع المعدل العام للبلاد. وبدأت الأجيال المتقدمة في العمر في كردستان (من سن 30 فأكثر لسنة 2012) بمستويات أعلى من الأمية وعدم إكمال الدراسة الابتدائية مقارنة مع بقية مناطق العراق ومقارنة مع أدنى معدلات التعليم بمستوى الدراسة الابتدائية والتعليم العالي. وعلى العكس من ذلك فإن هذا النمط معكوس لأولئك في سن العشرينيات حيث أن هؤلاء الشباب الحاصلين على الدراسة الثانوية أو ما هو أعلى هم أكثر بكثير من أقرانهم في بقية البلاد. وعلى النقيض من ذلك فإن الشباب في العشرينيات من العمر في المناطق الجنوبية يقعون خلف أقرانهم أكثر مما كان عليه أبواؤهم حيث أن نسبة الأمية للأشخاص في الـ 60 من العمر هي 5 في المائة أكثر من أقرانهم و 2 في المائة منهم قد حصل على أقل من الدراسة الثانوية مقارنة مع المعدل العام للبلاد وبينما تكون نسبة الأمية بين الشباب في العشرينيات من العمر في الوقت الحالي هي 8 في المائة و نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية هي 6 في المائة أقل من أقرانهم.

الشكل 103: التحصيل العلمي وفق الفئات العمرية في 2012 في كردستان مقارنة مع بقية مناطق العراق



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

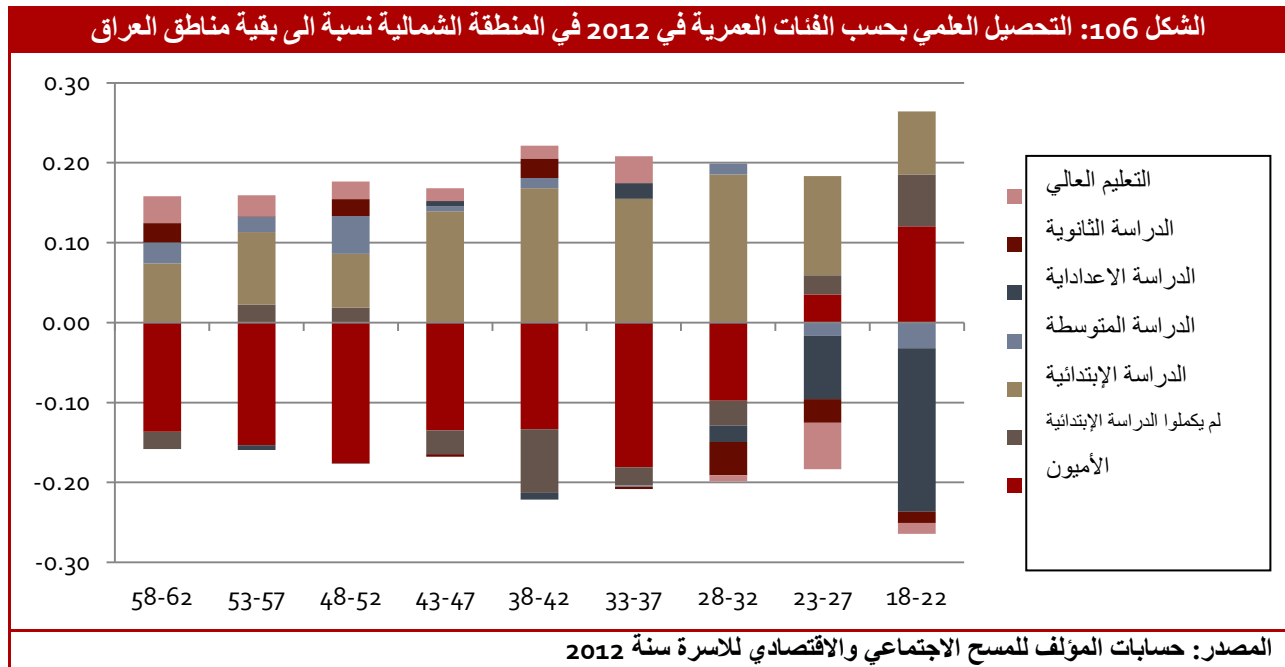
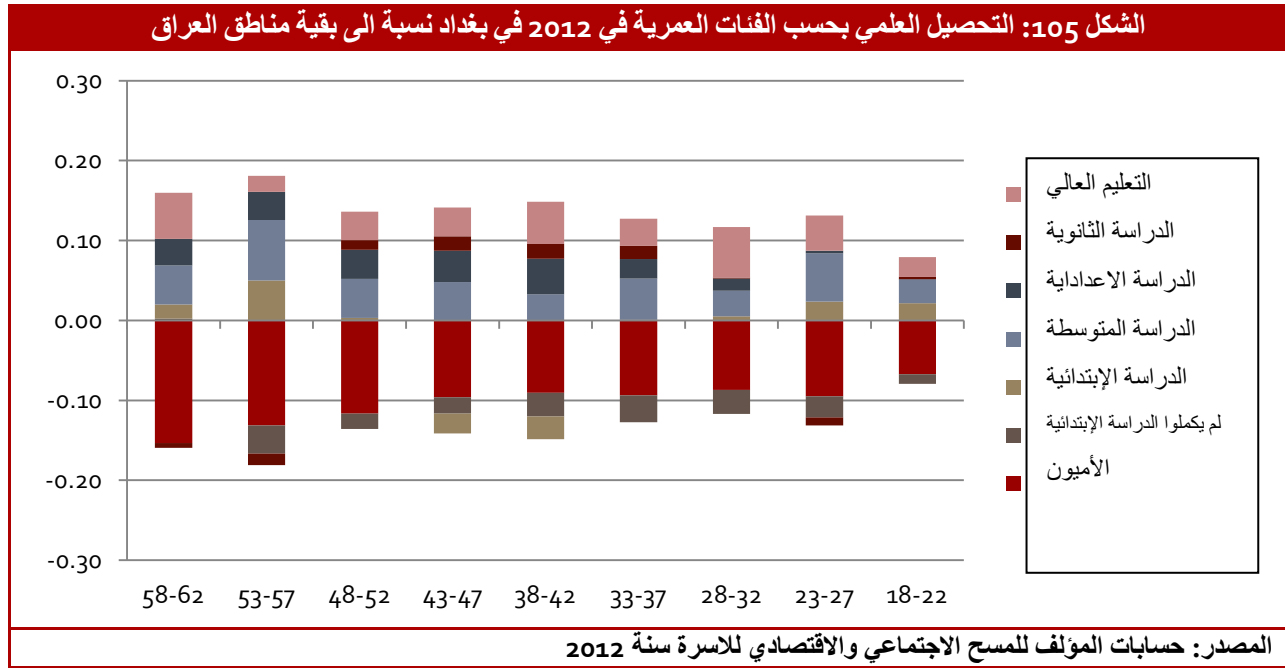
الشكل 104: التحصيل العلمي بحسب الفئات العمرية في 2012 في المنطقة الجنوبية نسبة الى بقية مناطق العراق



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

في بغداد وانطلاقاً من الأمور الأكثر إيجاباً فإن الأشخاص البالغين 50 سنة هم أميون بمعدل أقل نسبياً من المعدل العام للبلد ونسبة الحاصلين على تحصيل علمي كامل هو أكثر من المعدل العام أما بالنسبة للأشخاص الأقل عمراً فإنهم يقتربون من المعدل العام (ينظر الشكل 105)، أما معدل الأشخاص الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين 58-62 سنة في بغداد فإنه أقل من المعدل العام بنسبة 15 في المائة مقارنة مع أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18-22 سنة حيث أن نسبتهم هي 7 في المائة أقل فقط من المعدل العام. وبينما يستمر معدل

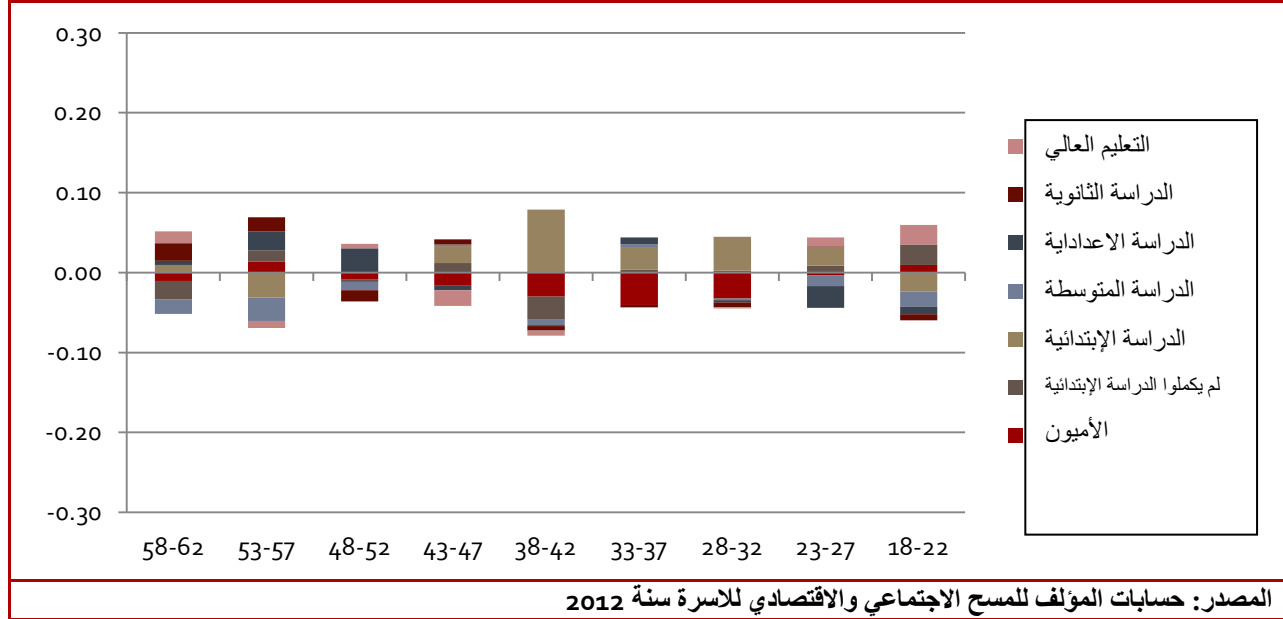
الأشخاص المتعلمين في بغداد أكثر من بقية مناطق البلاد فإن تراجع هذا التقدم عبر الزمن قد يكون سببه أحداث العنف و إنعدام الأمن في بغداد.



وفي المنطقة الشمالية التي تأثرت أيضا بأحداث العنف ما بعد 2003 فإن التدهور في التعليم عبر الأجيال هو أقل من بقية المناطق (ينظر الشكل 106)، حيث أن الأشخاص في الثلاثينيات من العمر والأكثر منهم سناً كانوا قد أكملوا الدراسة الإبتدائية والتعليم العالي أكثر من

أقرانهم في المناطق الأخرى وإن الأميين منهم كانوا أقل من أقرانهم، لكن بالنسبة الى أولئك تحت سن الـ 30 فإن مستواهم التعليمي قد ساء كثيراً، وكان الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18-22 سنة في المنطقة الشمالية الذين أكملوا الدراسة الثانوية هم أقل بنسبة 20 في المائة من المعدل العام و الذين أكملوا الدراسة الابتدائية أو أقل هم أكثر بنسبة 26 في المائة مقارنةً مع أقرانهم في المناطق العراقية الأخرى. وفي المنطقة الوسطى فليس هناك توجه واضح للتحسن أو تدهور تدريجي عبر الزمن على الرغم من أن مستويات التعليم بالنسبة لكل الفئات العمرية تبدو مشابهة بشكل كبير للمعدل العام للبلاد (ينظر الشكل 107).

الشكل 107: التحصيل العلمي بحسب الفئات العمرية في 2012 في المنطقة الوسطى نسبة الى بقية مناطق العراق



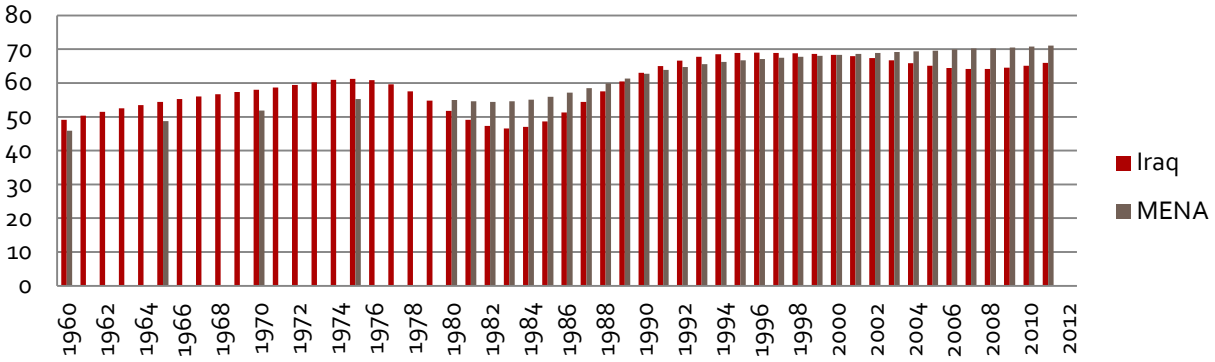
المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة سنة 2012

وهناك دليل بوجود تدهور طويل الأمد في النتائج الصحية فحتى منتصف السبعينيات كان الرجال يتمتعون بمعدل أعمار أطول من أقرانهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكن منذ عام 1980 وأثناء الحرب العراقية الإيرانية بدأ معدل أعمار الرجال يتراجع (ينظر الشكل 108). وكما هو متوقع في أوقات الصراع العنيف فإن سبب هذا التراجع هو الزيادة في معدلات القتلى من الرجال منذ سنة 1980 (وهو الوقت الذي تتوفر فيه المعلومات، ينظر الشكل 109). وعلى الرغم من وجود الحرب العراقية الإيرانية في السنوات ما بين 1980-1990 إلا أن معدل وفيات الرجال إنخفض بنسبة ضئيلة ويبدو أن هذه النسبة إستمرت حتى منتصف التسعينيات، وعلى أية حال فمنذ سنة 2002 فقد شهد العراق إرتفاع حاد في نسبة وفيات الرجال حيث إرتفع عدد الوفيات من 176 لكل 1000 نسمة الى 295 لكل 1000 نسمة في سنة 2011. وإعلنت منظمة الأغذية العالمية على وفق المسح الذي أجرته سنة 2007 بأن هناك 4 أفراد من كل عائلة تحت سن الثامنة عشرة هم من الأيتام وكل أربعة أفراد من بين خمسة منهم قد فقدوا آبائهم.³⁰

³⁰ يُعرّف اليتامى هنا بالأطفال الذين فقدوا أحد آبائهم على الأقل وفق برنامج الأغذية العالمي 2007، التحليل الشامل للأمن والضعف الغذائي في العراق.

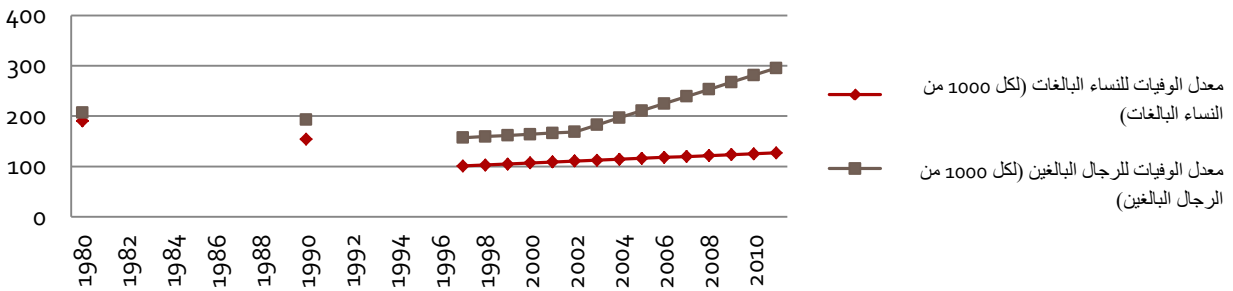
وكانت للتأثيرات السلبية لانعدام الأمن الذي طال أمده على الصحة وخدمات البنى التحتية الأساسية تأثير مقلق في ارتفاع معدل وفيات النساء منذ الثمانينات وكذلك على التدهور النسبي لمعدل وفيات الأطفال الرضع مقارنة مع بقية أقرانهم في المنطقة، فمنذ سنة 1960 كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع في المنطقة تقريبا في الوسط (وفق مؤشرات النمو العالمية لسنة 2012). وبينما إنخفض معدل وفيات الرضع في المنطقة بشكل كبير، لم ينخفض هذا المعدل في العراق بنفس المستوى، ففي سنة 2011 كان معدل وفيات الرضع في العراق هو الأعلى بين بلدان المنطقة ما عدا اليمن (وربما جيبوتي).

الشكل 108: معدل وفيات الرجال في العراق مقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1960-2011)



المصدر: مؤشرات النمو العالمي (2012)

الشكل 109: معدل وفيات الأشخاص البالغين (لكل 1000 بالغ) في العراق للفترة 1980-2010



المصدر: مؤشرات النمو العالمي (2012)

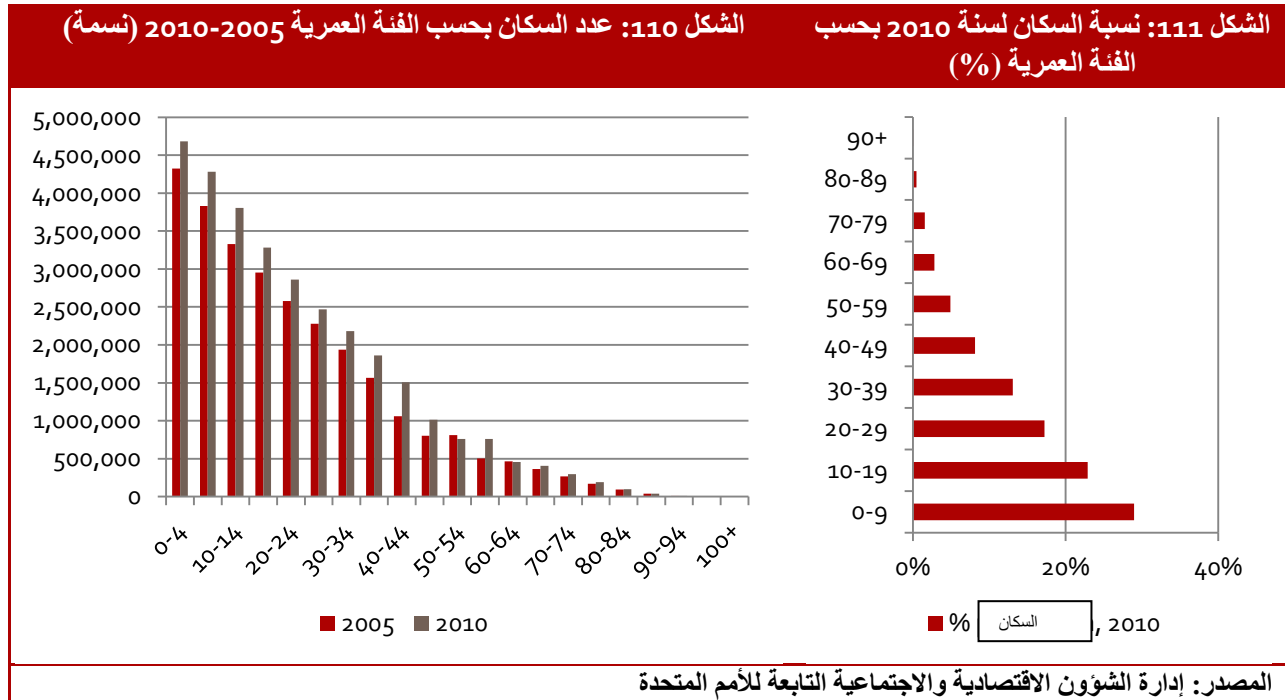
الجدول 20: القياسات البشرية الانثروبومترية للأطفال بعمر 0-60 شهر (النسبة)

نقص الوزن	الهزال	التقزم	
0.05	0.07	0.17	كرديستان
0.09	0.08	0.3	بغداد
0.08	0.07	0.25	الشمال
0.09	0.07	0.26	الوسط
0.17	0.11	0.35	الجنوب

ويتوفر دليل أيضا بتدهور النتائج الغذائية للأطفال الصغار فعلى وفق تقرير برنامج الأغذية العالمي لسنة 2007 هناك نسبة 22% من الأطفال بعمر 0-5 سنوات يعانون من الضعف وتقريبا 10 في المائة

من هؤلاء الأطفال كانوا تحت الوزن الطبيعي³¹. وكما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني فإن التحليل الأخير للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في سنة 2012 لا يبين فقط النسبة العالية من الضعف بين الأطفال (الوزن القليل بالنسبة للعمر ومؤشرات سوء التغذية الحاد) بل يبين أيضا الهزال (الوزن القليل بالنسبة للطول) ويبين أيضا التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي المهمة في هذه النتائج (ينظر الجدول 20). هناك 35 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-5 سنوات يعانون من الضعف في المنطقة الجنوبية وضعف هذا العدد في كردستان واعداد أعلى بشكل كبير في المناطق الأخرى. ويعد إنتشار الهزال للأطفال هو أعلى في المنطقة الجنوبية من بقية المناطق.

وتعد مسألة الركود والتدهور في رأس المال البشري أمرا مهماً على وجه الخصوص وذلك لأنه يؤثر على فئات الشباب في الوقت الحالي بالنسبة للسكان في سن العمل في العراق. وتقريبا نصف سكان العراق تقع أعمارهم تحت سن الثلاثين وإن العجز في رأس المال البشري للجيل الحالي سوف يكون له آثار في المستقبل (أنظر الشكل 110 والشكل 111). ويدخل الشباب العراقيين الى سوق العمل بنفس المستوى التعليمي لأبائهم وأمهاتهم، ففي المنطقة الجنوبية على وجه الخصوص والتي يصل أعداد السكان فيها إلى خمس تعداد السكان في العراق هناك تحسن بسيط جدا حتى بالنسبة لفئات الشباب الذين يتخلفون عن أقرانهم في بقية البلاد باستمرار.



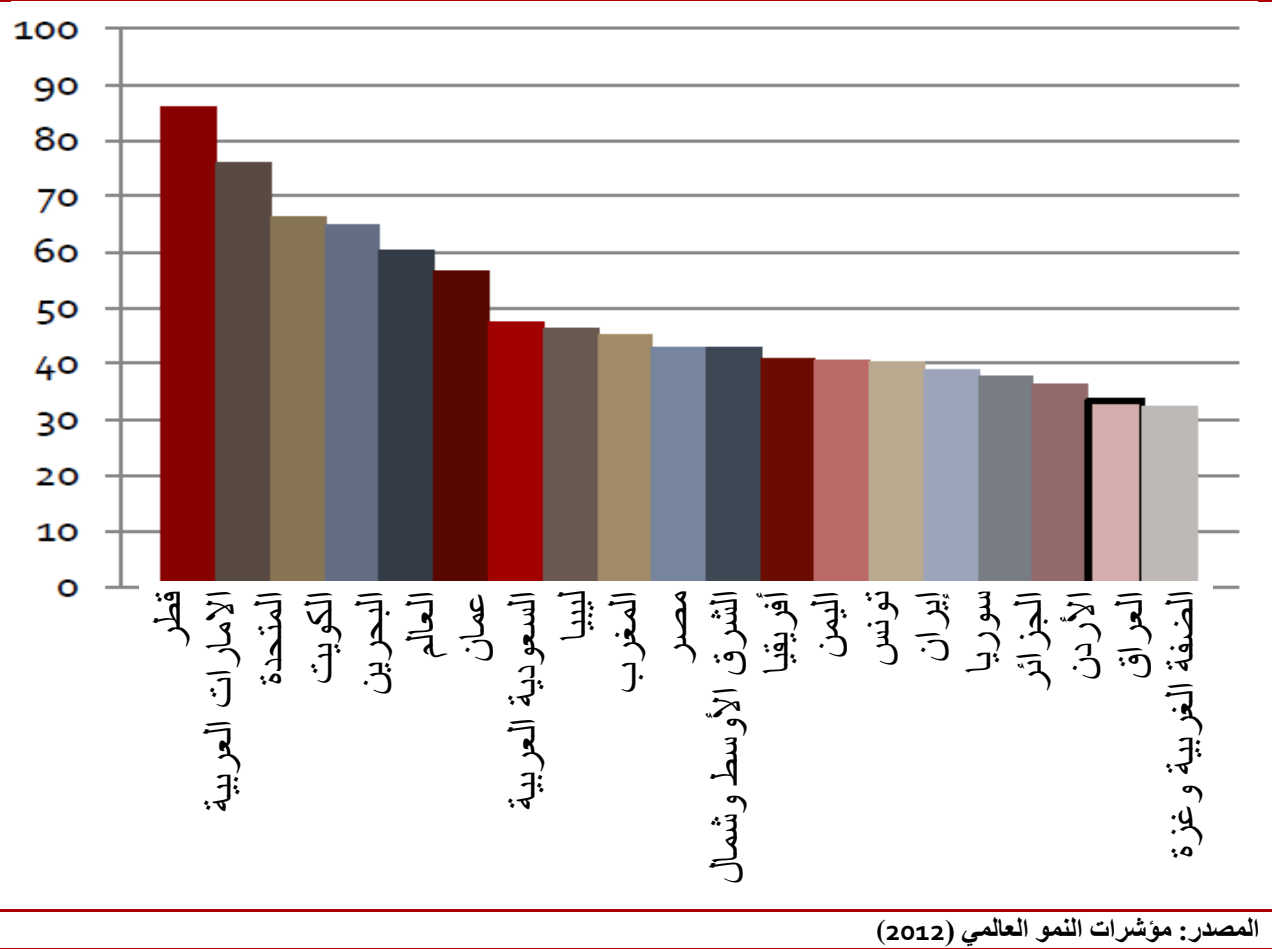
III. نتائج سوق العمل

قد يكون التوظيف هو أقوى سبب للفقر (أو قلة التوظيف) والقابلية المطلوبة لكسب الدخل وتمويل الإستهلاك، فالعراق لديه أقل نسبة توظيف بالنسبة للسكان البالغين في المنطقة فقط الفلسطينيين لديهم نسبة أقل من التوظيف (أنظر الشكل 112) وهذا يقع أيضا على خلاف العديد من الدول الغنية بالنفط في المنطقة، فضلا عن ذلك فإنه في العقدين الأخيرين بقي توظيف الرجال البالغين بالنسبة لمجموع السكان

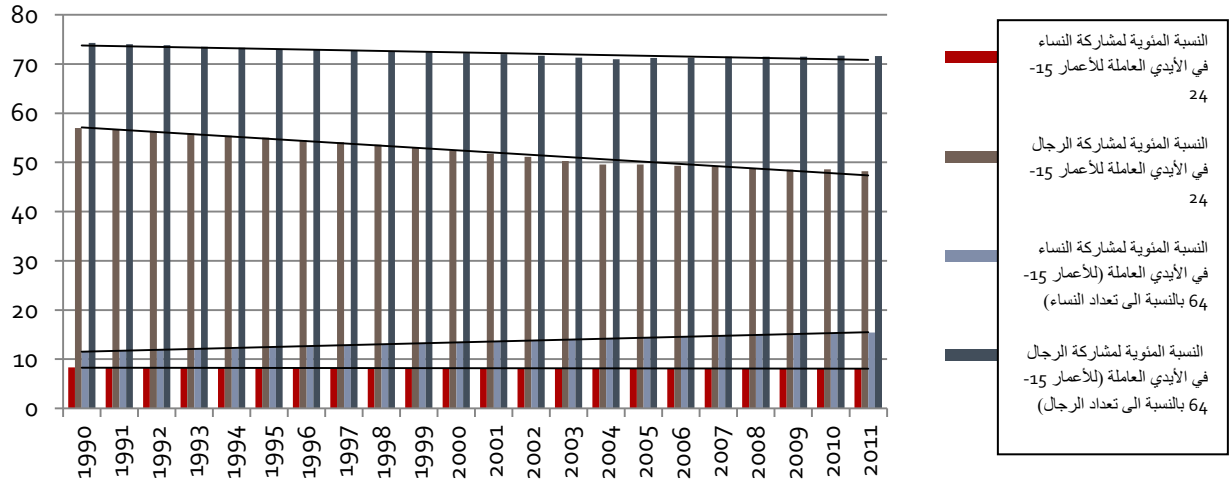
³¹ برنامج الأغذية العالمي 2007، التحليل الشامل للأمن والضعف الغذائي في العراق.

منخفضا عند نسبة 58 في المائة وفي الوقت نفسه إنخفضت مشاركة الرجال في الأيدي العاملة خصوصا بين فئات الشباب (ينظر الشكل 113). وبينما يكون السبب لإنخفاض التوظيف بين فئات الشباب لزيادة سنين الدراسة فمن المحتمل أن تكون 10 في المائة من إنخفاض نسبة التوظيف لهذه الفئة هي عقود إنعدام الأمن والعنف وفرص العمل المحدودة التي تركت الشباب محبطين ومثبطي العزم. وكما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن الإختلافات في المشاركة في سوق العمل بين النساء والرجال هي أيضا لافتة للنظر في العراق فعلى النقيض من الرجال تشير بيانات مؤشرات النمو العالمي الى وجود زيادة بطيئة في مشاركة النساء البالغات في الأيدي العاملة عبر الزمن على الرغم من كونها ذات مستويات منخفضة جدا.

الشكل 112: نسبة التوظيف الى تعداد السكان (الأعمار 15 فأكثر) 2011



الشكل 113: المشاركة في قوة العمل بحسب العمر والنوع الاجتماعي 1990-2011

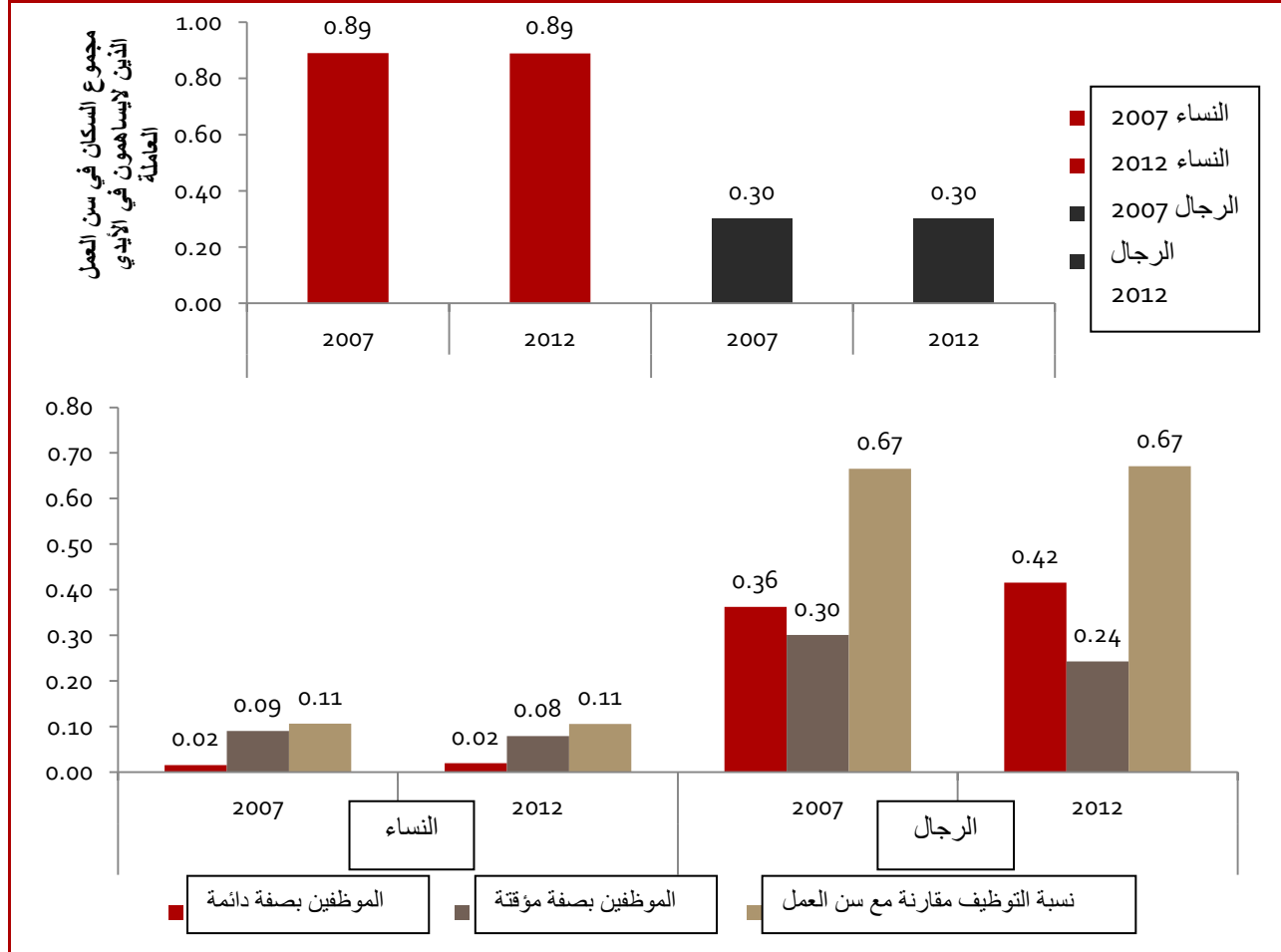


المصدر: مؤشرات النمو العالمي (2012)

تعطي البيانات المستخلصة من جولتي المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة عامي 2007 و 2012 صورة أفضل لنتائج سوق العمل لأعداد الرجال والنساء في سن العمل في العراق (ينظر الشكل 114)، إذ يشير المسح المبني على منهجية منظمة العمل الدولية وينفذ في سبعة أيام بأن هناك نسبة هائلة تقدر بـ 90 في المائة من النساء العراقيات في سن العمل اللواتي لا يشاركن في اليد العاملة وهناك فقط 10 في المائة من النساء العاملات مع وجود قسم كبير من هؤلاء العاملات يعملن بوظائف ذات دوام جزئي. وبالنسبة للرجال فإن هناك أيضا ركود بنسبة المشاركة بالأيدي العاملة تصل إلى 70 في المائة³² والمؤشر الإيجابي الوحيد هو هناك تحول من العمل ذات الدوام الجزئي إلى الدوام الكامل حيث أن في سنة 2007 كان هناك نسبة 54 في المائة من الرجال الذين يعملون بدوام كامل بينما في سنة 2012 إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى 63 بالمائة.

³²الطلاب هم ليسوا مشمولين بالأيدي العاملة

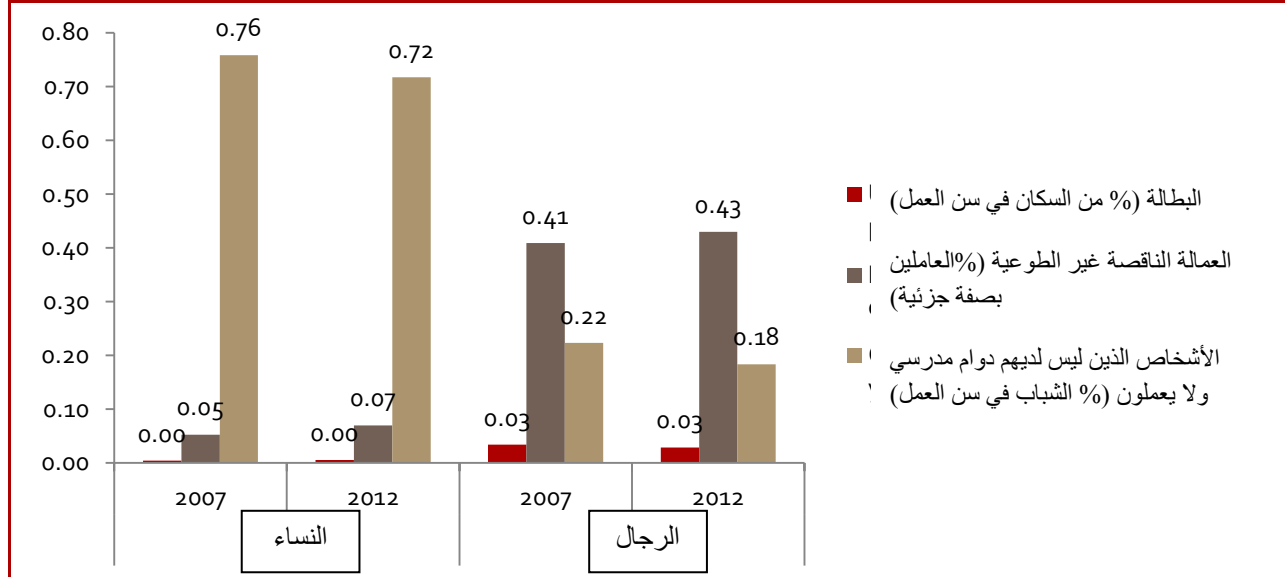
الشكل 114: نسبة السكان بعمر (15-64 سنة) في سوق العمل لعامي 2007-2012³³



وتشير مؤشرات سوق العمل الأخرى الى تدهور النتائج فبينما لم تتغير نسب البطالة لدى الرجال الى حد كبير وظلت منخفضة (وعلى حد سواء فإن نسبة قليلة من النساء الراغبات في العمل اللواتي لم يجدن عملاً وهن في سن العمل) فإن أكثر من 40 في المائة من الرجال و 15 من النساء يعملون بصفة مؤقتة وقد صرحوا بأنهم يبحثون عن عمل إضافي (ينظر الشكل 115). وإن هذا القياس للعمالة الناقصة غير الطوعية قد إزدادت عبر الزمن خصوصاً بالنسبة للنساء. أما فيما يخص الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة فإن 72 في المائة من الشبابات و 18 في المائة من الشباب منهم لم يتلقوا التعليم ولم يحصلوا على فرص عمل في سنة 2012 وفي الوقت نفسه كانت نسبة البطالة للشباب من هذه الفئة العمرية من الرجال والنساء هي فقط 5 و 1 في المائة على التوالي. والى جانب معدلات المشاركة في الأيدي العاملة المنخفضة فإن هذا يشير الى ضعف كبير في سوق العمل بين العراقيين الشباب.

³³ مسح منظمة العمل الدولية ذات السبعة أيام

شكل 115: البطالة والعمالة الناقصة وعدم توفر العمل³⁴



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة سنة 2012

من المتوقع أن مناطق العراق التي تكون فيها نسب البطالة أعلى من المعدل العام وتزداد بصورة مستمرة وتكون مشاركة الأيدي العاملة فيها عالية نسبياً وتزداد بشكل مستمر أن تنخفض فيها معدلات الفقر وهذا صحيح إلى حد ما، فمشاركة الرجال في الأيدي العاملة هي الأعلى في المنطقة الوسطى وقد إزدادت في كردستان والمنطقة الشمالية بين سنة 2007 وسنة 2012 حتى وصلت إلى مستوى المعدل العام البالغ 70% (ينظر الجدول 21). وعلى النقيض من هذا فإن نسبة الرجال عاطلين قد إزداد فعلى في المنطقة الجنوبية. وما عدا محافظة البصرة فإن المحافظات الأربع الجنوبية حيث إزداد فيها الفقر فإنه من الواضح بأن مشاركة الرجال بالأيدي العاملة هي ليست الأقل في البلد ففي سنة 2012 كان هناك 35 في المائة من الرجال في سن العمل في هذه المحافظات عاطلين عن العمل حيث أن هناك زيادة بنسبة 5 في المائة مقارنةً بسنة 2007.

وترافق الزيادة في مشاركة الرجال بالأيدي العاملة في كردستان وفي المنطقة الشمالية زيادة في معدلات توظيف الرجال وتغيير نسبياً باتجاه توفير العمل بدوام كامل خصوصاً في المنطقة الشمالية حيث كان هناك 46 في المائة من الرجال في سن العمل يعملون بدوام كامل في سنة 2012 (ينظر الجدول 21). وفي بغداد كان هناك إنخفاض كبير في عمل الرجال بدوام جزئي بنسبة 13 في المائة وكان هناك أيضاً زيادة كبيرة في العمل ذات الدوام الكامل بنسبة 10 بالمائة. ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من إنخفاض معدل التوظيف للرجال في المنطقة الجنوبية كان هناك إنخفاض أيضاً في نسبة البطالة الأمر الذي يشير إلى أن الزيادة في نسبة الرجال عاطلين هي نتيجة للإحباط. وكانت لدى هذه المحافظات الجنوبية النسب الأقل للتوظيف بدوام كامل في سنة 2012 وهي من بين المحافظات التي لديها نسب توظيف بدوام جزئي الأقل. إن نسبة العمالة الناقصة عبر العراق هي كبيرة حتى في كردستان التي تمتلك النسب الأقل من العمالة الناقصة غير الطوعية هناك ربع عدد الموظفين في دوام جزئي يرغبون في إيجاد أعمال أخرى ولا يستطيعون الحصول عليها. وعلى وفق هذا النظام فإن نصف عدد أولئك الذين يعملون بدوام جزئي في المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية هم يعملون في عمالة ناقصة غير طوعية.

³⁴ مسح منظمة العمل الدولية ذات السبعة أيام

الجدول 21: الحالة الوظيفية للرجال في سن العمل (من الاعمار التي تتراوح بين 15-64) سنة على وفق التقسيم الجغرافي وحسب المسح ذي السبعة أيام

الرجال												
المنطقة الجنوبية ماعدا البصرة		المنطقة الجنوبية		المنطقى الوسطى		المنطقة الشمالية		بغداد		كرديستان		
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
0.36	0.37	0.39	0.4	0.41	0.44	0.46	0.34	0.41	0.1	0.4	0.37	الموظفين بدوام كامل
0.25	0.27	0.24	0.26	0.26	0.26	0.21	0.3	0.24	0.37	0.27	0.27	الموظفين بدوام جزئي
0.62	0.64	0.64	0.66	0.69	0.7	0.68	0.64	0.66	0.68	0.69	0.64	نسبة التوظيف وفق معدل سن العمر
0.35	0.3	0.33	0.29	0.29	0.27	0.3	0.33	0.3	0.28	0.3	0.33	الأشخاص الذين لا يشاركون الأيدي العاملة
0.03	0.06	0.03	0.04	0.03	0.02	0.03	0.03	0.04	0.04	0.01	0.02	البطالة
0.52	0.54	0.53	0.54	0.52	0.53	0.38	0.37	0.41	0.33	0.24	0.35	العمالة الناقصة غير الطوعية

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

الجدول 22: الحالة الوظيفية للنساء في سن العمل (من الاعمار التي تتراوح بين 15-64) سنة على وفق التقسيم الجغرافي وحسب المسح ذي السبعة أيام

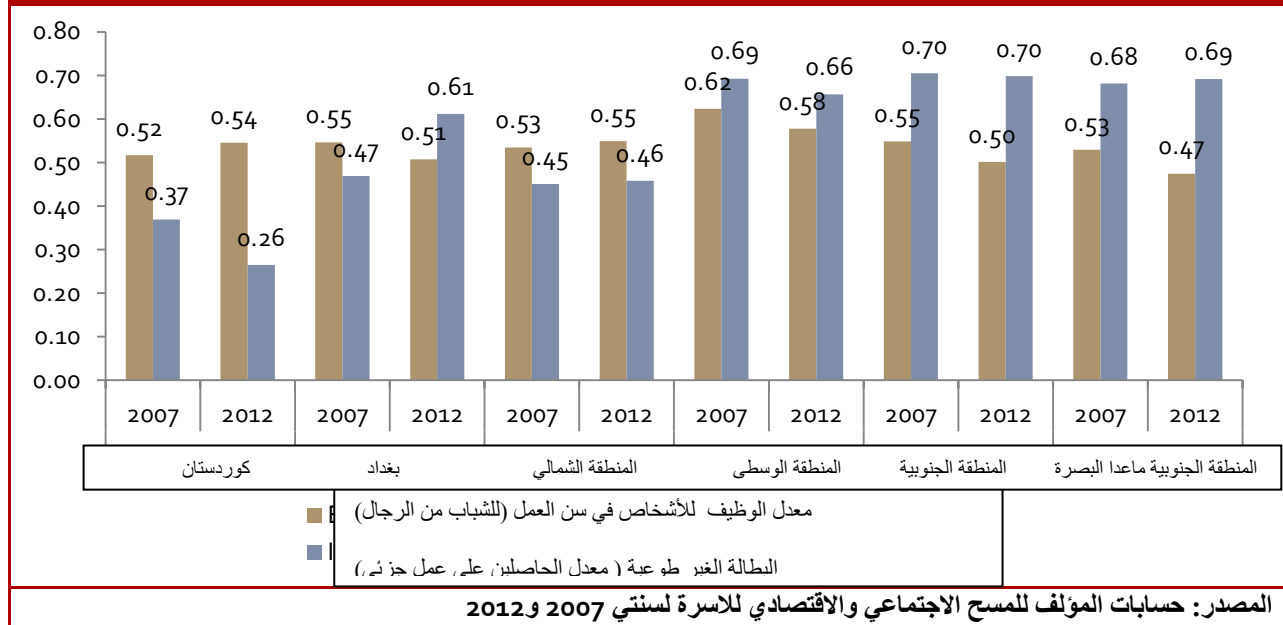
النساء												
المنطقة الجنوبية ماعدا البصرة		المنطقة الجنوبية		المنطقى الوسطى		المنطقة الشمالية		بغداد		كرديستان		
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
0.01	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.01	0.03	0.02	0.02	0.02	الموظفين بدوام كامل
0.08	0.09	0.07	0.08	0.09	0.11	0.07	0.09	0.08	0.09	0.1	0.09	الموظفين بدوام جزئي
0.09	0.1	0.09	0.09	0.11	0.13	0.09	0.1	0.11	0.1	0.13	0.11	نسبة التوظيف وفق معدل سن العمر
0.9	0.89	0.91	0.9	0.89	0.86	0.9	0.89	0.88	0.89	0.87	0.89	الأشخاص الذين لا يشاركون الأيدي العاملة
0	0.01	0	0.01	0.01	0	0	0	0.01	0	0	0.01	البطالة
0.11	0.03	0.09	0.03	0.07	0.06	0.03	0.03	0.06	0.04	0.08	0.14	العمالة الناقصة غير الطوعية

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

بالنسبة للنساء فقد بقت المشاركة بالأيدي العاملة منخفضة جدا ولم تتغير كثيرا خلال المدة 2007-2012، وبالنسبة للنساء القلة اللاتي يسهمن في القوة العاملة فإن أغلبهن يعملن بدوام جزئي في كل المناطق (ينظر الجدول 22). وتتنوع معدلات التوظيف بين النساء في سن العمل من 13 في المائة في كردستان الى 9 في المائة في المنطقتين الشمالية والجنوبية. ومن بين النساء اللاتي يعملن بدوام جزئي فإن حالة العمالة الناقصة (النساء اللاتي يعملن لأقل من 40 ساعة في الأسبوع ويرغبن بالحصول على مزيد من العمل) قد إنخفض من 14 الى 8 في المائة من مجموع العمل بدوام كامل في كردستان وهذا يتوافق مع الدلائل الأخرى بأن سوق العمل هذا يسير بشكل جيد نسبيا. وبالنسبة للمناطق الأخرى فإن العكس هو صحيح وخصوصا في المحافظات لجنوبية الأربع ماعدا البصرة حيث إزدادت العمالة الناقصة غير الطوعية للنساء العاملات بدوام جزئي من 3 في المائة في سنة 2007 الى 11 في المائة في سنة 2011.

ويبدو أن الشباب من الرجال يحصلون على نتائج سوق العمل أقل من نظرائهم الأكبر منهم سناً، ويتنوع العمل بدوام كامل للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة من 39 في المائة في المنطقة الشمالية إلى 30 في المائة في المنطقة الجنوبية لسنة 2012 مقارنة مع 50 في المائة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-64 سنة (ينظر الشكل 116). وكمعدل متوسط فإن 19 في المائة من الشباب يعملون بدوام جزئي وإن نسبة العمالة الناقصة غير الطوعية بين هؤلاء الرجال هي عالية، وماعدا إقليم كردستان فإن 40 في المائة من الشباب الذين يعملون بدوام جزئي هم يرغبون بالعمل لساعات أطول ، ففي الجنوب تصل نسبة العمالة الناقصة غير الطوعية إلى 70 في المائة بين الشباب من الرجال.

الشكل 116: الحالة الوظيفية للشباب (15-29 سنة) من الرجال في سن العمل على وفق التقسيم الجغرافي 2007 و 2012



في سنة 2012، كانت نسبة 42 في المائة من الشباب الرجال و 93 في المائة من النساء الشاببات لم يسهموا في القوة العاملة (لم يكونوا يعملون ولم يرغبوا بالعمل). وبصورة عامة يشير هذا القياس إلى أن الطلاب هم لا يسهمون بالقوة العاملة وهناك العديد من الشباب يميلون إلى البقاء في المدرسة وهذا قد يؤدي إلى زيادة الخمول بينهم. ومن المقاييس المعتادة لانخفاض النشاط في هذا السياق هي نسبة الشباب من الرجال والنساء الذين لا يرتبطون بالدراسة ولا يعملون وهذا يتضمن إذاً الشباب الذين يبحثون عن العمل بجد وكذلك الذين لا يبحثون عن العمل ولعدة أسباب بما ضمنها الإحباط. وبصورة عامة فإن هناك 72 في المائة من النساء و 18 في المائة من الرجال بين السن 15 إلى 29 عام هم يقعون تحت هذا الصنف مع وجود معدلات أقل في كردستان مقارنة مع المعدلات العالية نسبياً في المناطق الأخرى. وبالنسبة للنساء الشاببات فإن السبب الرئيس لعدم بحثهن عن العمل هي العوامل الاجتماعية وبسبب واجباتهن البيئية. وعلى النقيض من هذا فإن هناك الكثير من الرجال الشباب الذين ينتمون إلى هذا الصنف يقولون بأنهم لا يبحثون عن العمل بجد وذلك لأنهم لا يستطيعون الحصول على العمل وهذا مؤشر آخر للإحباط الموجود في سوق العمل بين الرجال الشباب.

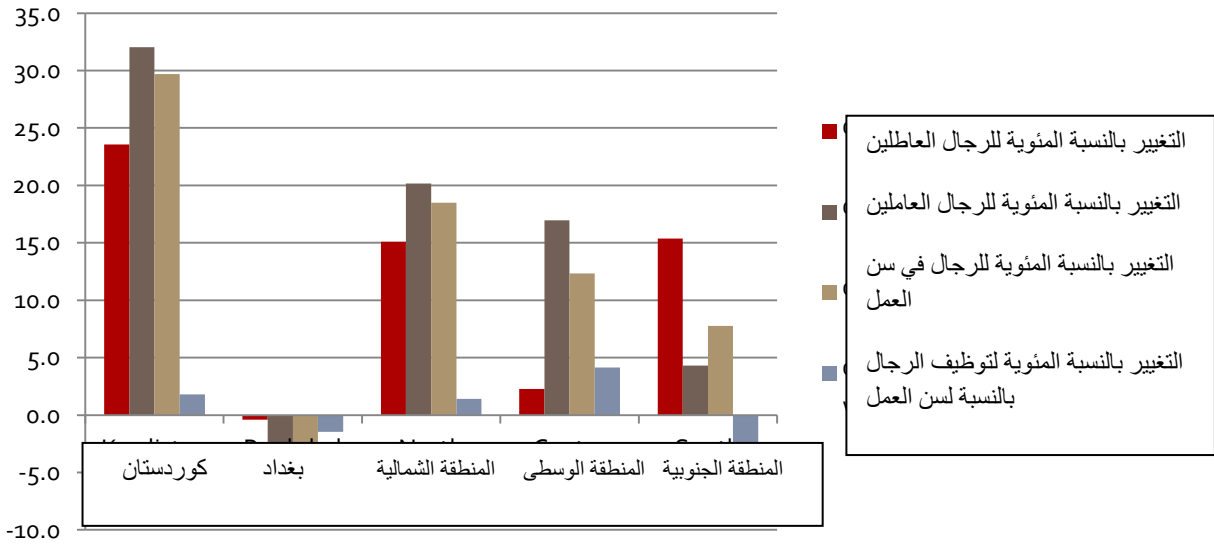
تستند تقديرات نتائج سوق العمل هذه على تعريف منظمة العمل الدولية النموذجي وعلى المعلومات المستحصلة من المسح ذات السبعة أيام. وتطلب المسوحات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة من المستجيبين أن يذكروا إذا تم حصولهم على عمل يستمر لفترة أكثر من اثني عشر شهراً الأمر الذي يسمح لنا أن نقدر الوظائف طويلة الأمد أو الوظيفة الإعتيادية. وتأتي هذه التقديرات بالشكل الذي يتسق مع مقاييس

منظمة العمل الدولية حيث تصل نسبة مشاركة الرجال في القوة العاملة الى 74 في المائة وتصل مشاركة النساء في القوة العاملة الى 11.5 في المائة في سنة 2012. وتبين هذه التقديرات الإختلافات اللافتة للنظر عبر المناطق الخمسة وتبدو أنها تتسجم مع توجهات معدلات الفقر عبر المنطقة الجغرافية والزمن. وسوف نركز فيما يأتي على الأغلبية الساحقة من الرجال الذين يشاركون بالقوة العاملة حيث لم يكن هناك توافق بين توظيف الرجال ونمو أعداد الرجال في سن العمل في المنطقة الجنوبية وكلاهما قد إنخفض في بغداد (ينظر الشكل 117). وبين عامي 2007 و 2012 كانت زيادة نسبة الرجال في سن العمل هي 8 في المائة في المنطقة الجنوبية لكن زيادة نسبة الرجال العاملين هي 4 في المائة فقط. ونتيجة لذلك فقد زادت نسبة الرجال في سن العمل الذين لم كونوا يعملون أو لم يشاركون في القوة العاملة بنسبة 15 في المائة وإنخفضت نسبة توظيف الرجال في سن العمل. وفي بغداد كان هناك إنخفاض بنسبة 4 في المائة لأعداد الرجال في سن العمل و 5 في المائة في توظيف الرجال.

وعلى النقيض من ذلك فقد فاق نمو التوظيف لأعداد الرجال في سن العمل في كردستان وفي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى مع وجود فجوة تعد الأسرع في المنطقة الوسطى حيث كان هناك في الحقيقة زيادة 4 في المائة في نسبة توظيف الرجال، وهذا يأتي كنتيجة لنمو العمل السريع نسبيا مقارنة بنمو أعداد الرجال في سن العمل. و إزداد توظيف الرجال بنسبة أعلى قليلا في كردستان التي شهدت الزيادة الأكبر في أعداد الرجال في سن العمل والتي تصل الى نسبة 30 في المائة بين المدة 2007-2012 حيث يؤدي ذلك الى زيادة طفيفة في نسبة توظيف الرجال في سن العمل.

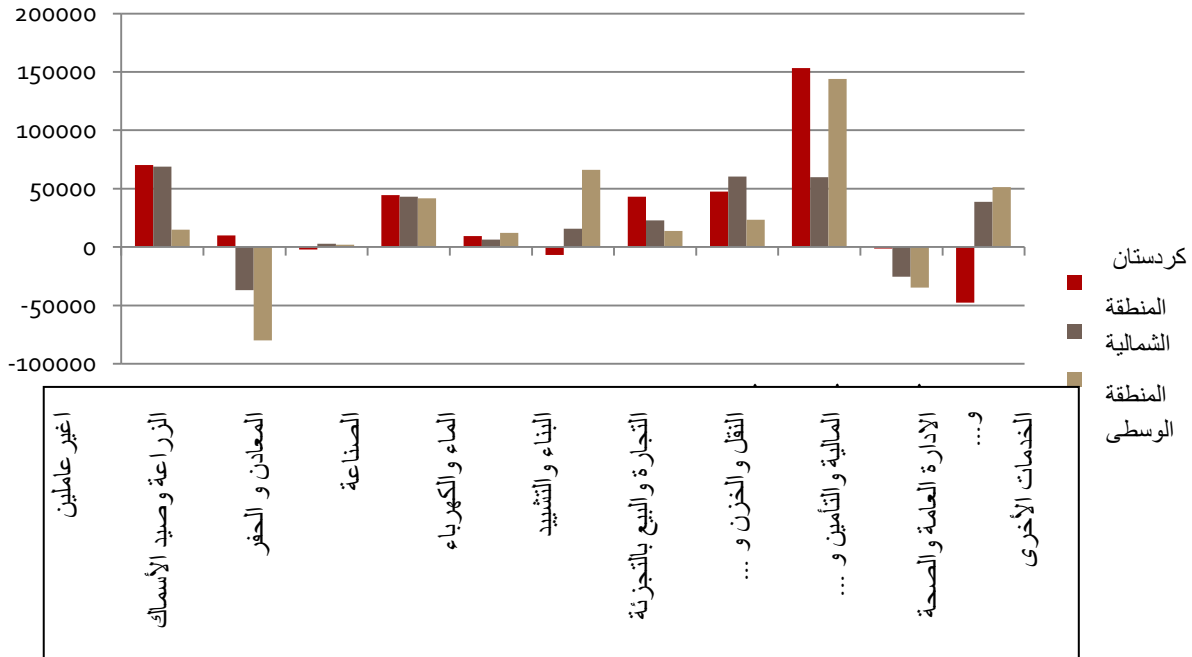
وتركز القسم الأكبر من زيادة التوظيف للرجال في المنطقة الوسطى وفي كردستان في قطاع الخدمات المالية والتأمين والخدمات المتخصصة التي تمثل الآن نسبة 16 في المائة من توظيف الرجال حيث تم إضافة 140000 فرصة عمل في كل منطقة (ينظر الشكل 118). ويمثل هذا القطاع خمس أعداد الرجال العاملين في كردستان. وبينما أنخفض توظيف الرجال في القطاع الزراعي وفي الإدارة العامة في المنطقة الوسطى و المنطقة الشمالية، إزدادت فرص العمل في الصناعة والأعمار والتجارة والبيع بالتجزئة والنقل والخزن والاتصالات. وكانت الزيادة الصافية في توظيف الرجال في كردستان هي الأكبر من ناحية الحجم لكنها كانت الأكبر فعليا في المنطقة الوسطى حيث فاقت أعداد الرجال في سن العمل بشكل كبير و كنتيجة لذلك كانت المنطقة الوسطى هي المنطقة الوحيدة التي كانت زيادة الرجال غير العاملين فيها منخفضة جداً.

الشكل 117: التغير في نسب البطالة والتوظيف وأعداد الأشخاص في سن العمل وتوظيف الأشخاص في سن العمل للمدة 2007 - 2012 بحسب المنطقة والتي تخص الرجال الذين تتراوح أعمارهم (15-64 سنة) إستنادا على المسح لمدة سنة



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة لسنتي 2007 و2012

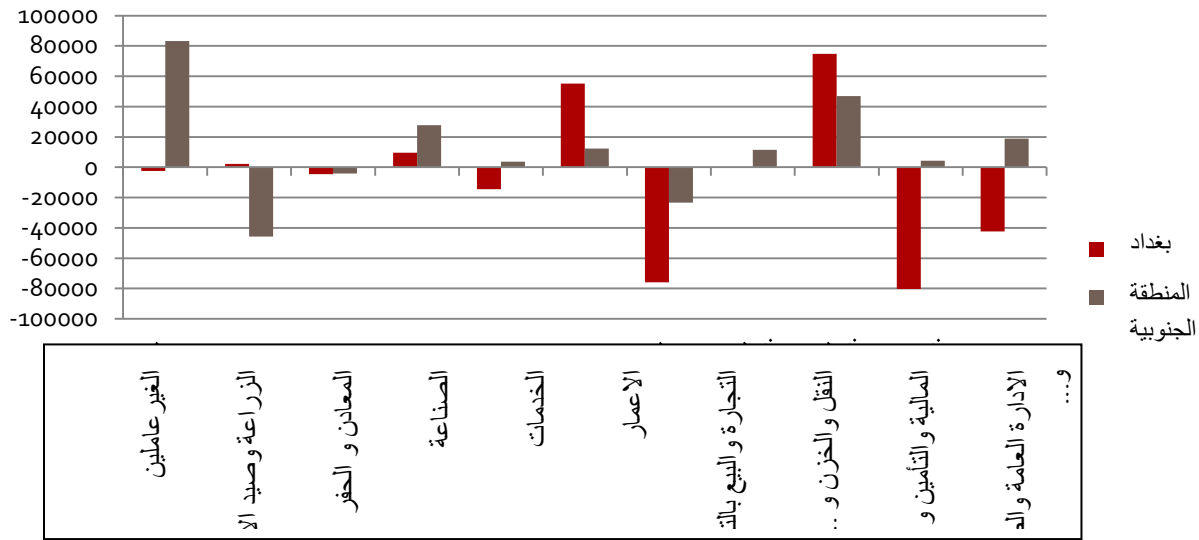
الشكل 118: التغييرات في عدد فرص العمل للرجال بحسب قطاع العمل للتوظيف لعامي 2007 و2012 في كردستان وفي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى (لمدة سنة)



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة لسنتي 2007 و2012

وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة غير المشتغلين في المنطقة الجنوبية (تقريباً كل الرجال لا يشاركون بالقوة العاملة) رافقتها إنخفاض في توظيف الرجال في قطاع الزراعة وهو القطاع الذي وفر فرص العمل لنسبة 10 في المائة من الرجال في المنطقة الجنوبية في سنة 2007 (ينظر الشكل 119). وكانت هناك إضافات قليلة لفرص العمل في القطاعين التي وفرت أغلب فرص العمل وهما الإسكان والإدارة العامة حيث يوفر كل منهما تقريباً خمس عدد فرص عمل الرجال. وبناءً على ذلك فإن هناك أكثر من 80,000 رجل إضافي عاطل عن العمل في سنة 2012 مقارنة بسنة 2007 في المنطقة الجنوبية. وإنخفاض توظيف الرجال بشكل كبير في قطاعات الإدارة العامة والصحة والتعليم والتجارة والبيع بالتجزئة في بغداد بينما إزداد توظيف الرجال في خدمات الإسكان و القطاع المالي. وبصورة عامة فقد إنخفض توظيف الرجال في بغداد ولسبب وحيد وهو الإنخفاض في أعداد الرجال في سن العمل الذي يعد أكبر بقليل من إنخفاض عدد الرجال العاطلين في بغداد.

الشكل 119: التغييرات في عدد فرص العمل للرجال وفق قطاع التوظيف للمدة 2007 - 2012 في بغداد والمنطقة الجنوبية (مسح لمدة سنة)



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

14. الإستهلاك والدخل والتحويلات

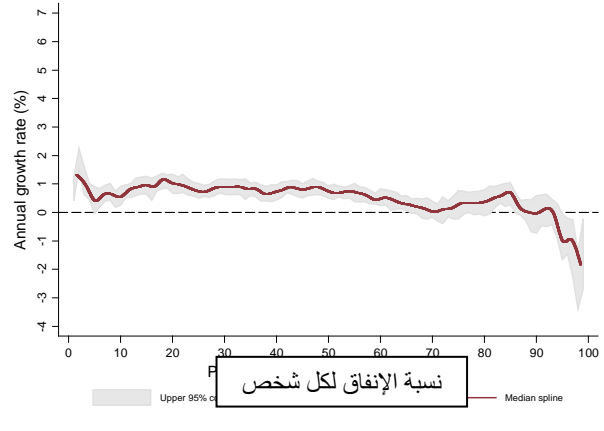
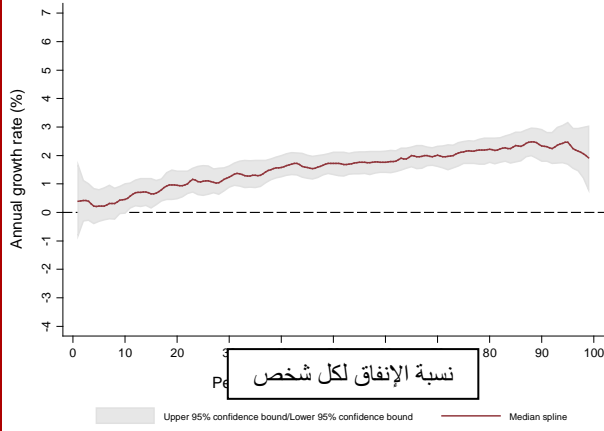
عدم المساواة في النمو الاستهلاكي

إن النمط المكاني غير المتكافئ لإنخفاض الفقر هو أيضاً مسألة جزئية حيث أن هناك نمو غير متساو للإستهلاك عبر الفئات كلها و عبر المنطقة الجغرافية. وبين عامي 2007 و 2012 نما الإستهلاك بشكل أسرع في مدة تحسن العراق النسبي بين الأغنياء لكنه أيضاً نما عندما كانت مستويات الإستهلاك أدنى مما يمكن البدء بها في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بها. ومن بين المحافظات التي إزدادت فيها نسب الفقر هي محافظات نينوى وذي قار وميسان التي كانت لها أيضاً زيادات في عدم المساواة كما تم قياسه عن طريق معامل جيني.

الشكل 120: منحنيات حالة النمو – على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق

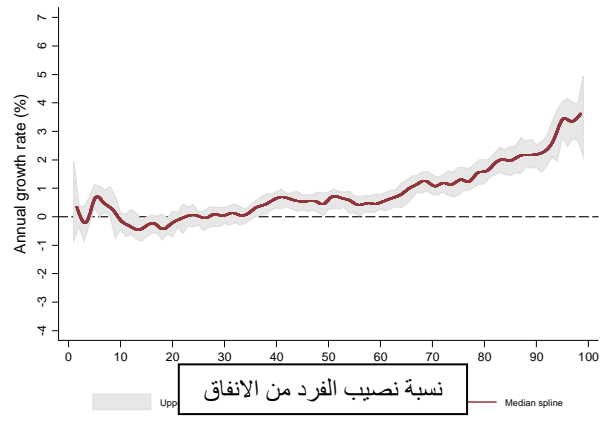
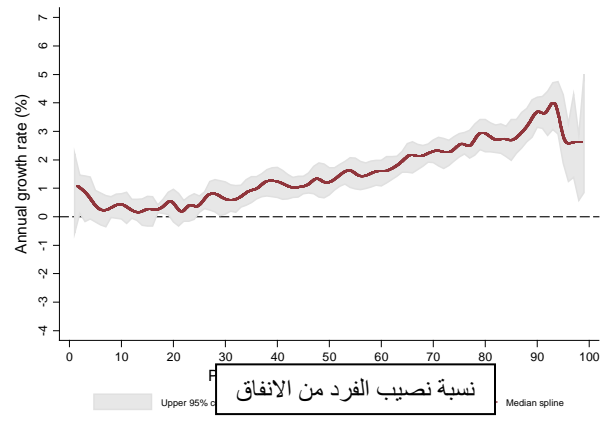
العراق: نمو إستهلاك الأغنياء

كردستان: مستوى معتدل



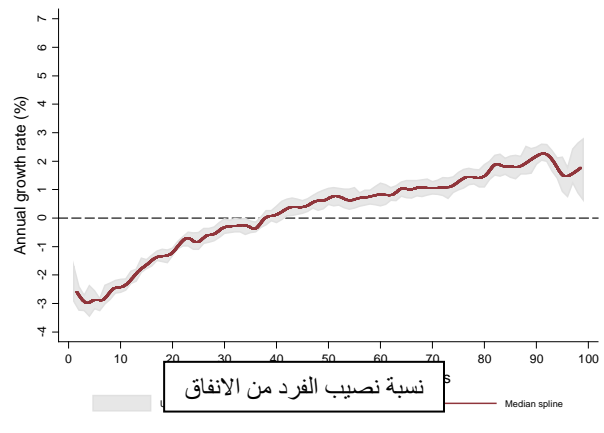
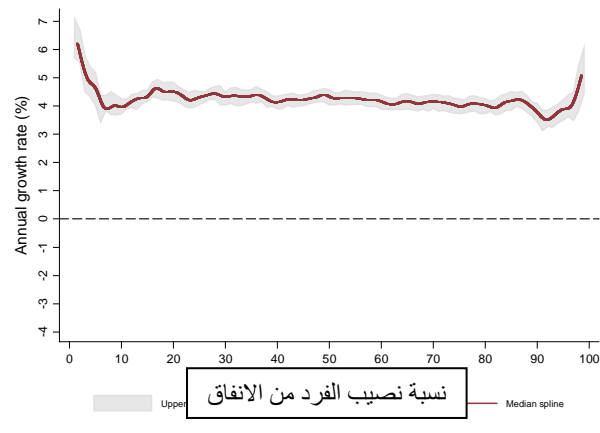
بغداد: نمو إستهلاك الأغنياء

المنطقة الشمالية: نمو إستهلاك الأغنياء



المنطقة الوسطى: مستوى معتدل

المنطقة الجنوبية: مستوى معتدل



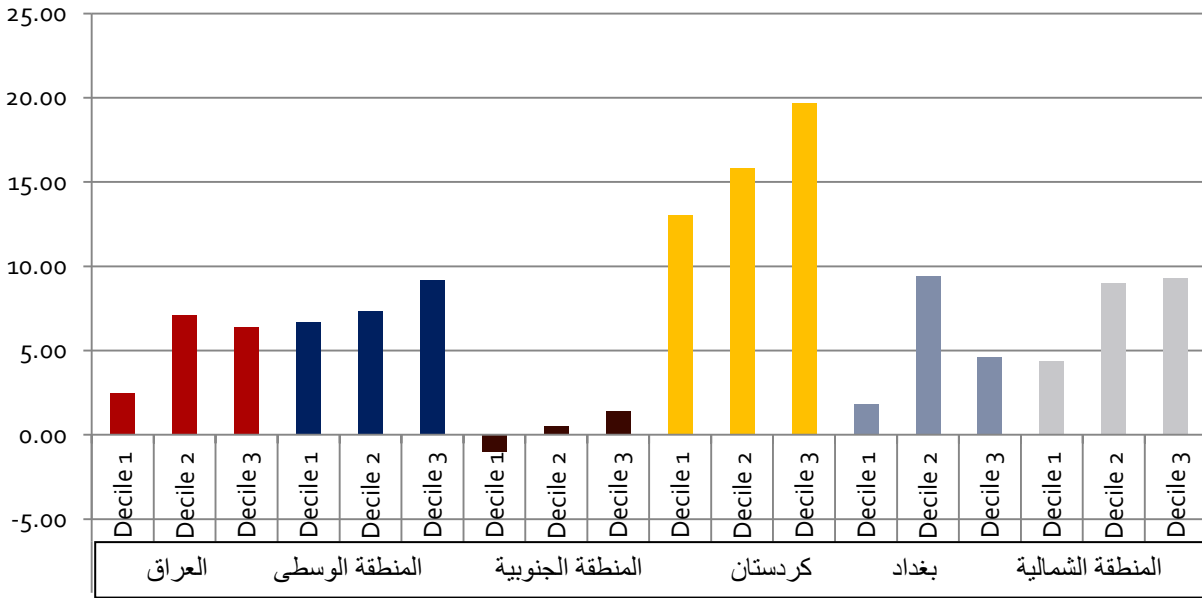
المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

باستثناء منطقة كردستان و المنطقة الوسطى فقد نما نصيب الفرد من الاستهلاك بالنسبة للأغنياء أسرع من الفقراء وكما هو واضح في منحنيات حالة النمو للعراق بصورة عامة وللمناطق الخمسة (ينظر الشكل 120). وعلى النقيض من ذلك فإن منحنيات حالة النمو في كردستان والمنطقة الوسطى هي متساوية بشكل نسبي حيث يشير ذلك الى نمو الاستهلاك بشكل معتدل عبر هذه المناطق. وإن الاختلاف الكبير بين كردستان والمنطقة الوسطى هي النسبة العالية من نمو الاستهلاك في المنطقة الوسطى، وعبر توزيع الاستهلاك في جميع المناطق تقريباً فقد كان النمو يبلغ حوالي 4 في المائة في المنطقة الوسطى مقارنة مع 1 في المائة أو أقل في كردستان. ويمكن ملاحظة ذلك في الإنخفاض الكبير في أعداد السكان في المحافظات الوسطى والتحسينات المحدودة للفقير في كردستان. وبينما كان نمو الاستهلاك الإجمالي إيجابياً في بغداد والمنطقة الشمالية، لم يكن هناك تقريباً أي تغيير في الاستهلاك بين النسب المنخفضة للتوزيع وهذا يشار إليه بالتالي في اتجاهات الفقر. وكان نمو الاستهلاك في المنطقة الجنوبية سلبياً بين سنة 2007 و سنة 2012 للمعدلات المنخفضة بينما كان نمو الاستهلاك بين المعدلات العالية على قدم المساواة مع المنطقة الوسطى. إن هذا الاستهلاك المنخفض بين أدنى 40 في المائة من التوزيع الجغرافي يؤثر بصورة مباشرة في الزيادة في معدلات الفقر للأشخاص.

الدخول والتحويلات

يبدو أن اتجاه توظيف الرجال والمشاركة في القوة العاملة عبر المناطق المختلفة تؤثر في التغييرات في دخل العمل لكل شخص خصوصاً بين الفئات العشرية المنخفضة لتوزيع الاستهلاك. ويبين الشكل 121 التغييرات في دخل العمل لكل شخص للنسب الثلاث الأقل لتوزيع الاستهلاك للعراق بصورة عامة ولكل تقسيم جغرافي. وبالنسبة للعراق ككل فقد إزداد دخل العمل لكل شخص للفئات العشرية الثلاث الأقل وعلى الرغم ان الزيادة كانت هي الأقل للـ 10 في المائة من توزيع الاستهلاك. وشهدت الفئات العشرية الثلاث الأقل في كردستان والمنطقة الوسطى زيادات كبيرة في دخل عمل كل شخص الى الدرجة التي تتجاوز المعدل الوطني بينما يبدو أن دخل العمل في المنطقة الشمالية قد إزدادت الى مستوى يعادل المعدل الوطني. وكانت الزيادة في دخل عمل الأشخاص الأكثر فقرا في بغداد منخفضة جداً، وبالانسجام مع معدل توظيف الرجال المنخفضة بالنسبة الى سن العمل فإن الأعمار الثلاثة الأقل في المنطقة الجنوبية هي أما شهدت انخفاض نصيب الدخل لكل شخص و إنخفاض دخل عمل كل شخص أو أنها شهدت زيادات قليلة جداً، وهذه بدورها قد تتعلق بالاستهلاك المنخفض الذي تم ملاحظته عند النهاية المنخفضة لتوزيع الاستهلاك في المحافظات الجنوبية.

الشكل 121: التغييرات لدخل عمل كل شخص بين سنة 2007 و سنة 2012 (للدنار العراقي) للفتات العشرية الثلاثة الأدنى من توزيع الإستهلاك على مستوى البلاد وعلى مستوى التقسيمات الجغرافية



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

قد تُمول إنفاقات الإستهلاك ليس فقط من خلال دخل العمل بل كذلك من خلال الدخل والتحويلات من غير العمل، ففي سنة 2012 وبالنسبة لمتوسط الفرد العراقي جاء 68 في المائة من الدخل من العمل مع وجود بعض الاختلافات بين المناطق المختلفة. وكانت نسبة الدخل من غير العمل هي الأعلى في بغداد حيث بلغ 38 في المائة وكانت الأدنى في المنطقة الشمالية حيث بلغت 28 في المائة (ينظر الجدول 23). وعلى الرغم من ذلك فإن اعتماد الأشخاص الأكثر فقراً على الدخل من غير العمل هو كبير جداً وكمعدل متوسط فإن 49 في المائة من دخل العراقيين الأكثر فقراً تنبع من دخل العمل. وقد يكون سبب هذا هو حالة الفقر الكبيرة بين الأشخاص غير العاملين وبسبب أن مكاسب العاملين من الفقراء هي منخفضة نسبياً مقارنة بغيرهم من غير الفقراء. إن الاعتماد على الدخل والتحويلات من غير العمل هي الأكبر في المنطقة الجنوبية حيث تكون هذه المصادر 60 في المائة من الدخل الإجمالي بين الأشخاص الأكثر فقراً وهي الأقل في كردستان حيث أن هناك نسبة 42 في المائة من الدخل الإجمالي يتم تحصيلها من الدخل والتحويلات من غير العمل. وهذا يتماشى مع المؤشرات الأخرى لسوق العمل الفعال نسبياً في كردستان ويتماشى مع نتائج سوق العمل في المنطقة الجنوبية.

هناك أربعة مصادر كبيرة في العراق للدخل والتحويلات من غير العمل وهي كالتالي: الدخل من رأس المال (بما ضمنها الدخل من الأصول وملكية العقارات) و التحويلات العامة (وتمثل بصورة رئيسية الدخل الضمني الذي يأتي من الحصص الغذائية المدعومة ودخل التقاعد) والتحويلات الخاصة و التحويلات الداخلية على وجه الخصوص. وفي سنة 2012 كان معدل متوسط الفرد العراقي البالغة 8 في المائة من الدخل من غير العمل يأتي من دخل رأس المال و 39 في المائة يأتي من الحصص الغذائية و 26 في المائة يأتي من التقاعد و 14 في المائة يأتي من التحويلات الداخلية. وفيما يخص نسب الإستهلاك المنخفضة، فبينما تنخفض نسبة التحويلات الداخلية الى ما يقارب 11 في المائة فإن نسبة الدخل من رأس المال والتقاعد تنخفض بشكل كبير (الى النصف في حالة التقاعد) لكن يزداد الاعتماد على الحصص الغذائية المدعومة بسبب زيادة مصدر الدخل الضمني بنسبة تصل الى 60 في المائة من الدخل والتحويلات من غير العمل.

الجدول 23: نسبة دخل العمل من الدخل الإجمالي والمصادر الرئيسية للدخل من غير العمل والتحويلات كنسبة من الدخل من غير العمل الإجمالي ونسب الاستهلاك الإجمالية لسنة 2012

	العراق	كرديستان	بغداد	الشمال	الوسط	الجنوب	
نسبة الدخل الإجمالي 2012	68	69.16	63.02	71.81	68.02	68.71	اجمالي السكان
دخل العمل	49.24	58.18	52.8	49.82	49.21	41.7	ادنى 10% من الافراد
الحصص الغذائية	38.92	19.72	41.45	42.2	38.69	48.21	اجمالي
ادنى 10% من الافراد	59.96	42.04	53.72	64.09	59.53	62.1	
نسبة الدخل من غير العمل 2012	26.25	30.4	33.33	23.87	24.39	21.78	اجمالي السكان
ادنى 10% من الافراد	13.27	19.4	18.1	9.72	16.86	11.43	
التقاعد	14.45	12.09	16.18	13.3	17.10	12.24	اجمالي السكان
ادنى 10% من الافراد	11.43	13.39	18.36	9.11	8.61	12.72	
اجمالي السكان	8.27	14.41	3.84	8.13	11.14	3.89	
ادنى 10% من الافراد	3.39	6.31	1.81	5.66	4.3	1.62	دخل رأس المال

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

بينما تكون نسبة كبيرة من دخل العمل ومن دخل رأس المال التابع للدخل من غير العمل هي دلالة لفرص كسب الدخل فإن الإعتماد الكبير على التحويلات الخاصة والعامة هي قد تكون علامة لوجود ضعف كبير. ويرتبط نسبة دخل رأس المال التابع للدخل من غير العمل بأهمية دخل العمل عبر المناطق كلها، ففي كردستان هناك تقريباً 15 في المائة من جميع الدخل من غير العمل تأتي من الدخل من رأس المال بينما في بغداد وفي المنطقة الجنوبية فإن هذه النسبة هي فقط 3.8 في المائة لكن من بين أقل 10 في المائة من التوزيع الإستهلاكي لكل شخص تتخفف نسبة رأس المال بوصفها مصدر للدخل من غير العمل بشكل كبير حيث تصل الى أقل من 2 في المائة في بغداد وفي المنطقة الجنوبية. لذلك فإن كلا من دخل العمل والدخل من رأس المال هي منخفضة جدا بين الفقراء وعلى وجه الخصوص في المنطقة الجنوبية.

ليس من المفاجئ أن نجد بأن الأشخاص الأكثر فقرا يعتمدون على التحويلات التي تُكون أكثر من 95 في المائة من الدخل من غير العمل الذي يحصلون عليه. وفي سنة 2012 وصلت نسبة الحصص الغذائية الموزعة على وفق نظام التوزيع العام ما يقارب 60 في المائة من الدخل من غير العمل للأشخاص الأكثر فقرا مع وجود التحويلات الداخلية التي تكون 11 في المائة والتقاعد الذي يكون 13 في المائة من الدخل من غير العمل. وعلى الرغم من ذلك، فبينما يؤلف دخل التقاعد نسبة قليلة من الدخل من غير العمل للـ 10 في المائة الأكثر فقراً مقارنة مع المعدل العام فإن التحويلات التي ترافق الحصص الغذائية هي ذات أهمية أكبر لهؤلاء الفقراء مع الحصول على أكثر من نصف الدخل من غير العمل التي يكون مصدرها الحصص الغذائية في كل المناطق ماعدا بغداد. إن الإعتماد على الحصص الغذائية هي أقل من المعدل العام و إعتماد الأشخاص الأكثر فقرا عليها في كردستان أيضا قليل حيث توفر 20 في المائة فقط من الدخل من غير العمل كمعدل عام وتوفر 42 في المائة من الدخل من غير العمل للأشخاص الأكثر فقراً. ويعد الاعتماد على الحصص الغذائية في المنطقة الجنوبية هو الأكبر حيث توافق النسب 48 و 62 في المائة للدخلين المذكورين سابقاً على التوالي. وبينما تكون نسبة التحويلات الداخلية على وفق المعدل العام فإن النسبة الأكبر منها (فيما يخص نسبتها من الدخل من غير العمل) هي في المنطقة الوسطى فهي تُكون نسبة أكبر نسبياً من الدخل من غير العمل للـ 10 أشخاص الأكثر فقراً في بغداد.

الجدول 24: التغييرات في دخل العمل و مصادر الدخل من غير العمل الرئيسية بين عامي 2007 و 2012 لإستهلاك الفئات العشرية الأكثر فقراً على مستوى البلاد وعلى مستوى التقسيمات الجغرافية

التغيير المطلق (بالدينار العراقي) لسنة 2012 مقارنة بسنة 2007						
رأس المال	التقاعد	التحويلات الداخلية	الحصص الغذائية	مكونات الدخل من غير العمل الرئيسية	دخل العمل	
1	0.32	0.34	1.09	-0.9	4.02	العراق
2	-0.12	0.46	0.32	-2.24	7.93	
3	0.1	1.13	1.31	-0.54	8	
1	0.33	1.53	0.87	-1.09	14.08	كردستان
2	-0.03	1.81	0.13	-1.46	23.33	
3	0.19	3.15	2.25	2.17	23.3	
1	0.4	-0.45	1.62	-1.56	-2.73	بغداد
2	0.08	-4.28	0.32	-7.42	7.24	
3	0.11	-2.84	2.54	-3.45	10.27	
1	0.45	0.25	1.06	-1.04	4.6	المنطقة الشمالية
2	0.02	-0.54	0.91	-1.59	10	
3	0.23	3.3	-0.13	0.86	11.15	
1	0.21	0.7	-0.36	-3.42	9.08	المنطقة الوسطى
2	-0.27	0.92	0.62	-2.69	10.77	
3	0.3	1.36	0.8	-1.16	9.04	
1	0.04	0.42	2.27	1.02	-0.93	المنطقة الجنوبية
2	0.06	1.44	1.01	0.38	0.05	
3	-0.73	1.63	0.54	-0.77	3.2	

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

وبين عامي 2007 و 2012، وفي الوقت الذي كان دخل العمل يزداد بالنسبة لإستهلاك الأشخاص الأكثر فقراً في العراق فقد كان الدخل من غير العمل يهبط وذلك بسبب انخفاض تحويلات الدخل الضمنية من خلال الحصص الغذائية نظراً لإنخفاض عدد فقرات نظام التوزيع العام (ينظر الجدول 24). وتم تعويض هذه الفقرات الى حد ما عن طريق زيادة التحويلات الداخلية وفي بعض المناطق عن طريق الزيادة في الرواتب التقاعدية. وازداد دخل العمل زيادة نسبياً كبيرة للـ 20 في المائة و 30 في المائة من الأشخاص الأكثر فقراً في كل المناطق ماعدا المنطقة الجنوبية والفئات العشرية الدنيا في بغداد. وبالنسبة لهذه الفئات فإن تغييرا بسيطا في الدخل من غير العمل رافقه ركود و إنخفاض في دخل العمل. وفي الوقت الذي لا ينسجم حجم الدخل مع حجم الإنفاق فإن الاعتماد الكبير للفقراء على دخل من التحويلات بدلا من دخل العمل أو من رأس المال وكذلك دخل العمل المنخفض في المنطقة الجنوبية هو من المحتمل أن يكون مرتبطا بزيادة معدلات حجم الفقر في اربع محافظات جنوبية من أصل خمسة محافظات.

7. محددات الإستهلاك والفقير عبر العراق

إن حجم الأسرة وتركيبها ومستوى تعليم رب الأسرة ونتائج سوق العمل كلها تلعب دوراً في تحديد الإنفاق الإستهلاكي وهو الأساس لقياس الفقر وكما هو الحال مع الأمور الأخرى فهناك عوامل محددة يمكنها أن تحدد الوصول (أو عدم الوصول) إلى الخدمات وفرص التوظيف والأسواق. وسنحاول في هذه الفقرة أن نقدر تأثيرات هذه العوامل في تحديد الإنفاق الإستهلاكي والفقر (حتى وإن كان الإستهلاك يهبط تحت مستوى خط الفقر) والفقر النسبي (والذي يعرف بالإرتباط بالـ 40 في المائة الأدنى استهلاكاً من الأفراد). ويختبر هذا التحليل كل منطقة في سنتي المسح من أجل تحديد العوامل المشتركة والمحددة لكل منطقة التي يمكن أن تعطي تفسيراً للاختلافات المكانية في نتائج الرفاهية.

هناك بعض العوامل المهمة التي ترتبط بشكل وثيق مع إنفاقات الإستهلاك عبر كل مناطق العراق. و عن طريق مراقبة العوامل الأسرية الأخرى التي قد ترتبط بإنفاق كل شخص فإن معيشة الأسر في المناطق الحضرية لها نسبة إنفاق أعلى من تلك العوائل التي تسكن المناطق الريفية ماعدا مدينة بغداد في سنة 2007 حيث لم يكن هناك إختلاف (ينظر الجدول 25 و الجداول A 4.1-A 4.5 في الملحق الإحصائي). وينطبق الأمر نفسه عندما نقارن بين الأسر المختلفة فالأسر الكبيرة وتلك التي لديها العديد من الأطفال تميل الى إنفاق اقل من تلك الأسر الصغيرة التي لها القليل من الأطفال. إن وجود كبار السن في الأسرة يرتبط بوجود إستهلاك أعلى خصوصاً في المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى وهذا على الأغلب يبرز دور الرواتب التقاعدية في زيادة دخل الأسرة. يرتبط تعليم معيل الأسرة بإنفاقات الإستهلاك لكل شخص بشكل كبير، ففي كل المناطق ومن خلال سنتي المسح كان كل مستوى تعليمي فوق الدراسة الابتدائية قد مثّل مسألة إيجابية وهذه وهي ترتبط بشكل كبير بالمستويات العالية للإنفاق الإستهلاكي لكل شخص.

في سنة 2012، كانت للأسر المتشابهة التي تمتلك عدد رجال يعملون أكثر من غيرها مستوى من الإستهلاك أعلى من غيرها من الأسر، ويبدو أن دور قطاع عمل معيل الأسرة هو ذات أكثر أهمية، فهناك بعض القطاعات التي لها علاقة قوية و ثابتة مع إستهلاك أكثر من غيرها، ففي سنة 2012 كان عمل معيل الأسرة في التجارة و البيع بالتجزئة (في كل المناطق) و المالية والتأمين والخدمات التخصصية (ماعدا كردستان وبغداد) يرتبط بالإنفاق العالي بينما يرتبط العمل في قطاع البناء والتشييد مع إستهلاك أقل (ماعدا بغداد). وترتبط الوظائف في الإدارة العامة مع الإستهلاك العالي في المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية لكنها ترتبط بنسبة إنفاق أقل لكل شخص في كردستان. وفي المناطق التي تتوفر فيها الوظائف المرتبطة بالقطاع النفطي (المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية) فمن المحتمل أن تمتلك الأسر التي يعمل أربابها في هذه القطاع نسبة إستهلاك عالية مقارنة مع غيرها من الأسر المختلفة.

الجدول 25: علاقات الارتباط لإتفاق كل شخص لعامي 2007 و2012 في كل منطقة 35

المنطقة الجنوبية		المنطقة الوسطى		المنطقة الشمالية		بغداد		كردستان		ارتباط الإتفاق الإستهلاكي لكل شخص
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	المعيشة في المناطق الحضرية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عدد أعضاء الأسرة
-	-	-	-	-	-	-	-	+	-	عدد الأطفال بعمر 0-6
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عدد الأطفال بعمر 7-17
-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	عدد كبار السن
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	عدد المشتغلين من الرجال في سن العمل
		-	+	+	+	+	+			الزراعة وصيد الأسماك
										المعادن والمقالع
+		+	+				+		-	الصناعة
+									-	الماء والكهرباء
-		-	-	-	-	-	-	-	-	البناء والتشييد
+	+	+	+			+	+	+	+	التجارة والبيع بالتجزئة
+	+	+	+					+	+	النقل والخزن والاتصالات
+	+	+	+	+	+			+	+	الخدمات المالية والتأمين والمهنية
+	+	+	+	+	+			+	-	الإدارة العامة والصحة والتعليم
								+	-	أخرى
+	+	+	+				+		+	غير مكملتي الدراسة الابتدائية
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	مكملو الدراسة الابتدائية
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الدراسة المتوسطة
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الدراسة الثانوية
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الدراسة الأعدادية
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	التعليم العالي

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

تعطي علاقات الارتباط المهمة للإستهلاك المذكورة في الجدول انف الذكر تشير الى التوقعات عن سبب الفقر للأسرة التي لها نسبة إستهلاك تحت مستوى معين. ويلخص الجدول 26 التأثيرات علاقات الارتباط لإتفاق كل شخص لعامي 2007 و2012 في كل منطقة جزئية أو الاحتمالات الثانوية للصفات المتنوعة لسبب فقر الأسرة، وبعبارة أخرى، تشير معاملات التراجع الى التغيير في احتمالية كون الأسرة فقيرة مع زيادة متكاملة للمتغير المستقل.

35 يعطي هذا الجدول علامات المعاملات الخاصة بالتحليل متعدد المتغيرات للروابط المهمة لنصيب الفرد من الإستهلاك الفعلي والمسجلة في الجداول A 4.1 to A 4.5 في الملحق الاحصائي.

الجدول 26: إحصائية وجود الفقر: التأثيرات الجانبية للخصائص³⁶

الجنوب		الوسط		الشمال		بغداد		كردستان		التأثيرات المحتملة الإضافية: التأثيرات الجانبية لكل متغير تفسيري (التي يتم تقويمها على وفق قيم متوسطة) وبحسب احتمالية كون الأسرة فقيرة
201 2	200 7	201 2	200 7	2012 7	201 2	200 7	201 2	200 7		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المعيشة في المناطق الحضرية
0.12	0.14	0.19	0.06	0.06	0.0	0.0	-4.7	12.8		عدد أعضاء الأسرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.07	6	0.12	2		عدد الأطفال بعمر 0-6
7	8	2	8	0.05	0.07	6	0.12	2		عدد الأطفال بعمر 7-17
4.9	3.1	2.8	4.5	2.7	3.9	2.8	2.7	3.6		عدد كبار السن
6.2	2.9	2.9	3.8	2.6		2.5	2.7	2.5		حجم الأسرة ومعدل الإعالة
4.3			-5.3							الأسرة التي يكون المسؤول عنها رجل
6.6		3.5				7.4				معيل الأسرة الذي يعيش بعيداً عن سكنه لفترة لا تقل عن 6 أشهر
-8.3			-13.2	-12.9						عدد المشتغلين من الرجال في سن العمل
		-2.1	-6.5	-3.9		-2.6				الزراعة وصيد الأسماك
	9.9									قطاع عمل معيل الأسرة (مقارنة مع معيل الأسرة العاطل)
-										المعادن والمقالع
12.9										الصناعة
-8.4										الماء والكهرباء
-										البناء والتشييد
10.9						15.8	6.4	-5		التجارة والبيع بالتجزئة
10.2	11.4									النقل والخزن والمواصلات
-										الخدمات المالية والتأمين والمهنية
10.7		-5.4	-11.3							الإدارة العامة والصحة والتعليم
-7.1	-15		14.6			-4.9				أخرى
-9.3		-5.8	10.3			-6				غير مكملتي الدراسة الابتدائية
						17.2		-3.8		مكملتي الدراسة الابتدائية
-9.4	-4.6					-7.7	-3.5	-2.8		الدراسة المتوسطة
-										الدراسة الثانوية
15.2	-9.3	-7.2	-6.2			-9	-5	-4.5		مستوى التعليم لمعيل الأسرة (مقارنة مع معيل الأسرة الأمي)
-										
15.9	-15.1	-8.9	-15.2	-9.4	-7.8	10.2	-5.1	-6.3		
-16.1	-14.1	-9	14.5	-12.3	12.5		-7.2	-5.1		
-										
18.8	-15	-9.7	14.3	-9.3	-13.2	-9.2	-7.9	-6.1		
-										
-24	-15.2	10.1	-16.1	-13.5	-10.2	12.4	-12.1	-8	-7.6	

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

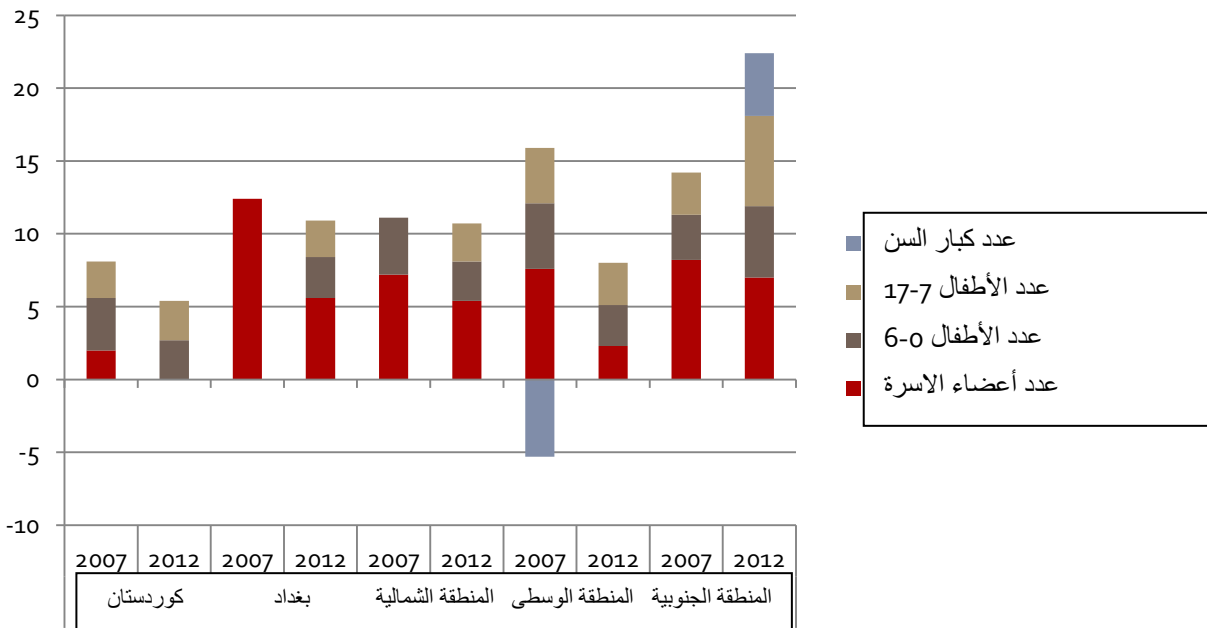
إن فائدة هذا النوع من التحليل ذات المتغير المتنوع مقارنة مع إنخفاضات الإستهلاك المذكورة في أعلاه هي أنها تسمح لنا أن نقيس التأثيرات الجانبية نفايرها لكل عامل (مع إبقاء كل العوامل الأخرى ثابتة) وتسمح لنا كذلك بعزل الصفات التي ترتبط مع الفقر بصورة خاصة بدلاً عن الأستهلاك ككل، فعلى سبيل المثال في سنة 2012 كانت الزيادة في عدد الموظفين من الرجال في سن العمل للأسرة ترتبط بنسبة الإستهلاك المرتفع لكل منطقة لكنها لم تغير الاحتمالات بأن تكون الأسرة فقيرة في المنطقة الجنوبية. وعلى حد سواء فإن الإستهلاك الفعلي لكل شخص كان منخفضاً بين الأسر التي يعمل أربابها في قطاع البناء والتشييد في كل منطقة لسنة 2012 لكن في المنطقة الوسطى

³⁶ يلخص هذا الجدول والأرقام الآتية نتائج الإنخفاضات المحتملة (التأثيرات الجانبية) المذكورة في الجداول A 4.6 to A 4.10 في الملحق الإحصائي.

لم يحتمل أن تكون أمثال هذه العوائل فقيرة كحال العوائل الأخرى المشابهة التي يكون اربابها عاطلين عن العمل. وفي المناطق الأخرى فإن العلاقة بين الوظيفة في الإعمار والإستهلاك تتحول الى إستهلاك منخفض بما فيه الكفاية وذلك لزيادة احتمالية كون هذه العوائل فقيرة.

إن حجم الأسرة ومعدل الإعالة تعد من المؤشرات المهمة للفقير في العراق وبصورة عامة فهي مؤشرات لزيادة احتمالية الفقر، وفي كردستان فإن وجود الأطفال تحت سن 18 هو الأمر الذي يزيد من احتمالات كون الشخص فقيراً بشكل كبير بالإضافة إلى حجم الأسرة (ينظر الشكل 122). وفي سنة 2012 فإن كل طفل إضافي زاد من احتمالية كون الشخص فقيراً بنسبة 3 في المائة كمعدل عام. وفي بغداد وبينما بقي التأثير العام للخصائص الديموغرافية للأسرة ثابتة فإن وجود أطفال معالين قد أصبح أمراً مهماً مقارنةً مع سنة 2007. وفي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى فإن الزيادة في عدد أعضاء الأسرة وفي عدد الأطفال قد زادت من احتمالية كون الأسرة فقيرة. وفي سنة 2007 فإن وجود كبار السن الإضافيين لأعضاء الأسرة قلل من احتمالية كون الأسرة تحت خط الفقر بنسبة 5 في المائة في المنطقة الوسطى. وفي المنطقة الجنوبية لم يكن حجم الأسرة وخصائصها الديموغرافية تمثل مؤشرات مهمة للفقير في سنة 2007 لكن يبدو أن دورها في سنة 2012 قد أصبح ذا أهمية أكبر. وهذا ينبع بشكل أساسي من الإعالة ففي سنة 2007 زاد عدد الأطفال الإضافيين بعمر 7-17 سنة من احتمالية الفقر بنسبة 3 في المائة بينما تضاعف هذا التأثير في سنة 2012. وفضلاً عن ذلك فإن كبار السن الإضافيين يزيدون من احتمالية الفقر بنسبة 4 في المائة في سنة 2012 وهذا يشير إلى أن مبالغ التقاعد قد لا تكون كافية للقضاء على تأثير الإعالة المتزايدة داخل الأسرة.

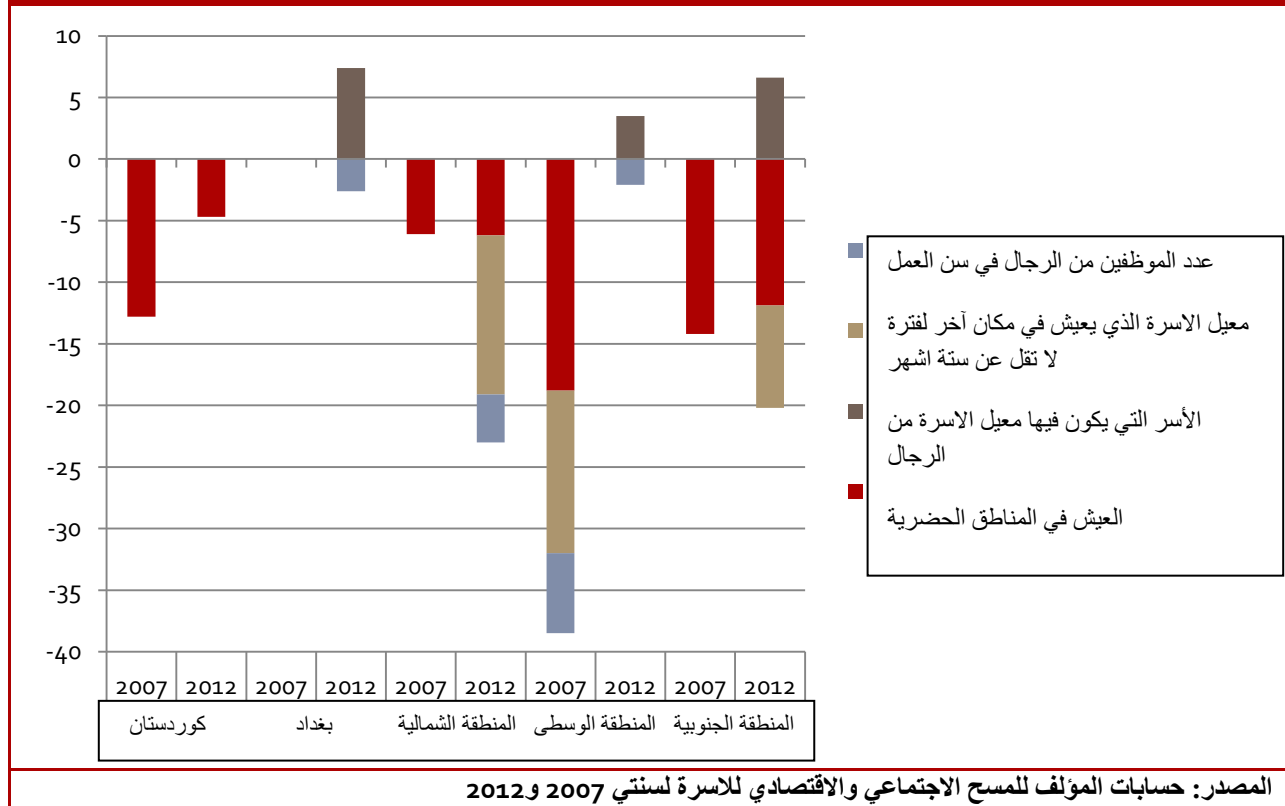
الشكل 122: التأثيرات الحدية: حجم الأسرة وخصائصها الديموغرافية



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

يزيد العيش في المناطق الريفية من احتمالية الفقر مقارنة مع الاسر غير الساكنة في الريف ماعدا بغداد والمنطقة الوسطى في سنة 2012 حيث لا يوجد بينهما اختلاف (ينظر الشكل 123). وبينما استمرت السلبيات في الريف موجودة في المنطقتين الشمالية والجنوبية فقد زادت من الاحتمالية أن يكون الشخص فقيراً بنسبة 6 و 12 في المائة على التوالي، من جهة اخرى فإن هذه المساوي قد إنخفضت بشكل كبير في كردستان (من 13 الى 5 في المائة بين عامي 2007 و2012) وإختفت بالكامل في المنطقة الوسطى. وفي سنة 2012 كان الاحتمال أن تكون الاسر التي يهاجر أربابها (يعيشون في مكان آخر لفترة 6 أشهر أو أكثر) ضئيلة جداً في المنطقتين الشمالية والجنوبية. وبالنسبة للاسر التي يكون معيلوها رجال فإنها واجهت احتمالات أقوى بأن تكون فقيرة في سنة 2012 في بغداد والمنطقتين الوسطى والجنوبية الأمر الذي يظهر التوسع في التحويلات من الحماية الاجتماعية للاسر التي يكون معيلها من النساء الأراامل. وإن العدد الكبير للمشتغلين من الرجال في سن العمل يرتبط بالإنخفاض البسيط في احتمالات الفقر في كل المناطق ماعدا كردستان والمنطقة الجنوبية.

الشكل 123: التأثيرات الحدية: خصائص الأسر

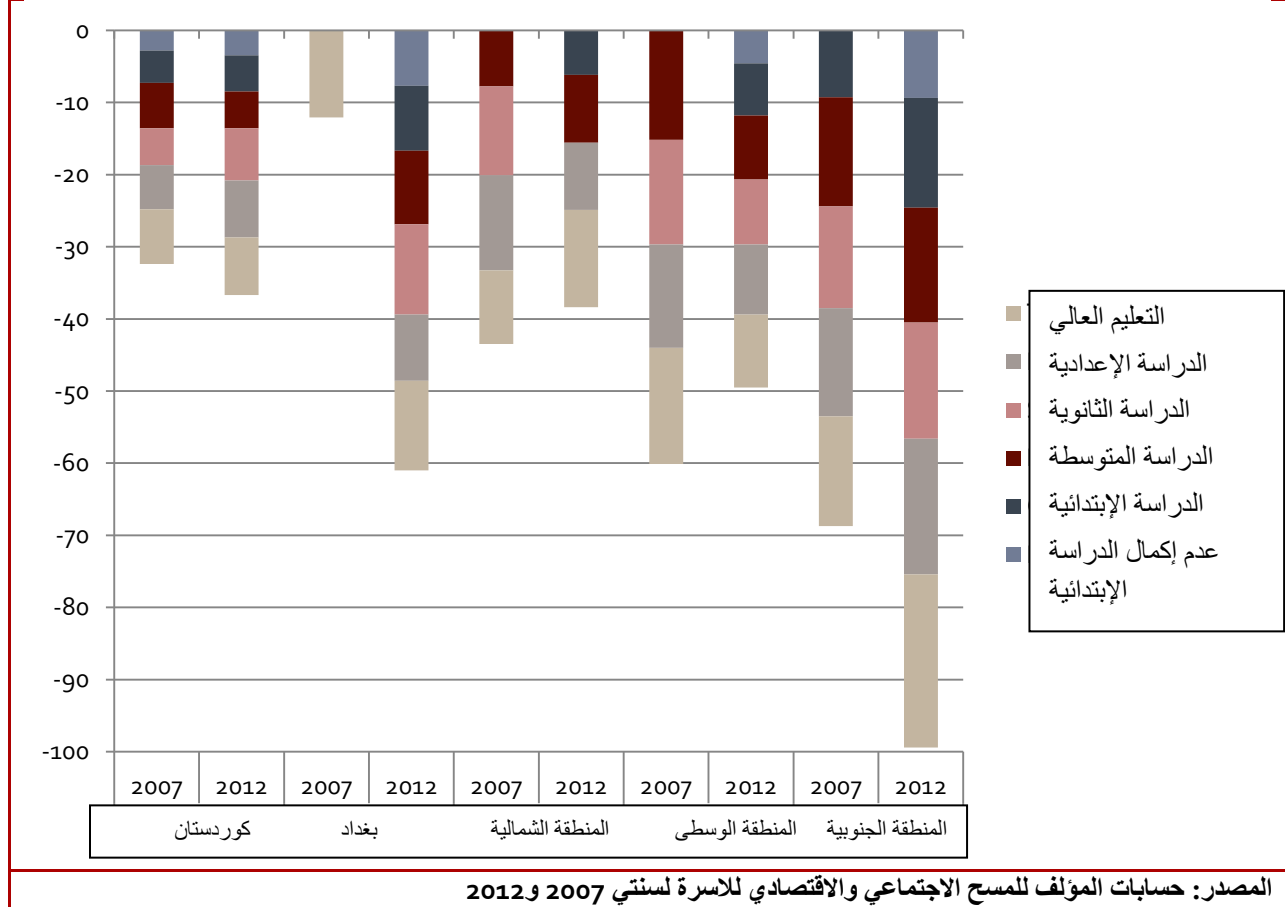


المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة لسنتي 2007 و2012

إن الرابط الأقوى والأكثر ثباتاً للفقر هو تعليم معيل الاسرة، و حتى في كردستان حيث أن حجم التأثيرات الجزئية هي غير كبيرة فإن الدراسة الابتدائية والمتوسطة هي نفسها تقلل من احتمالية كون الأسرة فقيرة بنسبة 5 في المائة و 10 في المائة على التوالي، وتقلل الدراسة الثانوية والدراسة الاعدادية من هذه الاحتمالات أكثر بنسبة 7 في المائة لكل منها (ينظر الشكل 124). وفي سنة 2007 في بغداد فقد كان التعليم العالي هو الذي يميز الفقراء من غير الفقراء لكن أصبحت الصورة أكثر إنسجاماً مع النمط العام للبلاد في سنة 2012 مع إنخفاض احتمالية كون الشخص فقيراً مع التقدم في كل مستوى تعليمي إضافي. وفي المنطقة الجنوبية حيث مستويات التعليم المتدنية يسهم التعليم بخفض احتمالات الفقر.

في سنة 2012 كانت الاسر التي لها معيل حاصل على الشهادة الابتدائية أقل عرضة للفقر بنسبة تصل الى 15 في المائة (مقارنة مع 9 في المائة نسبة أقل في سنة 2007) مقارنة مع اسر ذات معيل غير متعلم. ويسهم التعليم العالي بخفض احتمالية كون الأسرة تحت خط الفقر بشكل لافت في المنطقة الجنوبية فإذا كان معيل الأسرة حاصلًا على شهادة الثانوية فسيخفض ذلك احتمالية الفقر بنسبة 16 في المائة وإذا كان حاصلًا على شهادة الإعدادية فستكون النسبة 19 في المائة وإذا كان حاصلًا على تعليم عالي فستكون النسبة 24 في المائة.

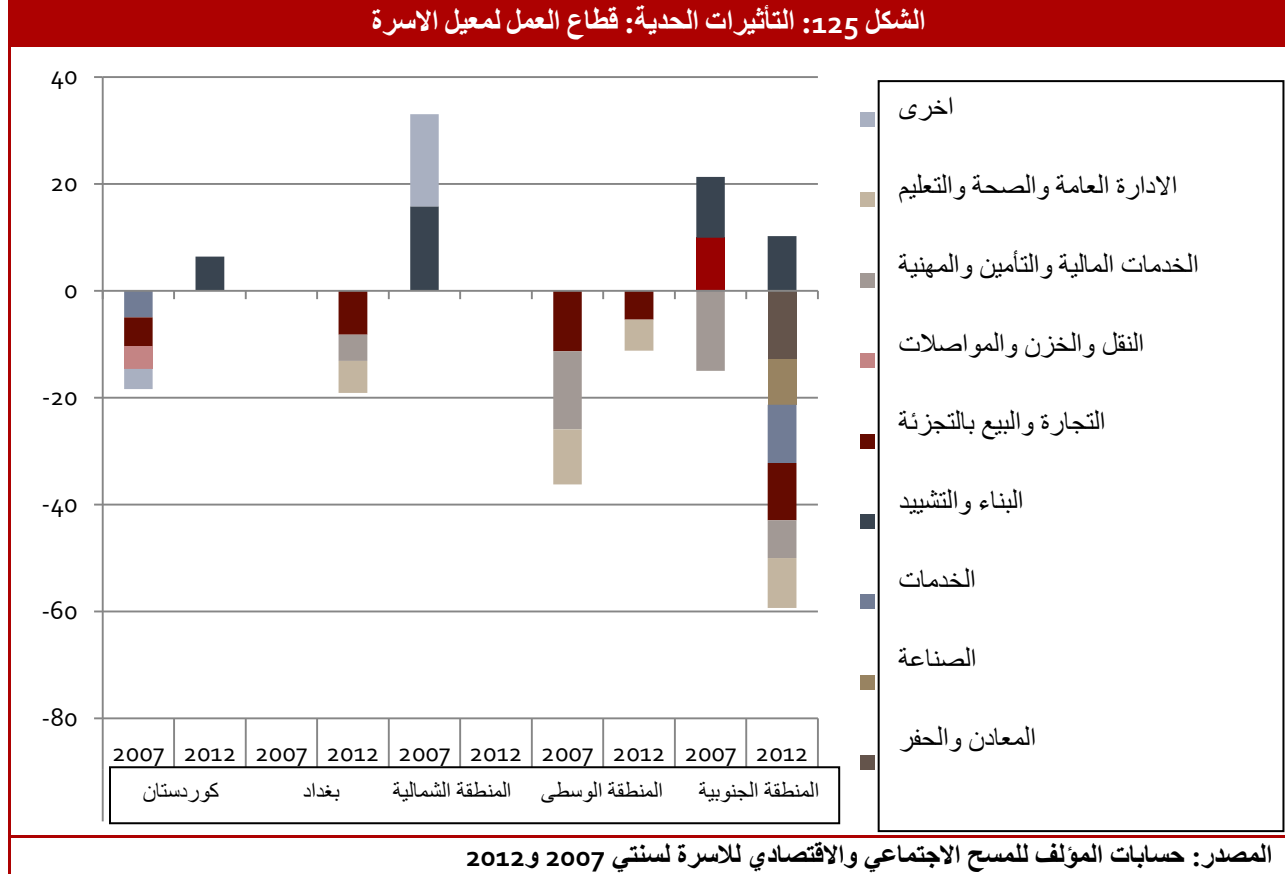
124: التأثيرات الحدية: تعليم معيل الاسرة



تتنوع العلاقة بين قطاع العمل والفقر عبر المناطق كلها (ينظر الشكل 125)، فعلى سبيل المثال في سنة 2007 كانت نسبة الأسر في كردستان التي لها معيل يعملون في قطاعات الخدمات والنقل والخزن والتجارة والبيع بالتجزئة هي 4 الى 5 في المائة أقل عرضة للفقر مقارنة مع الأسر المختلفة. وعلى النقيض من ذلك ففي سنة 2012 لم يكن هناك أي قطاع للعمل قد خفّضَ احتمالية الفقر بشكل كبير مقارنة مع البطالة. وفيما يخص أعمال البناء والتشييد فهي زادت بالفعل من احتمالية الفقر. وفي بغداد في سنة 2012 خفضت أعمال التجارة والبيع بالتجزئة والنقل والمالية والإدارة العامة من احتمالية الفقر، وفي المنطقة الشمالية لم يؤثر أي قطاع للعمل في احتمالية فقر الأسرة في سنة 2012 وعلى النقيض من ذلك فلم يسهم أي قطاع للعمل في زيادة احتمالية فقر الأسرة في المنطقة الوسطى بل أسهم قطاع الإدارة العامة وقطاع التجارة والبيع بالتجزئة من خفض الفقر في سنتي 2007 و 2012. وفي المنطقة الجنوبية حيث تكون نتائج سوق العمل هي الأقل وحيث إنخفض نسبة تشغيل الرجال في سن العمل بين السنة 2007 والسنة 2012 فإن العلاقة بين العمل والفقر قد أصبحت أقوى. وأسهمت قطاعات العمل في التعدين والخدمات والإدارة العامة والمالية في سنة 2012 والتي كانت تابعة الى القطاع العام بشكل كبير في خفض

إحتمالية العيش تحت خط الفقر بالنسب 13 و 11 و 9 و 7 في المائة على التوالي وكذا هو الحال مع التجارة والصناعة. وعلى النقيض من ذلك فهناك إحتمالية بنسبة 10 في المائة للأسر التي يعمل أربابها في قطاع الإعمار بأن تكون فقيرة مقارنة بالأسر الأخرى التي تشبهها من حيث الخصائص.

الشكل 125: التأثيرات الحدية: قطاع العمل لمعيل الاسرة



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و 2012

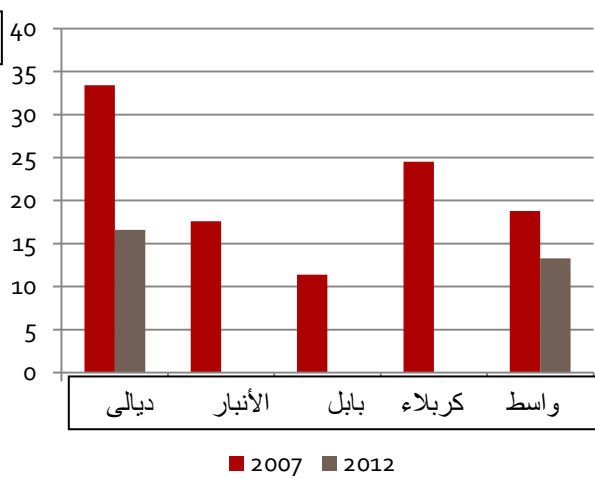
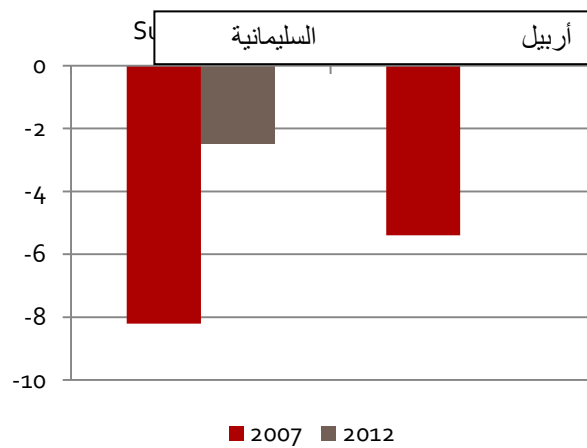
من المهم أيضاً ملاحظة كيف أن المواقع النسبية للمحافظات المختلفة داخل كل منطقة قد تغيرت بين سنة 2007 وسنة 2012 وفي هذه الإنخفاضات المحتملة نحن نضمن المتغيرات الوهمية للمحافظات داخل تلك المنطقة وتقيس المعاملات على هذه الإنخفاضات المحتملة تأثير العوامل المحددة للمحافظة. وبعبارة أخرى فإن هذه المعاملات تقدر إحتمالات الفقر المرتفعة أو المنخفضة والتي ترتبط بالمعيشة في تلك المحافظة مقارنة مع المحافظة المستثناة او ذات الإشارة داخل المنطقة نفسها (بين الأسر ذات الحجم والتركيبة والتعليم وعمل معيل الاسرة... الخ المتشابهة). وفي سنة 2012 كان إحتمال الأسر ان تكون فقيرة في محافظتي السليمانية واربيل أقل بنسبة 8 و 5 في المائة لكن بحلول سنة 2012 اصبحت فقط تلك الأسر في محافظة السليمانية تتمتع بمنفعة أكثر بقليل من بقية المحافظات (ينظر الشكل 126). يتوافق هذا مع الحقيقة بأن محافظة دهوك كانت المحافظة الوحيدة داخل إقليم كردستان التي إنخفضت نسبة الفقر فيها. و كما هو الحال مع إقليم كردستان فقد شهدت المنطقة الوسطى تقارباً ملحوظاً بين محافظاتها ففي سنة 2007 كان العيش في أي محافظة ماعدا محافظة النجف يزيد من إحتمالية فقر الأسرة وبحلول سنة 2012 أصبح هذا الأمر ينطبق فقط على محافظتي ديالى و واسط.

وفي المنطقة الشمالية بدأت كركوك بافضلية نسبية مقارنة بصلاح الدين في سنة 2007 لكن يبدو ان الفجوة قد تم تقليصها (كانت محافظة صلاح الدين واحدة من أكثر المحافظات التي خفضت الفقر بشكل كبير). وعلى النقيض من ذلك فإن محافظة نينوى حيث كان احتمال تعرض الأسر للفقر قليل مقارنة بمحافظة صلاح الدين بأكثر من 20 في المائة في سنة 2007، وبعد خمسة سنوات، أصبحت نسبة احتمالية الفقر لديها 16 في المائة (متوافق مع الزيادة في الفقر في محافظة نينوى). و في المنطقة الجنوبية في سنة 2007 وبعد حساب تأثير خصائص الأسرة كانت فقط الأسر في محافظة ميسان لديها 5 في المائة احتمالية أقل للفقر مقارنة مع البصرة وبحلول سنة 2012 كانت كل محافظة في المنطقة الجنوبية مرتبطة بإحتمالات أعلى للفقر بشكل كبير مقارنة مع محافظة البصرة (من 20 في المائة في ميسان الى 33 في المائة في القادسية).

الشكل 126: التأثيرات الجانبية: تأثيرات المحافظة

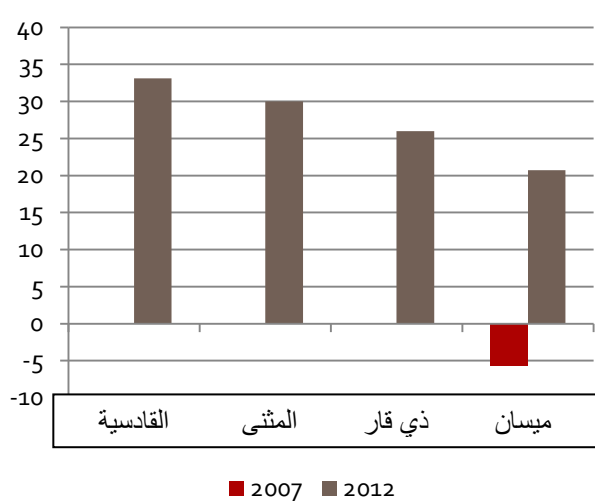
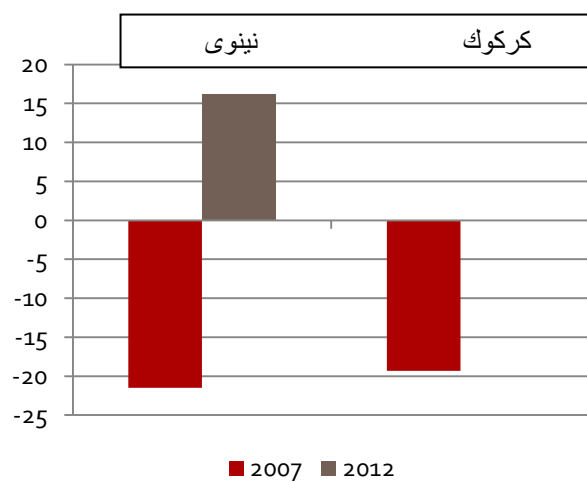
كردستان (مقارنة مع محافظة دهوك)

المنطقة الوسطى (مقارنة مع محافظة النجف)



المنطقة الشمالية (مقارنة مع محافظة صلاح الدين)

المنطقة الجنوبية (مقارنة مع البصرة)



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

الجدول 27 : احتمالات الوقوع في الفئات الـ 40 في المائة الأدنى استهلاكاً³⁷

الجنوب		الوسط		الشمال		بغداد		كردستان		التأثيرات المحتملة الإضافية: التأثيرات الجانبية لكل متغير تفسيري (التي يتم تقويمها على وفق قيم متوسطة) وفق احتمالية كون الأسرة تنتمي الى الـ 40 في المائة من النسبة الأدنى لتوزيع الاستهلاك
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
-12	-12.1		-19.5	-6.1		-11.2		-11.5	-21.5	المعيشة في المناطق الحضرية
9.4	10.9	7.7	8.1	5.8	10.2	17.1	21.5	7.2	7.4	عدد أعضاء الأسرة
5.6	3.7	6.2	4.7	6.4	6.8	6.2		7.2	10.5	عدد الاطفال بعمر 0-6 سنوات
6.9	3.5	6.5	3.7	5	2.2		3.7	7.8	7.2	عدد الأطفال بعمر 7-17 سنة
			-6.1		-6.7	-9.3				عدد كبار السن
12.9		6.9				16				الأسرة التي يكون معيها رجل
						17.8				معيال الأسرة الذي يعيش بعيدا عن سكنه لمدة لا تقل عن 6 اشهر
		-3.9	-8.7	-5.5		-6.6				عدد العاملين من الرجال في سن العمل
	11.7			-15.3		-16	-26.1			الزراعة وصيد الاسماك
										المعادن والمقالع
-21.7						-29.2				الصناعة
-11.4		-8.5								الخدمات
						-22.7				البناء والتشييد
	16		11.8		21			14		التجارة والبيع بالتجزئة
-11.4						-12.6	-14.9		-15.7	النقل والخزن والمواصلات
		-8.6					-23.5			الخدمات المالية والتأمين
										المهنية
	-13	-12.8	-17.2	-11.3	-14.5					الادارة العامة والصحة والتعليم
-12.4		-12.1	-8.6	-10.1			-21		11.1	اخرى
							-18.6			غير مكملتي الدراسة الابتدائية
-11.8			-11	-6.2		-24.2		-8.4	-12.3	مكملتي الدراسة الابتدائية
-19.5	-14.5	-8.7	-12	-9	-7.3			-16.1	-9.9	الدراسة المتوسطة
-24.6	-26.5	-16	-21	-17.3	-12.2	-30.4		-16.7	-19.8	الدراسة الثانوية
-26.3	-23.4	-23.8	-23.6	-19.3	-18.9	-34.4		-27	-21.4	الدراسة الأعدادية
-28.5	-24.9	-21.4	-23.6	-23.7	-28.5	-30	-26	-22.9	-29	التعليم العالي
-35.7	-30.4	-30.7	-27.4	-30.9	-14.8	-35.7	-35.2	-28.5	-33.6	

المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2007 و2012

³⁷ يلخص هذا الجدول نتائج الإنخفاضات المحتملة (التأثيرا الجانبية) المذكورة في الجداول A 4.11 to A 4.15 في الملحق الاحصائي

يلخص الجدول 27 التأثيرات الجانبية أو الجزئية للمجموعة نفسها من خصائص وهي (حجم الأسرة وتركيبها والتعليم المعيل وقطاع عمله وغيرها من خصائص الأسرة) على احتمال بأن الأسرة تنتمي الى أدنى 40 في المائة من فئات توزيع الإستهلاك. وفيما يخص مجموعة العوامل الاربعة (العيش في المناطق الحضرية وحجم و إعالة الأسرة وتعليم معيل الاسرة) فهناك تداخل لافت للنظر فيما يخص الفقر في الفئات الـ 40 في المائة الأدنى استهلاكاً مع وجود زيادات مهمة في حجم المعلمات المقدرة. ويشير هذا الى مجموعة العوامل نفسها التي ترتبط بشكل كبير مع الفقر والتي تكون ضمن الـ 40 في المائة الأدنى استهلاكاً أو بعبارة أخرى فإن هذه الأسر هي متشابهة جداً، فعلى سبيل المثال في سنة 2012 كان العمل في قطاع البناء والتشييد لمعيل الاسرة يرتبط بإحتمالية أكبر للفقر في كردستان وفي المنطقة الجنوبية ولكن هذا العمل يزيد أيضاً من إتمالية كون الأسرة ضمن الـ 40 في المائة الأدنى استهلاكاً في كردستان.

تفسير التباينات في الرفاهية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية ضمن التقسيمات الجغرافية

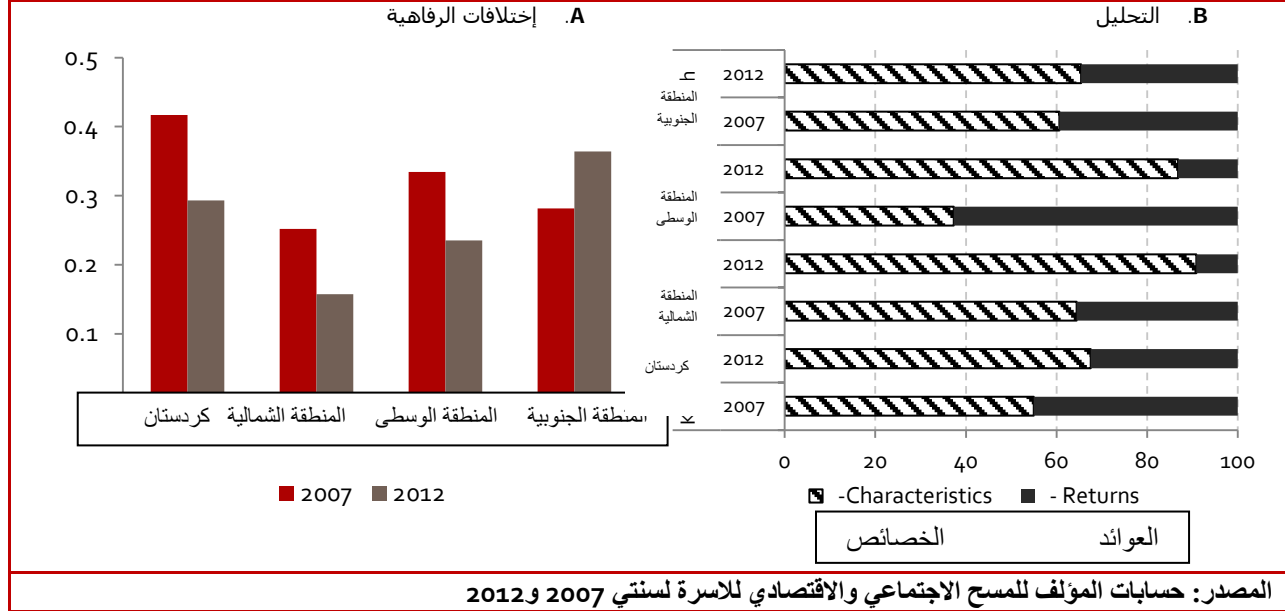
سنبحث الآن حجم إختلافات الرفاهية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية ضمن التقسيمات الجغرافية في العراق ونختبر كيف أن هذه الإختلافات قد تغيرت عبر الزمن ونحاول أن نفهم لماذا توجد هذه الإختلافات، ففي الشكل 127 تعرض اللوحة A الإختلافات الأساسية في نسب الرفاهية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية داخل كل تقسيم جغرافي في عامي 2007 و 2012 (بغداد هي مستثناء لأنها محافظة ذات مناطق حضرية بشكل كبير)³⁸. وفي العراق كما هو الحال في أغلب الدول الأخرى تمتلك الأسر في المناطق الحضرية مستويات من الرفاهية أعلى من تلك التي تعيش في المناطق الريفية حتى بعد الأخذ بنظر الإعتبار الإختلافات في تكلفة المعيشة. إن الإختلافات الأكبر بين المناطق الحضرية والريفية هي متركزة في كردستان وبعدها في المنطقة الجنوبية. ومن بين أربع مناطق جغرافية هناك ثلاث منها تتصلص فجوة الرفاهية فيها بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بين عامي 2007 و 2012 بينما تتوسع في المنطقة الجنوبية حيث يزداد الفقر في المناطق الريفية عند مستوى أعلى من الفقر في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات.

يمكن أن تكون هذه الإختلافات بين المناطق الحضرية والريفية هي نتيجة للإختلافات في خصائص الأسر المنقولة (أو غير الجغرافية أو المنقولة) مثل التعليم أو تركيبة الأسرة أو أنها نتيجة للإختلافات في تأثيرات هذه الخصائص وهذا يعني التأثيرات الحدية. وتبين التحليلات المقدرة لإختلافات الرفاهية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بان الخصائص تعطي تفسيراً للإختلافات داخل التقسيمات الجغرافية (أنظر اللوحة b في الشكل 127). وتفسر الإختلافات في خواص الأسرة مايقارب 60% من إختلافات الرفاهية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في سنة 2007 وزادت اسهامها بأكثر من 70% في سنة 2012. لذلك فإن إختلافات الرفاهية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية داخل كل تقسيم جغرافي في العراق يقودها التركيز (المتزايد) للأفراد الذين لديهم مستويات عالية من التمكين في المناطق الحضرية، فعلى سبيل المثال فإن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية يمتلكون مستويات أعلى بكثير من التعليم ويبدو أن هذا الأمر يفسر جزءاً كبيراً من الإختلافات في مستويات الرفاهية. وفي كردستان يسهم هذا العامل بأكثر من 40% من الإختلاف الذي تفسره الخصائص في كلا من السنتين. وهناك نمط آخر من المهم ملاحظته وهو أن في المنطقة الوسطى التي تكون تعداد سكانها قليلة فإن اسهام هذه الخصائص لها تأثير أكثر من الضعف فالإختلافات في تمكين الافراد بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية تفسر الإختلافات في الرفاهية بنسبة 40% في سنة 2007 مقارنة مع نسبة 87 في المائة في سنة 2012. وبصورة عامة يتواجد هذا النمط في كل منطقة حيث

³⁸ إن نسبة الرفاهية هي نسبة مصروفات الأسرة مقارنة بخط الفقر الجديد في منطقة سكن الأسرة وإن تعريف نسبة الرفاهية هو العدد الذي يقيس مستوى العيش بما يعادل ضعف خط الفقر. ينظر الملحق الإحصائي لتحصل على تفاصيل على هذه الطريقة.

تتخفف الاختلافات في الرفاهية بين المناطق الحضرية والريفية. وعلى النقيض من ذلك ففي المنطقة الجنوبية وحيث تزداد نسبة الفقر لم يكن هناك أي تغيير في المساهمة النسبية للخصائص والنتائج.

الشكل 127: الإختلافات داخل المناطق (المناطق الحضرية والمناطق الريفية)



هناك تفسيران محتملان لسبب الإختلافات الكبيرة في الخصائص بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية التابعة للتقسيم الجغرافي نفسه. أولاً من الممكن أن تكتسب طبيعة النشاطات الإنتاجية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية خصائص مختلفة. فتتطلب النشاطات الزراعية في المناطق الريفية على سبيل المثال مستوى تعليم رسمي أقل وقد يتم تنفيذها بفعالية أكثر من قبل الأسر التي تتكون من عناصر عديدة. وعلى الرغم من ذلك فإن مستوى التعليم المتدني ووجود عدد كبير من افراد الأسرة المعالين قد لا يؤدي الى الحصول على نتائج إقتصادية أفضل في المناطق الحضرية. الأمر الثاني يكمن في الإحتمالية التكميلية وهي أن الناس يختارون لانفسهم المكان الذي يناسب خصائصهم وهذا يعني بأن الاشخاص يهاجرون بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية للمناطق الجغرافية حيث يستطيعون كسب العوائد الأعلى التي تناسب مجموعة خصائصهم.

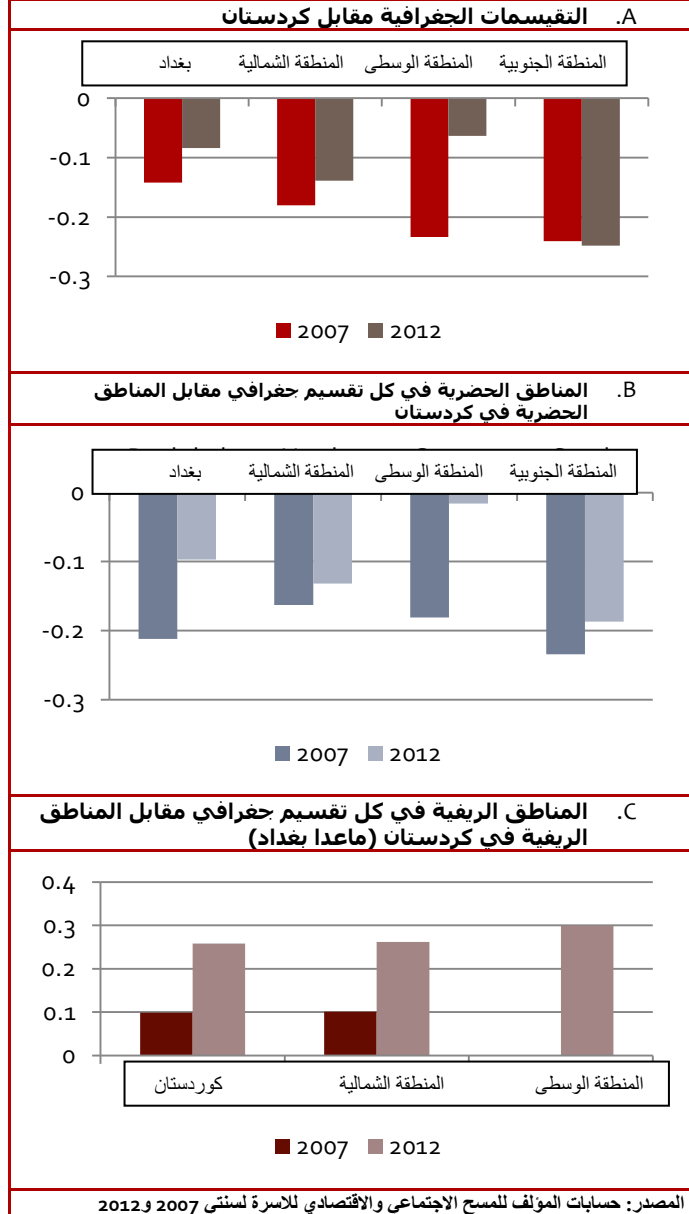
لماذا تصبح هذه الإختلافات في الخصائص بين المناطق الحضرية والريفية أكثر أهمية من أي وقت مضى؟ ففي الوقت الذي من غير المحتمل أن تتغير طبيعة النشاطات الإقتصادية بشكل كاف لتفسر إتجاه السنوات الخمس التي ندرسها هنا فإنه من المحتمل جداً أن يزداد التنقل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وهذا بسبب إختلافات الدخل القائمة وذلك لخفض فرق الرفاهية المرتبطة بالعيش في المناطق الحضرية مع إبقاء كل الخصائص الأخرى متساوية.

شرح الإختلافات في الرفاهية بين التقسيمات الجغرافية

من أجل ان نقارن بين المناطق فلا بد لنا أن نبدأ بمقارنة الإختلافات في الرفاهية في كل منطقة (المناطق الحضرية والمناطق الريفية) مع كرديستان التي لها مستويات أقل من الفقر. في حال إقتراضنا أن تجميع المناطق الحضرية والريفية الى منطقة إقليمية واحدة ممكناً (مزج المجاميع معاً)، بإمكاننا أيضاً أن نبنى مقارنات إضافية للمناطق الحضرية في كل منطقة ونقارنها بكرديستان (المنطقة ذات المناطق

الجزرية الأقل فقراً) والمناطق الريفية في كل منطقة ونقارنها بالمناطق الريفية في المنطقة الجنوبية (التقسيم الجغرافي التي تحتوي على أفقر المناطق الريفية).

الشكل 128: الإختلافات في الرفاهية بين التقسيمات الجغرافية

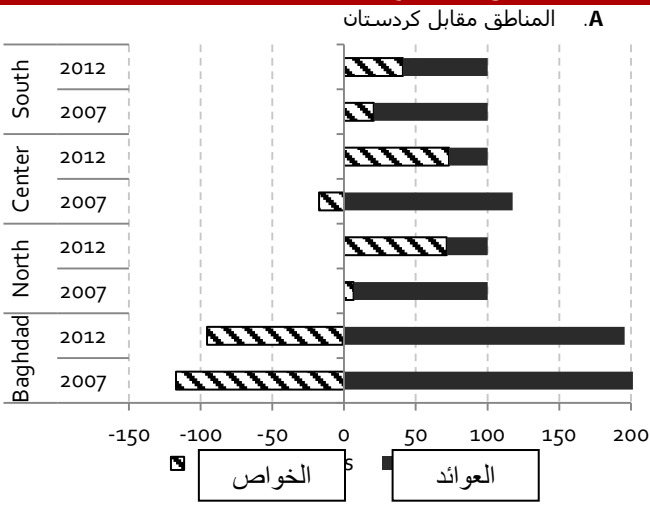


يعرض الشكل 128 الإختلافات الرئيسية في نسبة الرفاهية بين المناطق في عامي 2007 و2012 وبعد المقارنة بين نسب الرفاهية فليس من المفاجئ أن نجد في كردستان أعلى نسب الرفاهية بين كل المناطق (ينظر اللوحة A في الشكل 128) وبين كل المناطق الحضرية في مناطق العراق. وتعد المنطقة الجنوبية هي الأفقر مقارنة مع كردستان في كل من عامي 2007 و2012 على الرغم من أن الفجوة يبدو وكأنها تقلصت في سنة 2012 في المناطق الحضرية (ينظر اللوحة B في الشكل 128) بينما توسعت هذه الفجوة في المناطق الريفية (ينظر اللوحة C في الشكل 128). فضلا عن ذلك فإن المناطق الريفية في المنطقة الجنوبية فيها نسب رفاهية منخفضة أكثر من المناطق الريفية في المناطق الأخرى وهذا ما إزداد سوءاً عبر الوقت. وتماشياً مع التحسينات السريعة التي طرأت على الرفاهية في المنطقة الوسطى فإن الإختلاف في الرفاهية بين كردستان والمنطقة الوسطى قد إنخفض بشكل كبير في سنة 2012 في كل من المناطق الحضرية والريفية.

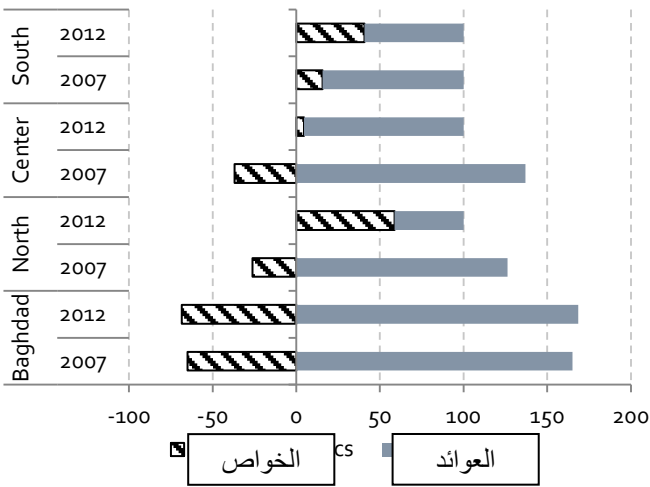
وبين تحليل إختلافات الرفاهية بين مناطق العراق فإن الإختلافات في نتائج خصائص الأسرة تلعب دوراً في تفسير إختلافات الرفاهية أكبر من دورها بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية التابعة للتقسيم الجغرافي نفسه. وتمثل هذه

النتيجة مصدر قوة للأنواع المختلفة من المقارنات لذلك فإن إختلافات الرفاهية بين المناطق الحضرية التابعة للمناطق الأخرى وبين المناطق الحضرية التابعة لكردستان هي نتيجة لإختلافات نتائج الخصائص وليس إختلافات في الخصائص نفسها.

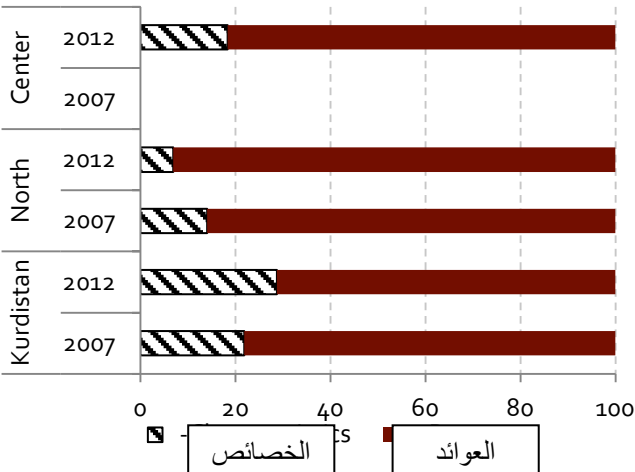
الشكل 129: شرح إختلافات الرفاهية بين المناطق



B. المناطق الحضرية في مناطق العراق مقابل المناطق الحضرية في كردستان



C. المناطق الريفية في مناطق العراق مقابل المناطق الريفية في كردستان



المصدر: حسابات المؤلف للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنتي 2012 و 2007

وهذا يعني أن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية في كردستان لديهم خصائص تشبه خواص الساكنين في المناطق الحضرية في المناطق الأخرى الى حد كبير، لكن الساكنين في المناطق الأخرى يحصلون على مكاسب أقل بكثير بالنسبة الى هذه الخصائص. ويستثنى من ذلك المنطقة الشمالية في سنة 2012 (ينظر اللوحة B في الشكل 129). ويبدو أن الإختلافات في الرفاهية بين المناطق الحضرية في المنطقة الشمالية والمناطق الحضرية في كردستان لها تفسير بنسبة كبيرة (تصل الى 60%) عن طريق الإختلافات في خصائص مواهب الأسر في هذه المناطق.

وتبين نتائج التحليل أيضاً بعض التغيرات المهمة في العوامل الأساسية حيث تفسر بذلك إختلافات الرفاهية بين المناطق عبر الزمن. وفي سنة 2012 كان يبدو أن إختلافات الرفاهية عبر المناطق الحضرية في التقسيمات الجغرافية المختلفة وبين المناطق الحضرية في كردستان هي أقل وذلك نتيجة للإختلافات في العوائد مقارنة مع سنة 2007. على سبيل المثال، كان سبب الإختلافات للرفاهية التي تقدر بـ 16% في سنة 2007 في المناطق الحضرية بين المنطقة الجنوبية وكردستان هي نتيجة الإختلافات في الخصائص مع وجود 84 في المائة من الإختلافات نتيجة للإختلافات في العوائد. وبحلول سنة 2012 ف يبدو أن الإختلافات في الخصائص تلعب دوراً كبيراً (أكثر من 40 في المائة فقط) بينما يبدو ان الإختلافات في العوائد تصبح أقل أهمية (تحت 60 في المائة فقط)

وعندما نقارن إختلافات الرفاهية عبر المناطق الريفية في كردستان والمنطقة الشمالية و المنطقة الوسطى فيما يتعلق بالمناطق الريفية في المنطقة الجنوبية فإن عوائد الخصائص المختلفة تعادل أربعة أخماس إختلافات الرفاهية في كلتا السنتين. لذلك فإن الأشخاص الذين يسكنون في المناطق الريفية في المنطقة الجنوبية والذين

يتملكون خواص معينة يحصلون على عوائد أقل من أولئك الأشخاص ذات الخصائص المشابهة والذين يسكنون في المناطق الريفية في المناطق الأخرى للعراق.

كل هذا يشير الى أن التنقل بين المناطق الحضرية والريفية في كل المناطق قد يؤدي إلى سد ثغرة الرفاهية وبأن هناك الى حد ما نزعة مشابهة بالفعل (على الرغم من كونها صغيرة الحجم) بين المناطق الحضرية في مناطق العراق المختلفة. وعلى الرغم من ذلك تستمر عوائد الخصائص المختلفة بكونها مهمة جداً في شرح إختلافات الرفاهية عبر المناطق الريفية في المناطق المختلفة، ففي المنطقة الجنوبية على وجه الخصوص تتوسع الفجوة في الرفاهية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ويرافق ذلك زيادة الإختلاف بين المناطق الريفية في بقية مناطق البلاد والمناطق الريفية في المنطقة الجنوبية.

وفي هذا الفصل نزع من بان تفسير التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي للرفاهية عبر العراق تتم جزئياً عن طريق الإنعاش الإقتصادي في المحافظات المستقرة والأمنة نسبياً كما هو الحال في المنطقة الوسطى، وفي اقليم كردستان وفي البصرة وتتم جزئياً عن طريق التأثير المباشر للعنف بعد سنة 2003 (والذي يستمر الى يومنا هذا) في بغداد والمحافظات الشمالية بالإضافة إلى الإهمال المستمر للمحافظات الجنوبية. إن العنف وإنعدام الأمن كانتا السمتان المميزتان في العديد من أجزاء البلاد لمدة طويلة، وهي واضحة في النزعات طويلة الأمد للتهجير والراجع في مجالات الصحة والتعليم. ومنذ سنة 1990 وحيث بدأ الأثر المشترك من الإضطهاد والإهمال خلال سنوات حكم صدام حسين اتجهت كردستان والمنطقة الجنوبية في مسارات متباينة. لقد منع الفقر ظهور اي تحسينات في التعليم ومخرجات سوق العمل التي شهدتها محافظات كردستان الثلاث والتي إزداد تعداد سكانها بشكل كبير. وفي محافظات المنطقة الجنوبية ماعدا محافظة البصرة فيبدو أن السنوات الخمس الماضية قد إمتزجت بإهمال الماضي مع قلة توظيف الرجال وقلة المشاركة في القوة العاملة وإنخفاض عمالة النساء في الزراعة وتراجع أكثر لدور الشباب في رأس المال البشري. لم يكن الأمن والإستقرار النسبي كافياً لتحقيق الإنعاش الإقتصادي لكن تضمنت حقبة السلام والأمن تغييراً بسيطاً في الرفاهية في بغداد والمنطقة الشمالية حيث إزداد العنف بعد سنة 2003. وقد رافق السلام والأمن في المنطقة الوسطى الى حد ما التحسن في النشاط الإقتصادي وحيث فاق نمو العمل نمو أعداد الرجال في سن العمل.